رؤى مغايرة

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - العدد الخامس - ١٩٩٨

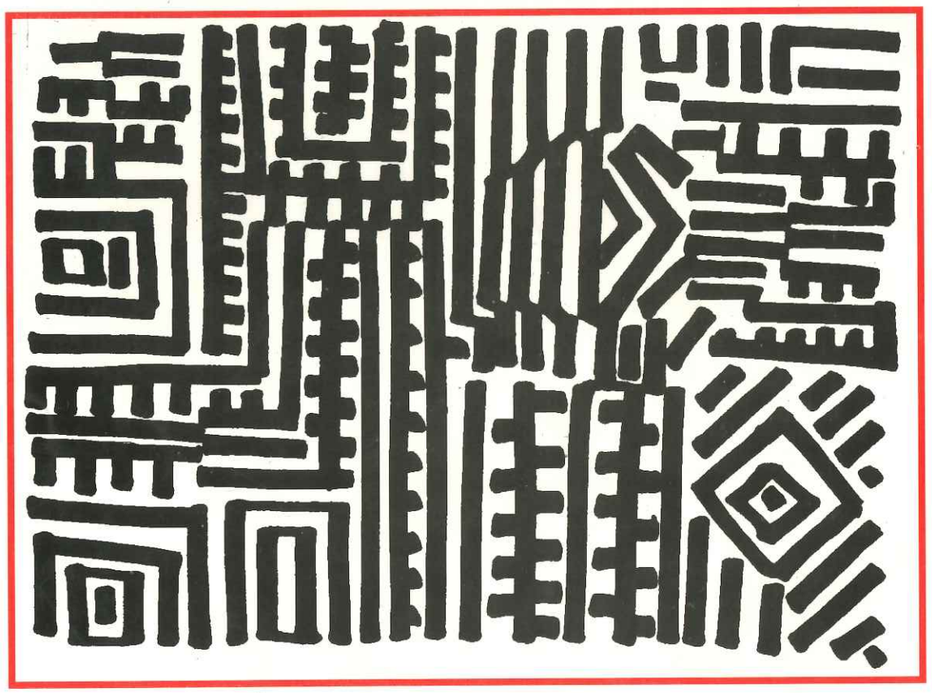

الخليج العربى

- النفط .. الغاز الطبيعى .. ومستقبل بلدان الخليج
- واردات السلاح والانفاق العسكرى
- سياسات التكيف الاقتصادى فى الكويت

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

- هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.
- يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام البحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.
- لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

9 شارع رستم -جاردن سيتى- القاهرة
ص.ب117 مجلس الشعب
تليفون 3543715 – 3551112 – فاكس 3554200

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثماني (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد ياسين (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبد الله النعيم (السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فاتح عزام (فلسطين)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (سوريا)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

المدير التنفيذي
علاء قاعود
منسق برنامج المرأة
امال عبد الهادي
مدير البحوث
جمال عبد الجواد
المستشار الاكاديمي
محمد السيد سعيد
مدير المركز
بهي الدين حسن

هذا العدد

افتتاحية
محمد السيد سعيد ص٢

النفط.. الغاز الطبيعى.. ومستقبل بلدان الخليج العربى
فريد محمدى ص٤

سياسات التكيف الاقتصادى
يحيى صادوسكى ص٩

الديكتاتورية الأقل لفتا للأنظار
آلان جريش ص١٣

إغلاق التخوم المتقدمة للنفط العربى
روبرت فيتاليس ص١٩

واردات السلاح والإنفاق العسكرى فى منطقة الخليج
جريجورى جاوس الثالث ص٢٧

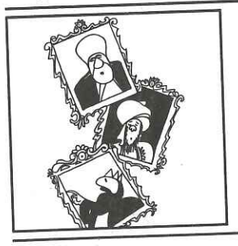

قراءة جديدة فى كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين»
فردهاليداى ص٣٢

إحضار شبه الجزيرة العربية من الهامش المعرفى
جوين أكرليك ص٣٧

رؤى مغايرة

مختارات مترجمة من مجلة "MERIP" التى تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات: *Middle East Research and Information Project*

المدير التنفيذى "MERIP"
جودى بارسلو
المحرر:
جوف هارثمان
مساعد المحرر:
لورى كنج ايرنى
المسئول عن المطبوعة العربية
د. محمد السيد سعيد
تصدر عن:
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
قامت بترجمة العدد
د. شهرت العالم
قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود
اخراج و رسومات الفنان
أحمد عز العرب
نشرت مقالات هذا العدد فى:
MERIP
Nov. Dec. 1995
July- Sep. 1997

افتتاحية

تقدم هذه المجموعة من المقالات شريحة من قراءات اليسار الأمريكي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة الخليج العربي، وللعلاقات الأمريكية–الخليجية. ويهمنا أن نقدم لهذه المقالات بمجموعة من الملاحظات التي قد تعين القارئ على القيام بقراءة نقدية لرؤى هذه الشريحة من اليسار الأمريكي، وهي الشريحة الأكثر قربا واحتراما للعرب ولحقوقهم التاريخية ومكانتهم في الحضارة العالمية.

الملاحظة الأولى تتعلق بالموضوعات أو ما يسمى بجدول أعمال بحوث اليسار والليبراليين التقدميين في أمريكا فيما يخص منطقة الخليج، فمجرد نظرة سريعة للعناوين تكشف عن الفارق الضخم بين المنظور المتجسد في هذه المقالات والمنظور السائد أو الحاكم لرؤى اليمين والوسط الأمريكي لمنطقة الخليج، وللعالم العربي عموما. إذ تضم "اجندة" اليسار والليبراليين التقدميين قضايا مثل عمليات التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي، والمشكلات الاقتصادية والهياكل والتغيرات في الأوضاع الطبقية، وقضايا المرأة، والعسكرة والتخفيف منها. بينما يتعلق اليمين والوسط الأميركي بالموضوعات التقليدية مثل أمن الخليج وتوازن القوى، والتناقضات بين الأنظمة والسياسات بين الدول ومستقبل التحالف والتهديدات. وهو في ذلك كله ينزع لتعزيز عسكرة مجتمعات الخليج، وبالتالي تعزيز الوجود الأمريكي هناك، وتبرير التدخل السياسي والعسكري فيها.

ومن المفيد الاطلاع على اراء جوين اكروليك في مقالها المنشور بهذا العدد، إذ تؤكد جوين أن سيادة "أجندة" اليمين الأمريكي في مجال البحوث حول الخليج العربي/ الفارسي تستند على شبكة من المؤسسات وعمليات التمويل وهيئات الحكم والشركات التي تحكم توجهات البحوث والزيارات والبحوث الميدانية حول منطقة الخليج. وهذه جميعا تتواطأ مع حكومات الخليج نفسها حول ضرب ستار من السرية والتعمية حول الأوضاع الحقيقية في مجتمعات الخليج، من خلال التحكم في منافذ المعلومات، وأيضا ترتيب "الزيارات" والأنشطة التدريبية وغيرها "ترتيبا ملائما" يحافظ على الجدار العازل لمجتمعات الخليج. ولا يستطيع سوى عدد محدود للغاية من الباحثين والصحفيين الذين يتمتعون بمنظور نقدي اختراق هذه الشبكة أو المرور من جدار العزل الذي تم تشييده عبر عقود.

والملاحظة الثانية تتعلق بتوجهات اليسار والقوى الليبرالية الأمريكية فيما يتعلق بالأوضاع في الخليج والجزيرة العربية والعلاقات الأمريكية–الخليجية. والملفت للنظر هنا هو التوجه النقدي المكثف حيال السياسات الداخلية لدول الخليج العربي، من قبل اليسار الأمريكي. وهنا تظهر صور دول ومجتمعات الخليج كنظم ملكية استبدادية مغلقة، تقوم على الهيمنة الدينية وتحرم فئات واسعة من السكان من حقوقها السياسية والاجتماعية أيضا، وأنها بهذا المعنى تجر المجتمع كله إلى انقسامات وصراعات طائفية وأصولية تسمح بظهور أشكال متعددة من الامتيازات الإقطاعية وصور كثيرة من الفساد الفظ والمنتشر بين طبقة الأمراء الكثيري العدد والذين لا تحدهم سلطة مجتمع أو مبادئ معقولة للمحاسبة والشفافية. وأن الإغراق في شراء السلاح هو ناتج منطقي ليس للحاجة للدفاع عن النفس، وإنما لتعميق وتوسيع الامتيازات الطبقية وشبكة الفساد. ومن المثير هنا أن نلحظ انتقاد اليسار الأمريكي لممارسة الإغراق في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة تحديدا. ومن المثير أيضا أن هذه الرؤية لليسار هى امتداد لانتقاد اليسار الأمريكي للعسكرة داخل أمريكا ذاتها، وكمحاولة للتلاعب الخليجي بالمصالح الإقليمية المتصارعة داخل الولايات المتحدة نفسها.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق برؤية اليسار الأمريكي للعلاقات الأمريكية–الخليجية. والأمر الجدير بالانتباه هنا هو أن اليسار والقوى الليبرالية في أمريكا قد نجحت في فرض هذا الموضوع للنقاش العام، بعد أن كان مجالا تحتكر القرار فيه النخبة الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الحاكمة. أما الإطار النظري الذي يتحرك فيه اليسار فيما يتعلق بهذه القضية يتمثل فيما يلي. إن الاعتقاد– أو الدوجما السائدة بين نخبة الحكم الأمريكية والتي تجعل منطقة الخليج ذات أهمية استراتيجية قصوى للولايات المتحدة لم تعد مقبولة على علاتها.

ومن الطريف أن اليسار والليبراليين الديمقراطيين في الولايات المتحدة قد اخذوا في مراجعة هذه الدوجما، بعد أن كانت تشكل بالنسبة لهم أساسا لإدانة " الإمبريالية" الأمريكية، فالمنطق التقليدي لليسار الأمريكي كان يقبل بالدوجما التي روجتها "مؤسسة الحكم" الأمريكية، وكانت هذه الدوجما تلعب دورا مهما في فكر اليسار الأمريكي التقليدي، وذلك لأنها كانت تقدم دليلاً على التفسير الشائع للإمبريالية وللسياسة التدخلية الأمريكية. وقد استند هذا التفسير على القول بأن السياسة الأمريكية تحركها الشركات الأمريكية الكبيرة ومصالح رأس المال الكبير في الخارج بشكل عام. وقد انتهجت مدرسة "المونثلي" ريفيو« **Monthly Review**»* هذا التفسير بكل دقة بحيث أخذت في البحث عن المصالح الرأسمالية الأمريكية وراء كل تدخل خارجي. غير أن هذا التفسير اصطدم مع ضرورات العمل السياسي الجماهيري في مرات عديدة، ومنها أزمة الخليج. فإذا كانت السياسة التدخلية تستهدف حماية مصالح اقتصادية أمريكية، فكيف يمكن جذب الجماهير الأمريكية لمعارضة هذا التدخل؟

وربما تكون ضرورات العمل السياسي والإعلامي والتي شعر بها اليسار الأمريكي بصورة ملموسة خلال أزمة الخليج، جنبا إلى جنب بالطبع مع التطور النظري للفكر اليساري بشكل عام، وراء مراجعة هذا التفسير. وتبدو هذه المراجعة واضحة في مقالة روبرت فيتاليس المنشورة في هذا العدد.

ففي رأي فيتاليس لم تعد مصالح الشركات الأمريكية أو المصالح الاقتصادية الأمريكية تفسر بصورة كافية السياسة الأمريكية في الخليج. وهو يعتقد أن الدور الحقيقي للولايات المتحدة في اقتصادات الخليج، والسعودية بوجه أخص لم يعد كبيرا أو مهيمنا كما يعتقد كثيرون في الولايات المتحدة وخارجها.

وهو يؤكد هنا على فكرتين متوازيتين، الفكرة الأولى هي أنه أيام الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد السعودي وهي الهيمنة التي جسدتها شركة أرامكو– قد ولت وانتهت ربما إلى غير رجعة. وبالتعبير الكنائي الذي استخدمه ووظفه ببراعة، فإن التخوم المتقـــدمة لاقتصـــاد النفط عبر البحار، قد لعبت لفترة من الزمن نفـس الدور الذي لعبته التخـــوم المتقـــدمة في الغرب الأمريكي «**Western Frontier**»** فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مثلت فكرة التخوم المتقدمة نمطا مبتذلا من الاستغلال والاستعمار الاقتصادي لبلد ومناطق لا تنتمي إلى الولايات المتحدة. والسعودية هنا لعبت نفس الدور الذي لعبته الولايات المكسيكية التي استولت عليها أمريكا بقوة السلاح والمال والتلاعب، وصارت بفضل هذه الوسائل كلها ولايات أمريكية مثل كاليفورنيا وأريزونا ونيومكسيكو..... الخ.

ولكن مثلما انتهت حركة التوسع الإمبريالي في الغرب (الأمريكي) بعد استنفاد إمكاناتها ونهاية ظروف الاستعمار الكلاسيكي والاستغلال الاقطاعي/ العسكري، انتهت أيضا حركة التوسع الإمبريالي الأمريكي من خلال السيطرة على اقتصادات النفط عبر البحار، وبصفة أخص في السعودية،وذلك بفضل التأميمات وبفضل انهيار الأسعار وتحول طبيعة سوق النفط نفسه.

أما الفكرة الثانية فهى أن "التخوم المتقدمة للنفط" في بلاد مثل السعودية، ليست فكرة بدون تكلفة، وأن النفط ليس سلعة استراتيجية، وإنما هو سلعة اقتصادية عادية، يمكن الحصول عليها والتعامل بها في إطار السوق العادية ومقارنة العائد والتكلفة للتعامل مع النفط في السعودية وغيرها من منظور الدوجما الاستراتيجية قد يكون اكبر من التعامل من خلال قوى السوق.

بهذه الطريقة يسعى قطاع من الفكر اليساري الأمريكي لفك الارتباط بين المصالح الاقتصادية الأمريكية من ناحية والتدخل الأجنبي في الخليج من ناحية أخرى؛ وبذلك يصير من السهل نسبيا إقناع الرأي العام الأمريكي بمعارضة السياسات التدخلية الأمريكية بما في ذلك شن الحرب، واستعمال سياسة البوارج والتهديد العسكري في المنطقة على غرار ما حدث مع العراق منذ صيف عام ١٩٩٠ .

من ذلك المنظور، فإن اليسار الأمريكي أو قطاع منه يرى أن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة حقيقية تبرر التدخل السياسي أو العسكري في منطقة الخليج. ليس ذلك فحسب، بل إنه يرى أن الولايات المتحدة ليس لها شأن في حماية الملكيات العائلية الحاكمة لدول الخليج. وهنا يتم استدعاء صورة مجتمعات ودول الخليج كنظم استبدادية مغلقة تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان وتحول دون تطور المجتمع إلى آفاق الحداثة والتقدم الاجتماعي. وهذا هو مجال تركيز مقال الان جريش "أقل الديكتاتوريات لفتا للأنظار"، أو "أكثر الديكتاتوريات غموضا"، مشيرا بذلك إلى النظام السياسي السعودي.

والواقع أن تلك "الصورة" عن المجتمعات الخليجية ودور الولايات المتحدة "في حمايتها" كانت قد شاعت بشدة في سياق أزمة الخليج الثانية وفي أعقابها مباشرة. وعلى الجانب الآخر، فإن الصورة البارزة عن الولايات المتحدة ودورها ومصالحها الحقيقية في الخليج لدى الرأي العام في المنطقة لا تختلف كثيرا. إذ يعتقد عدد كبير جدا من الناس في الخليج أن الولايات المتحدة لا تهتم كثيرا أو قليلا بمصير الدول والمجتمعات في الخليج، وأنها تتواجد هناك فحسب بهدف ابتزاز واستغلال المجتمعات الخليجية وسرقة ثرواتها، سواءً من خلال السيطرة على النفط أو امتصاص فوائضه المالية أو مبيعات السلاح المبالغ فيها وفي أسعارها وشروطها.

---

* هى مجلة ودار نشر تمثل التيار الماركسى التقليدى فى الولايات المتحدة

** لعب مفهوم التجزم فى الغرب الأمريكى دور أساسى فى التوسع تجاه العرب فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إذ كانت الحدود تتشكل أساسا وفقا لتوسع وقدرات الجماعات المهاجرة.

وتتصاعد المعارضة للتواجد الأمريكي في الخليج وبين شعوبه ومثقفيه يوما بعد يوم. وتُلقى المواقف الأمريكية المعادية للعرب والحامية لإسرائيل مزيدا من الزيت على المشاعر المشتعلة بالغضب لدى أهل الخليج وقواه التقدمية.

وإذا كانت تلك الصورة قد أخذت في الانتشار والتعمق على جانبي المعادلة، فإنها تعزز استنتاج أن ثمة انفجارا متوقعا في العلاقات الأمريكية–الخليجية، وبصفة أخص في العلاقات الأمريكية–السعودية، وهذا الانفجار قد يستمر مكتوما بحكم استمرار "الدوجما" التقليدية لدى مؤسستي الحكم، ولكنه يمكن أن يخترق حاجز الصمت والصوت في أية لحظة. بل إن الموقف اشرف على حافة الانفجار في الأعوام ١٩٩٤و١٩٩٥ عندما صارت الانتقادات الأمريكية لأوضاع حقوق الإنسان علنية ومباشرة، وصارت الانتقادات الخليجية للسياسة الأمريكية بدورها علنية مباشرة.

ومن المهم أن يدرك المثقفون العرب هذه الحقيقة، وأن يعدوا عدتهم لها. فلا تزال حقائق الصراع المكتوم بين السعودية والولايات المتحدة غائبة بصورة شبه تامه عن الفكر العربي، ربما بسبب حرص أصحاب القرار من الجانبين على إخفائها.

ولنعد إلى الفكر اليساري والليبرالي الأمريكي وفهمه للأوضاع الخليجية، وهنا يأتي المقام المناسب لملاحظتنا الرابعة على مجموعة المقالات المنشورة في "ميريب"، ورؤى مغايرة، وهى تتعلق، بآفاق التطور في الخليج.

إن الأفكار الأساسية التي يمكن استخلاصها من مختلف المقالات المنشورة هنا تتلخص فيما يلي: يواجه الخليج فى الوقت الراهن ظروفا اقتصادية بالغة الصعوبة، هذه الظروف تتضح في العجز المزمن لموازنات حكومات الخليج والموازين التجارية. ولم تنشأ هذه المشكلات من انهيار أسعار النفط فحسب، بل وأيضا من عزوف الشركات النفطية الكبيرة عن الاستثمار في منطقة الخليج سواءً فيما يتصل بالاستكشاف، أو في النشاطات الأمامية والخلفية لصناعة النفط، وفشل حكومات الخليج في اجتذاب شركاء جدد كبار لتدعيم هذه الصناعة أو لتدعيم صادرات الغاز الطبيعي.

ومن وجهة نظر فريد محمدي فإن مستقبل مجتمعات الخليج يتوقف إلى حد كبير على نجاح حكوماتها في الاستغلال التجاري للغاز الطبيعي والتوسع في صناعة النفط من خلال التركيز على الاستثمارات الأمامية والخلفية، وذلك في سياق ظروف دولية تجعل المنطقة أقل جاذبية حتى بالنسبة للشركات اليابانية والكورية، وليس للشركات الأمريكية والأوربية فقط.

أما من وجهة نظر يحيى صادوسكي، فإن المستقبل يتعلق بحل مشكلة عجز الموازنة من خلال قيام القطاع الخاص بدور أقوى كبديل للحكومة. وهذا كله يحتم مشاركة أقوى للمجتمع المدني في إطار صيغة سياسية أو "عقد اجتماعي رسمي" جديد يضمن حداً أدنى من الحريات والحقوق ويقلص امتيازات طبقة الأمراء، ويفتح الأبواب أمام مشاركة حقيقية للمرأة وللطبقة التجارية وللشرائح المثقفة والمهنية.

وفي جميع الأحوال، فإن تقليص الإنفاق على واردات السلاح يبدو أمراً جوهرياً لإنقاذ الاقتصاد والمجتمع في دول الخليج. ويؤكد جريجوري جاوس أن المبالغة في شراء السلاح من الولايات المتحدة وغيرها لا تنطلق من ضرورات دفاعية حقيقية وإنما من مزيج من عوامل الفساد والأساطير السياسية.

ولكن ضمان تحول الخليج وحكوماته من الاعتماد على أسطورة الحماية يصطدم بمعطيات كثيرة منها الجمود الفكري والسياسي، ومنها المصالح الأوليجاركية الخاصة، ومنها كذلك الخوف من المجتمع.

وهنا يبدو الفكر الأمريكي فيما يتعلق بالخليج مرتبكا بين الاستراتيجيات الاقتصادية والاستراتيجيات السياسة. مثلا فريد محمدي ويحيى صادوسكي يلحان على ضرورة تطبيق ســـياسات جديدة في مجال الإدارة الاقتصادية. بينما يعتقد آلان جريش وجريجوري جاوس أن منطقة الخليج تحتاج قبل كل شئ إلى منطلقات سياسية جديدة. وفيما يبدو، فإن الارتباط بين الضغوط الاقتصادية والتحولات الاجتماعية/ السياسية يقدم المخرج الملائم لأزمة التغيير في الخليج. فالاعتقاد هنا هو أن الضغوط الناشئة عن الأوضاع المالية المضطربة في الخليج ســـوف تجبر الحكومات في النهـــاية على دفع الانفتاح الســـياسي الذي يبدو ضروريا لإعادة الحيوية إلى القطاع الخاص، وضمان مشاركته بصورة أكبر وأقوى في الخروج من الأزمـــة الهيكلية للاقتصاد الخليجي ويؤكد هذا المعـــنى المضمر المراجعة التي قام بها فرد هاليداي بكتابه الأشـــهر "الجزيرة العربية بدون ســـلاطين". فبينما لم يتردد اليســـار الأمريكي في تأييد نموذج الثورة الشـــعبية أو المســـلحة والذي طُـــبق في بداية السبعينات في عمان واليمن الجنوبي، فإنه يعترف الآن بتغير الظروف، بل وبخطأ الفكرة ذاتها، حتى في ذلك الوقت. ويرى أن التغيير ضروري، ولكنه يجب أن يتم من خلال آليات العمل السياسي والاجتماعي وليس آليات العنف الثوري.

وبوسعنا تأييد هذه المعاني كلها، غير أنه يتوجب علينا في الوقـــت نفسه الإشارة إلى فجوات مهمة في الفكر اليساري والليبرالي الأمريكي فيما يتعلق بمنطقة الخليج.

فالواضح أولا أن هذا الفكر لم يستوعب جيدا طبيعة "الحالة التاريخية" التي تعيشها مجتمعات الخليج، والتي أدت إلى نجاح نظم الحكم هناك في التمتع بقدر ملحوظ من الاستقرار السياسي الواسع، فمن وجهة نظر هذا الفكر، والمراقبين الخارجيين عموما، تبدو الصورة مبسطة على نحو مُخِل للغاية. فعندما يكتفي هؤلاء بتفسير الاستقرار وكأنه نتيجة مباشرة لشراء الولاء من خلال خدمات الرفاه أو امتيازات المواطنة أو الرشوة المباشرة وهى أساليب جعلتها الثروة النفطية ممكنة لفترة طويلة فإن ثمة قصور ما عن ادراك الممثل لتاريخ هذه المجتمعات. إن هذا التفسير يفشل تماما أمام حقيقة مزدوجة. فحتى قبل اقتصاد النفط، لم تواجه الملكيات الخليجية تحديات داخلية كبرى، سوى ربما في حالات استثنائية مثل حالة عمان في السبعينات.

ومن ناحية ثانية، فإنه حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي ترتبت على انهيار أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦، لا يبدو أن المجتمع قد ترجم تبرمه إلى مظاهر المعارضة السياسية الشائعة. فالتوازنات والحقائق السياسية في الخليج ليست مجرد ترجمة للأوضاع الاقتصادية. وإنما هى تترتب أيضا على العلاقات المعقدة بين العشائر والقبائل والمناطق والطوائف الدينية، ولا تقدم الانقسامات الطبقية سوى مدخلا محدودا لساحة الممارسة السياسية. وهذا كله يعتمد على حالة تاريخية لم تكن قد تبلورت فيها بعد مجتمعات قومية، بالمعنى السليم للكلمة. بل إن نقص هذا التبلور هو ما يعطي النظام السياسي في الخليج قدراته الحقيقية، من حيث أنه يمثل رمزا للوحدة والاستقرار النسبي الذي يحول دون تفجر صراعات قبلية ومناطقية ومذهبية لا تعد نتائجها وعواقبها لمصلحة أحد. بل ويعد نجاح الحكومات في ضبط موازين هذه العلاقات "ما قبل الرأسمالية" السر المباشر وراء قدرتها على تأمين الاستقرار السياسي.

إن عالم الرموز يشكل جانباً كبيراً من فهم الديناميكية الداخلية للمجتمع الخليجي، وينقسم عالم الرموز بدوره إلى الدين الذي هو مجال شامل للمعاني، وإلى المذاهب الفكرية والسياسية التي تنظم الممارسة في حقل العمل العام، وهنا يخطئ فرد هاليداي خطأ جوهريا عندما يطالب بما أسماه القطيعة النظرية مع الإسلام. فالإسلام ليس فقط مناط كل معنى شامل وكل حساسية خاصة بالوجود الفردي والاجتماعي بالنسبة للعرب في الخليج وغير الخليج، ولكنه أيضا كنز حقيقي بالنسبة للراغبين في التوصل إلى منطلقات أكثر سموا لاختياراتهم الاجتماعية والأخلاقية، وكذلك بالنسبة لهؤلاء الذين يتطلعون إلى تحرر مأمون من اضطرابات وتمزقات الواقع المادي المحبط في كل الأحوال. ولا يقلل من هذه الحقيقة مطلقا كون الإسلام قد صار أيضا مظلة للقوى الشمولية والرجعية ولقوى العنف الأسود والإرهاب الفاشي.

إن المهتمين بتعزيز كل المساعي الهادفة لاحترام حقوق الإنسان في الخليج عليهم أن يتأملوا بعمق حقائق الواقع الاجتماعي والسياسي بشقيه المادي والرمزي في المنطقة. فالقضية المطروحة هنا ليست التغيير بأي ثمن. فقد كان هذا المسعى وراء الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها اليسار العربي والأمريكي والعالمي فيما يتعلق بالخليج وبالعالم العربي عموما، وقد أصبح من الواجب على فكر حقوق الإنسان أن يخوض بدوره تجربة البحث المعمق والتمحيص الموضوعي المسئول لإمكانيات التغيير التقدمي في الخليج بما يجنب مجتمعاته التمزقات وأشكال العنف التي قد ترده إلى العصور الوسطى. فيصبح شعار مثل الديمقراطية السياسية بابا لجهنم، إن كان المقصود هو الانتقال المباشر والسريع إلى هذا الهدف.

فالانتقال المسئول إلى الديمقراطية والانفتاح السياسي يتطلب تصورا مركبا. فلابد أولا من استكمال أسس التحول إلى مجتمع قومي. وأهم أركان هذا التحول هو إنهاء اسطورة الاعتمادية الدفاعية على الغرب وأمريكا بالذات. والبديل الحقيقي لأسطورة الحماية الأمريكية هو تجذر الدول في المجتمع. ويبدو ذلك صعبا للغاية دون أن يستكمل المجتمع تطوره من خلال استمرار تطوير البنية الثقافية والاتصالية الأساسية، وتجاوز القبلية والمذهبية الطائفية وروح المناطق والأقاليم.

ويبدو لي أن الشعار المناسب للتغير المباشر في الخليج في اللحظة الراهنة هو الانتقال إلى نمط سياسة التراضي **Consensual Politics** ، كتمهيد ضروري للانتقال فيما بعد إلى سياسات المجتمع المفتوح والديمقراطي طبعا.

ويبدو تطبيق مفهوم عصري وموسع حقيقة للشورى الإسلامية أحد المداخل الأكثر ترجيحا لهذا الانتقال المطلوب للسياسات التوافقية. وانطلاقا من هذا الشعار الذي يضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاجتماعية، يجب البدء بإحداث قطيعة مع بعض الأساطير السائدة، وخاصة أسطورة الحماية الأمريكية التي لم تفعل غير تكثيف استغلال الخليج ورهن تطوره في قفص حديدي لا يخرج منه. والارتباط الأوسع مع العالم العربي يقدم حلا مكملا وممكنا موضوعيا لإشكالية الدفاع، ولإشكالية الانتماء في نفس الوقت. ولكن علينا أن نتأمل هذا الحل بتفصيل يضمن موضوعيته وكفاءته الفعلية، حتى لا نحل أسطورة محل أسطورة أخرى.

وربما تكون هذه مجرد بداية لإثارة النقاش حول استراتيجيات التغير التقدمي في الخليج. وهذه الافتتاحية لا تطمح ولا تستطيع أكثر من ذلك.

د. محمد السيد سعيد

مستشار البحوث

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

النفط.. الغاز الطبيعى.. ومستقبل بلدان الخليج العربى *

بقلم/ فريد محمدى **

على مدى العشرين سنة الأخيرة، ساهمت الهيدروكربونات فى مساعدة العائلات الحاكمة فى الخليج على تعزيز سلطاتها السياسية وتوسيعها. ولكن المنافسة بين موردى النفط الآخرين على المستوى العالمى، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية الرامية إلى مواصلة تطوير هذا القطاع، عبر الخصخصة وإلغاء التأميم، سوف تؤدى إلى تقويض هذه السلطة السياسية فى العشرين سنة القادمة.

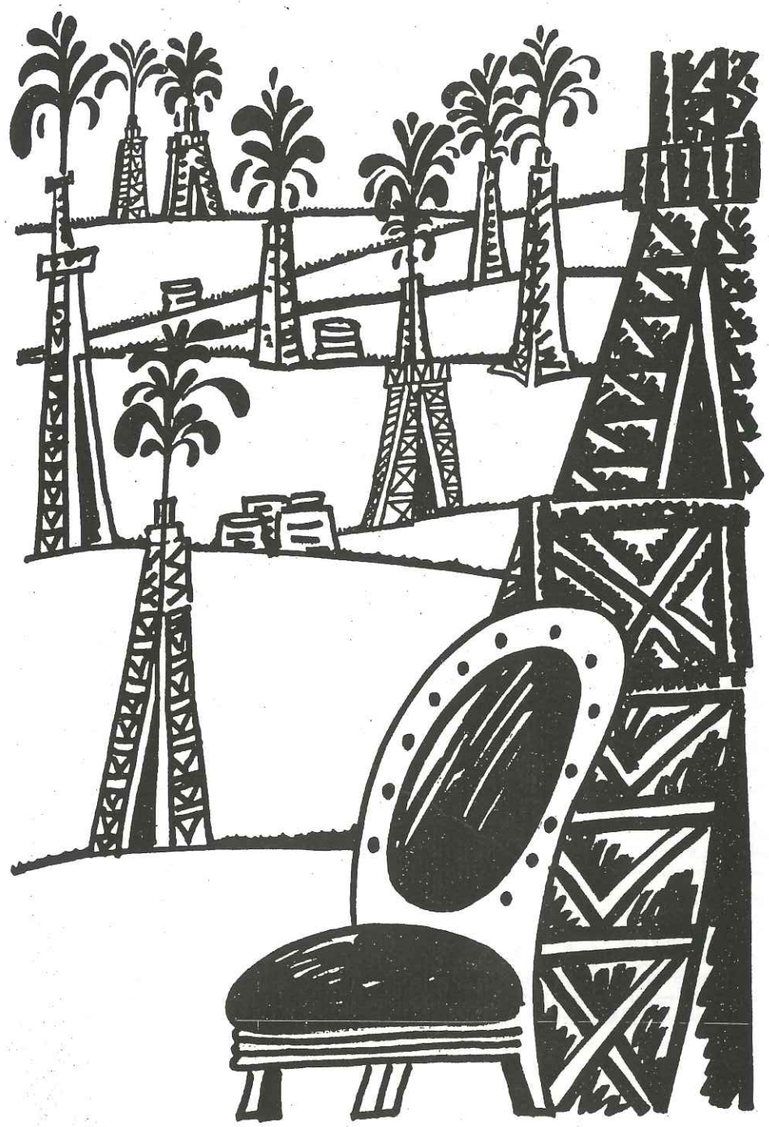

* نشر فى عدد MERIP, July- September, 1997 No 204, Vol 27,No 3

** فريد محمدى : المدير الادارى لقسم البلدان والأسواق فى شركة تمويل النفط المحدودة (Petroleum Finance Company Ltd.) فى واشنطن العاصمة.

إن مقاومة الهياكل السياسية والاقتصادية لبلدان الخليج العربى للتغيير، يبدو أمرا مثيرا للدهشة. والاستمرارية التى اتسمت بها "الصفقة السياسية القديمة" بين العائلات الحاكمة والنخب التقليدية- "العلماء"، قادة القبائل، تجار المدن، التكنوقراط- يمكن أن تُعزى إلى ثلاثة عوامل أساسية: يتحدد العامل الأول فى البروز المؤسسى والقَبَلى والتجارى للنخب التقليدية، والذى كان يعنى قدرتها على "توفير" الدعم الشعبى للعائلات الحاكمة. ويتمثل العامل الثانى فى قدرة الدول الخليجية الملكية على الانتقال من الاعتماد على الجماعات المحلية، للحصول على حماية عسكرية، إلى الاعتماد على الدول الأجنبية. لقد أدت المعاهدات وعمليات التعاون العسكرى المشترك مع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حمايتهم من محاولات اغتصاب الأرض والموارد التى يمارسها جيرانهم الأكبر والأكثر سكاناً. أما العامل الثالث، فيتمثل فى أن عوائد النفط- وهى وسيلة لتمويل المحسوبية- ساهمت فى تحقيق تماسك النظام.

وقد قامت العائلات الحاكمة بإنشاء مؤسسات للدولة بهدف تأمين التوزيع الكفء لهذه العوائد النفطية. وتدفقت النفقات الحكومية، من أجل المحسوبية، فى إتجاه واحد، بينما تدفق الولاء للعائلة الحاكمة فى الاتجاه الآخر. ونتج عن حجم عوائد النفط وطبيعتها تبعات هامة أخرى. فقد ساهمت فى اضفاء سلطة اقتصادية على العائلات الحاكمة فى الخليج أكبر بكثير مما كان يمكن أن ينجم عن الضرائب. فالإنفاق الحكومى الضخم جعل سكان الخليج يعتمدون على البرامج الاجتماعية التى تقوم الحكومة بتمويلها. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لأن عوائد النفط تُعتبر خارجية بالنسبة للنظام، فقد أصبحت العائلات الحاكمة أقل اعتماداً على القوى الاجتماعية الاخرى، فى كل بلد من بلدان الخليج، بل وأقل مما كان عليه الحال قبل تطوير قطاعات النفط. وأخيراً، أدت (المؤسسات الجديدة للدولة) إلى تقوية الأمن الداخلى، بينما وفرت العوائد النفطية- الوسيلة أمام الدول الخليجية لشراء الحماية الخارجية.

ويجرى تقويض أسس "الصفقة القديمة" على عدة جبهات. لقد اخذت النخبة التقليدية تفقد فعاليتها، إذ أن التحول نحو التمدن وبزوغ دول (رفاه كبرى) أدى إلى تقليص سلطاتها[1] . والأكثر أهمية هو أن الموارد المالية التى تعمل على تحقيق تماسك نظام المحسوبية والرعاية قد تضاءلت، فالعوائد شهدت ركوداً على مدار السنوات العديدة الماضية.

وهناك ادراك واسع النطاق فى منطقة الخليج العربى بعدم إمكانية استمرار هذا الوضع الراهن. إن أية محاولات تدريجية لدعم النظام السياسى والاقتصادى، من خلال إصلاحات انتقائية، سوف تحول دون تحقيق تغيرات راديكالية. ولكنها لن تمنع الضعف التدريجى للسلطة الاقتصادية للدولة، ومعها العائلات الحاكمة. وعلاوة على ذلك، ستؤدى هذه الإصلاحات إلى تعظيم سطوة القطاع الخاص خاصة إذا ما نجح في تأمين الحصول على مواقع قدم استراتيجية في المجالات التى لازالت تتمتع فيها الدولة بالسيطرة الكاملة حتى الآن.

وللحيلولة دون هذا التحول فى السلطة الاقتصادية النسبية، وفى نهاية المطاف السياسية أيضاً، فى منطقة الخليج العربى، يتأتى على العائلات الحاكمة زيادة العوائد النفطية أساساً وفى فترة قصيرة، وليس من المحتمل تحقيق ذلك الآن؛ إذ أن أسواق النفط العالمية قد أصبحت بيئة مناوئة لمنتجى النفط بالخليج العربى. إن أسعار النفط لم تتعافى أبداً من الانهيار الذى شهدته فى ١٩٨٥- ١٩٨٦، كما خسر منتجو النفط بالخليج العربى "معركة حصص السوق". وحتى على المدى القصير، فإن قليلاً من زيادة العرض، سواء من دول منظمة الاوبك أو الدول غير المنتمية إليها، سوف تُجبر صادرات الخليج العربى على البقاء عند المستويات المحلية. أما على المدى البعيد، فإن الزيادات الضخمة من العراق ودول آسيا الوسطى يمكن أن تسلب من منتجى النفط فى الخليج العربى المقادير الإضافية فى مجال زيادة الطلب العالمى، تلك الإضافات التى يعتقدون أنها تتراكم لهم.

أما البلدان الأصغر فى الخليج العربى، وخاصة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان، فكانت استجابتها لركود صادرات النفط تتمثل فى اللجوء إلى الاستثمار فى مجال انتاج وصادرات الغاز. ولكن المنتجين الكبار تأخروا فى مجال تطوير الغاز، سواء بسبب نقص احتياطيات الغاز (الكويت) أو نقص توفر الموارد المالية (العربية السعودية). وهناك حاجة ماسة فى العربية السعودية لتطوير موارد الغاز، ذلك أن الزيادة الكبيرة في الطلب على الطاقة الكهربية والمياه المحلاة ومشروعات التوسع في البتروكيماويات تحتاج جميعها إلى موارد من الغاز. ولكن تحقيق ذلك يتطلب السماح للشركات الخاصة (سواء السعودية أو الأجنبية) بالدخول إلى هذا القطاع الاقتصادي الاستراتيجي.

ويختلف تطوير الغاز عن النفط بشكل أساسى، وتترتب عليه آثار سياسية محلية هامة. فهناك ضرورة لمشاركة القطاع الخاص، سواء كان الأجنبى أو المحلى، للوفاء بالتكاليف الرئيسية والامداد بالخبرة التكنولوجية، والمساعدة على تأمين الأسواق. ويترتب على مشاركة القطاع الخاص الخضوع لمعايير المحاسبة المالية الدولية، والاضطرار إلى تقليص الاسراف فى الانفاق الحكومى. وعلاوة على ذلك، فإن فترة السداد بالنسبة لمشروعات الغاز تزيد عن فترة السداد بالنسبة لمشروعات النفط، ومن ثم سيواصل المستثمرون العالميون تدقيقاتهم واهتمامهم بهذا القطاع فى المستقبل.

أسواق النفط العالمية

عندما انهارت أسعار النفط فى منتصف سنوات الثمانينيات، جادل المنتجون، الذين يتمتعون ببعد نظر، مؤكدين أن الطلب سوف يثب مرة أخرى فى بلدان الغرب الصناعية، وسينمو بسرعة فى بلدان الشرق التى دخلت إلى مجال التصنيع. وعلاوة على ذلك، كانوا يعتقدون أن منتجى النفط العالى التكلفة، الذين أغرقوا السوق فى باكورة الثمانينيات، مقوضين بذلك الأسعار الدولية، لن يتمكنوا من دعم مردودهم واستمراره عند أسعار منخفضة، وسيتأتى عليهم فى نهاية المطاف تقليص الإنتاج . وقد كان كبار المنتجين العرب يأملون فى أن توفر لهم هذه التطورات نصيباً متزايداً على الدوام فى الطلب العالمى.

وفى عام ١٩٨٨، أدى انهيار الاقتصاد السوفيتى إلى انخفاض، وصل تقريباً إلى ٥ مليون برميل فى اليوم، فى انتاجه من النفط الخام. وفى عام ١٩٩٠، أدى الحظر الدولى المفروض على العراق، بعد غزوه للكويت، إلى هبوط وصل إلى حوالى ٣ مليون برميل فى اليوم من النفط الخام بالأسواق العالمية. ومع ذلك ، فإن هذين التطورين الصاروخيين فى مجال السوق لم يساعدا كبار المنتجين بالخليج العربى على المحافظة على حصتهم فى السوق. أما العربية السعودية فقد كانت قادرة على التعويض عن جزء من الخسارة فى الاحتياطى، وذلك عن طريق زيادة انتاجها بمقدار ٣ مليون برميل فى اليوم. أما الانتاج الكويتى والذي تقلص بسبب الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة ثم بعد ذلك بسبب التخريب العراقى، فقد وثب إلى ٢ مليون برميل يومياً فى باكورة أعوام التسعينيات، وهو ما يزيد بحوالى ٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً عن مستويات ما قبل الغزو. ومع بعض الإضافات القليلة عن طريق الامارات العربية المتحدة وقطر وعُمان، قام الخليج بتحقيق ارتفاع كبير فى إنتاجه بنحو ٤,٨ مليون برميل يومياً بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ وبالتالى، لم تحصل المنطقة سوى على ثُلث الزيادة فى الطلب الإضافى، وهو ١٢,١ مليون برميل يومياً فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٨٨، ١٩٩٦

وقد أمكن الوفاء بالطلب المتبقى، وذلك عبر مصدرين أساسيين: يتمثل المصدر الأول بالمنتجين من الدول غير التابعة لمنظمة الأوبك، وخاصة بحر الشمال؛ فى حين يتمثل المصدر الثانى بمنتجين آخرين من دول الأوبك، وتحديداً فنزويلا والجزائر. إن تركيبة مؤتلفة من التكنولوجيا وشروط أفضل قدمتها المملكة المتحدة والنرويج، قد ساهمت فى ارتفاع معدل إنتاج النفط الخام من بحر الشمال[2] . وقد شهدت منظمة الأوبك تطورات مثيرة للاهتمام. فكرد فعل للضغوط المالية المحلية، ومع معرفة آفاق هبوط انتاج النفط وعوائده، قامت بعض الدول الفقيرة بمنظمة الأوبك بدعوة الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية للعودة مرة أخرى والمساعدة على رفع طاقة الانتاج المحلية. وكان لهذه المسألة أثر أكبر من أثر التنافسات القائمة بين بلدان الاوبك على حصص الانتاج واسعاره، بل وشكلت هذه المسألة واحدة من أكثر التهديدات الجدية الموجهة لمنظمة الأوبك؛ تلك المنظمة التى قامت أساساً من أجل بناء جبهة متحدة ضد شركات النفط الدولية الرئيسية. ومع باكورة سنوات التسعينيات، كان واضحاً أن الدول الأعضاء فى الاوبك؛ من غير بلدان الخليج العربى، رأت مستقبلها خارج المنظمة، وخاصة طالما يسيطر المنتجون الخليجيون على الأوبك، الذين عادة ما يغلقون سبل الزيادة فى حصص أسواق الأوبك أمام المنتجين

الصغار الذين يعانون من قيود مالية كبيرة.

وكانت الجزائر واحدة من أوائل الدول الأعضاء فى الأوبك التى غيرت قانون الاستثمار الاجنبى لديها. وعلى الرغم من تدهور الموقف السياسى، فقد أدى وجود مصادر كبيرة من الغاز والنفط والتي لم تُستَغَل بعد فى الجنوب إلى إغراء عدد كبير من الشركات الأجنبية للاستثمار فى الجزائر، بل وقامت فنزويلا بتحرك أكثر تهديداً، فقد شقت شركة "بتروليوس دى فنزويلا" طريقها، مع بعض الرطانة والجعجعة، عبر برنامج إعادة الهيكلة المحلى بمراحلة المتعددة، مما أتاح لإمكانية دخول شركات النفط الأجنبية مرة أخرى. ومع تدفق رأس المال الجديد إلى الداخل للمرة الأولى منذ تأميمات السبعينيات، أصبحت الشركة قادرة على الاستثمار فى مجال طاقة التكرير فى الاسواق عبر البحار. ومع حلول عام ١٩٩٧، أصبحت شركة " بتروليوس دى فنزويلا" أضخم شركة تكرير فى الولايات المتحدة، وذلك من خلال ملكيتها للسيتجو (ITGO). كما خطت خطوات مماثلة نحو أسواق بلدان أخرى فى أمريكا الوسطى والجنوبية.

الحصص في السوق العالمية

على الرغم من ارتباط أسواق النفط العالمية من خلال شبكات المعلومات، فإن هذه الاسواق مبعثرة وفق المناطق المختلفة. فالبلدان الواقعة فى حوض الأطلنطى (بما فى ذلك البحر المتوسط) ومناطق أسيا/ المحيط الهادى، يعد كل منها مستوردا صافيا للنفط الخام. ويُعتبر الخليج منطقة التصدير الأساسية من حيث الحجم، (كان قادرا)، حتى مؤخراً، على "التأرجح" بين منطقتى أسيا والأطلنطى/ المتوسط. وفى نهاية أعوام الثمانينيات، كانت بلدان الخليج العربى تتوقع أن يؤدى تعاظم الاحتياجات المنتظمة من الطاقة فى المنطقتين إلى زيادة الطلب على نفط الخليج. ولكن الطلب المتزايد فى حوض الاطلنطى قد تم الوفاء به وتلبيته عن طريق الموردين فى بحر الشمال وفنزويلا وكولومبيا. أما فى شمال أمريكا، فقد أدت مشتريات شركة "بتروليوس دى فنزويلا" إلى خلق مجموعة من "الزبائن الأوفياء" لخام فنزويلا، ونجحت فى الحيلولة بفاعلية دون إقبالهم على شراء خام الخليج العربى.

ولم يعد لدى منتجى الخليج العربى إلا التركيز على توسيع حصتهم من سوق آسيا/ المحيط الهادى. وقد قاد النمو الاقتصادى المتسارع، والتغيرات السياسية التى شهدتها البلدان الآسيوية، وخاصة الهند والصين، إلى زيادة ضخمة فى استهلاك النفط، وكان أكثرها قد تم تلبيته عن طريق موردى الشرق الأوسط. ولكن العرض الجيد الذى يفى بالحاجات المحلية المعينة يتطلب وضعاً لعامل التكرير (أقرب إلى المستهلك مما هو إلى المنتج). ولهذا، حدد صناع السياسة فى أسيا أنها سوف تحتاج إلى إضافة حوالى ٥ مليون برميل يومياً من طاقة التكرير الجديدة للوفاء بالتعاظم فى الطلب.

وينظر المنتجون فى الخليج العربى باهتمام كبير إلى الاحتياجات الجديدة فى آسيا فى مجال التكرير، إن الشراء من اسواق مستقرة، أو بناء مثل هذه الاسواق، يمكن أن يضمن لهم وضعاً مشابهاً لوضع فنزويلا فى أمريكا الشمالية، وتقليص منافسة العراق على الاسواق إلى الحد الأدنى (عندما يتم رفع الحظر المفروض عليه من جانب الأمم المتحدة)، وكذا منافسة دول آسيا الوسطى (ما أن يتم بناء خط أنابيب التصدير).

كانت الكويت ترقب معامل التكرير الاسيوية، وخاصة بعد أن قامت بتطوير شبكة واسعة من معامل التكرير ومحطات الغاز المعروفة بإسم "q8" فى أوروبا الغربية وقد أُجبرت شركة نفط الكويت، بعد الغزو العراقى، على تحويل الأموال التى كانت مخصصة للاستثمارات الاسيوية نحو إعادة بناء قطاع النفط المحلى. وفى باكورة التسعينيات، ومع وجود الكويت والعراق خارج سوق الخام مؤقتاً، سرعان ما جمعت العربية السعودية بعضاً من طاقة التكرير الأسيوية، وتحديداً: جزء من معمل تكرير سانج يونج فى كوريا الجنوبية والملكية الكاملة لمعمل بتران فى الفلبين. إن محاولات العربية السعودية، على كل، لتأمين أجزاء من صناعة التكرير اليابانية– وهى الجائزة الحقيقية– قد فشلت، لأسباب سياسية فى الأساس. وبالمثل، لم تكن قادرة على إحراز موقع فى الصين، ذلك أن شركة التكرير الحكومية –شركة سينوشم– قد طلبت من العربية السعودية سداد الضمانات الاجتماعية الكبيرة للعمال المستفيدين حالياً من دعم الشركة الصينية. أما فى البلدان الأسيوية الأخرى– مثل الهند– فقد أدت الأسعار المحلية المدعومة، والتى تخدم مشروعات التكرير غير الهادفة للربح، إلى تثبيط همة السعوديين والكويتيين على الاستثمار. وعن فترة منتصف عام ١٩٩٧، فعلى الرغم من التصريحات العديدة للمشروعات والاستثمارات السعودية والكويتية والعُمانية المشتركة فى قطاع التكرير بأسيا، فلم يمكن تحقيق أى صفقة مؤكدة، ولا يبدو ذلك مرئياً فى المستقبل القريب.

إن الضغط من أجل تأمين حصة السوق لمنتجى مجلس التعاون الخليجى سوف يرتفع فى السنوات القادمة. ويُعد العراق أكبر منافس لهم على المدى البعيد. لقد كان العراق، عشية غزو الكويت، يضخ ما يزيد عن ٣ مليون برميل يومياً فقط. أما بعد حرب الخليج، فقد انخفض انتاجه إلى حوالى ٦٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، وهو ما يكفى للتصدير إلى الاردن وتركيا. ومنذ ديسمبر ١٩٩٦، قام العراق بزيادة انتاجه، فى ظل قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، وذلك كترتيب من أجل بيع العراق لما قيمته ٢ بليون دولار من النفط لسداد وارداته من الغذاء والأدوية بعد خصم التعويضات وغيرها من المدفوعات.

وكان يتم امتصاص هذا "النفط الانسانى" بسهولة نسبية فى سوق البحر المتوسط فى باكورة عام ١٩٩٧. وفى ما يمكن تسميته بروفة لعودة "كبيرة" لخام العراق إلى السوق، انخفضت أسعار النفط الدولية بحوالى ٤– ٥ دولار للبرميل عندما وصلت توريدات العراق إلى السوق. وعلاوة على ذلك، كانت بلدان الخليج العربى مقيدة مرة أخرى بمستويات الانتاج التى وافقت عليها منذ حوالى ٣ سنوات ونصف فى اجتماع الاوبك فى مارس ١٩٩٤. وبمجرد رفع العقوبات عن العراق، ليس من المتصور أن هذا البلد سيقدر على انتاج ما يقارب ٣ مليون برميل يومياً فوراً، وتصدير حوالى ٢,٥ مليون برميل يومياً، سوى بعد تحسين منشآت الميناء فى أم القصر أو إعادة بنائها. ولسوف تتدفق غالبية هذا الخام إلى منطقة المحيط الهادى الاسيوية، متخطية بذلك حصة سوق الخليج العربى.

وستواجه بلدان الخليج العربى منافسة أيضاً من جانب كبار منتجى النفط فى أسيا الوسطى والقوقاز، بمجرد أن يستكملوا تطوير الطرق اللآزمة للتصدير إلى الأسواق العالمية. وليس من المرجح أن يحدث هذا قريباً. لقد أعاقت روسيا، بنشاط، طرق الخروج من آذر بيجان وكازاخستان (أكبر المنتجين المحتملين للنفط فى المنطقة) عبر أراضيها وأراضى أرمينيا وجورجيا إلى تركيا. وقد فرضت الولايات المتحدة حظراً فعالاً على شركات النفط الأمريكية يمنعها من الاستثمار فى إيران، كما هددت شركات النفط غير الأمريكية بفرض عقوبات عليها إذا ما قامت ببناء أنابيب للنفط أو للغاز خلال إيران: الطريق الأكثر منطقية للخروج إلى منطقة أسيا/ المحيط الهادى.

ورغم ذلك، فمن المتوقع أن يصل نفط أسيا الوسطى والعراق إلى الاسواق الاسيوية في السنوات الخمس القادمة، وهو الأمر الذى قد يُجبر منتجى الخليج العربى على الحد من انتاجهم. فالعربية السعودية، على نحو خاص، قد تحاول زيادة حصتها فى السوق عن طريق زيادة انتاجها، ومن ثم تتخلى عن دورها فى أسواق النفط العالمية باعتبارها "مُنتِجاً متأرجحاً". ويتسم هذا الأمر بالخطورة بالنسبة للمملكة، لانه قد يعنى أن عليها أن تتحمل أسعارا أقل للنفط. وعلى الرغم من أن تكلفة الانتاج الفعلية لمنتجى الخليج منخفضة كثيرا بالمعايير الدولية– فإن إضافة التكلفة الاقتصادية والاجتماعية اللآزمة للإبقاء على اقتصاد يعتمد أساساً على العوائد النفطية– فإن هذه البلدان ستصبح من المنتجين "المرتفعى التكلفة"* وقد أدت المخاوف من حدوث تفكك اقتصادى، نتيجة للانخفاض السريع فى أسعار النفط، إلى كبح جماح بلدان الخليج العربى فى مجال السعى بعدوانية لزيادة حصص السوق.

وعلى المدى المتوسط إلى البعيد، وطالما أنه من غير المرجح تقليص اعتماد اقتصادات الخليج على العوائد النفطية، فمن المرجح أن السياسات الاقتصادية الحريصة سوف تحول دون زيادة إنتاج النفط. وهو الأمر الذى يعنى ركود العوائد النفطية ، وهبوط العوائد النفطية بالمعنى الفعلى؛ ومن ثم حدوث إنزلاق مستمر فى نفقات النفط للفرد. إن تقليص مساهمة دول

* المقصود من ذلك هو إضافة "الإنفاق الاجتماعي الضخم في الخليج" كجزء من تكلفة إنتاج النفط باعتبار ان هذا الإنفاق ضروري للاستقرار ا لاجتماعي والسياسي، وبالتالي للإنتاج المنظم للنفط الذي يعتمد على هذا الاستقرار. .

الخليج العربى المباشرة فى دخول مواطنيهم سوف يؤدى إلى إضعاف قدرة العائلات الحاكمة للحفاظ على استمرارية الولاء السياسى.

تطوير الغاز الطبيعى

ومع معرفة الآفاق المظلمة لزيادة عوائد النفط على المدى المتوسط، شرعت بلدان الخليج العربى فى مشروعات طموحة لتطوير الغاز بهدف تنويع ما يحصلون عليه من مداخيل نتيجة للتصدير. وقد كانت الإمارات العربية المتحدة أول بلد يدعو شركات الغاز الاجنبية لبناء منشآتها للغاز الطبيعى السائل فى سنوات السبعينيات، ثم تبعتها فى التسعينيات دولة قطر، حيث بدأت عمليات شحن الغاز الطبيعى لديها إلى اليابان فى عام١٩٩٧. وتقوم شركة شل ببناء منشآت للغاز الطبيعى السائل فى عُمان، بينما تقوم شركة توتال بإعداد برنامج اليمن لتصدير الغاز الطبيعى السائل.

إن اقتصادات تطوير الغاز تختلف عن تطوير النفط؛ فتطوير الغاز يتطلب إنفاق هائل فى مجال رؤوس الأموال، نظراً للحاجة إلى تطوير منشآت التوزيع والتصدير (وحدات للتسييل و/أو خطوط أنابيب). ومع معرفة تكلفة رأس المال هذه، فإن الفترة التى تسبق بداية المشروع الخاص بتوليد عوائد إضافية قد تطول. ولكن الدخل يصبح منتظماً – مثل الدخل السنوى الطويل الأمد – بمجرد ما يتم البدء، وهو ما يختلف عن العوائد النفطية التى تصل إلى القمة بسرعة ثم تنخفض مع انخفاض الانتاج. ونظراً لارتفاع تكلفة رأس المال، وطول فترة الإعداد، فإن هذه المشروعات تتطلب احتياطات رئيسية من الغاز، فضلاً عن عملاء جديرين بالثقة بحيث يمكنهم سداد المستحقات للغاز على مدى الفترة الزمنية الطويلة تلك[٣] . وقد ثبت أن تكلفة رأس المال، باقترانها بتطوير الغاز، مستحيلة على بعض الحكومات الخليجية الفقيرة نسبياً (وتحديداً: قطر وعُمان). ونتيجة لذلك، يتأتى على هذه البلدان فتح قنوات للاستثمارات المتعددة الجنسية.

والاستثمار فى مجال تطوير الغاز يمكن أن يسفر عن نتائج اجتماعية سياسية غير متوقعة. فالاستثمارات الأجنبية الكبيرة قد أدت إلى تعرض هذه البلدان، وللمرة الأولى، إلى تقييم جدارتها الائتمانية على المستوى الدولى. ومن أجل (العيش بما يتناسب مع القدرات)، ينبغى أن تعمل الحكومات على تخفيض النفقات، وهو الأمر الذى يصل إلى قلب السياسات المحلية. وعلى نفس درجة الأهمية، وخاصة فى العربية السعودية، نجد أن مشروعات الغاز الطبيعى قد فتحت أمام قطاع الهيدروكربونات آفاق الاستثمار الخاص المحلى. إن شركات الخليج الكبرى التي تمتلك موارد أساسية فى مجال رأس المال تتشوق إلى الحصول على نصيب فى قطاع كان الدخول إليه محظوراً عليهم بشكل تقليدى. وعلى الرغم من عدم احتمال تأثير ذلك بشكل جوهرى على بلدان الخليج الصغيرة، فإنه يصبح عاملاً رئيسياً فى العربية السعودية.

ومن الزاوية الاقتصادية المحضة، من الأيسر بالنسبة للحكومة السعودية دعوة الشركات الأجنبية اليها، كما تطرح بعض الشركات مثل شركة شل وشركة أجيب وغيرهما. وهناك عوامل ثلاثة قد تؤدى إلى تفضيل القطاع الخاص السعودى أولاً: إن دعوة الشركات الأجنبية للعودة إلى المملكة دون مشاركة القطاع الخاص المحلى يمكن أن يشكل إحراجاً سياسياً رئيسياً للحكومة. وثانياً: إن القطاع الخاص لم يتمتع بفرص ربح ذات وزن منذ سنوات الازدهار فى باكورة أعوام الثمانينيات، وتمثل مثل هذه المشروعات منجم ثراء أساسى لدائرة الموالين الرئيسيين للعائلة الحاكمة. وعلاوة على ذلك، ومن الزاوية الاقتصادية، فإن عودة رأس المال سوف تعمل على تدعيم ميزان المدفوعات، فضلاً عن الاقتصاد ككل. أما العامل الثالث، فيتمثل بوجود عدد من شركات النفط والغاز الطبيعى الجديدة فى السعودية، وهى عبارة عن مشروعات مشتركة بين عائلات التجار وأعضاء الأسرة المالكة. ولقد قامت هذه الشركات بالاستثمار فى مجال الهيدروكربونات فى اليمن وجمهوريات آسيا الوسطى، وغيرها من المناطق. وتعتبر هذه الشركات أن انفتاح قطاع الغاز المحلى يمثل فرصة ممتازة لتحويل العلاقات السياسية إلى نجاح تجارى.

وهناك شركتان– شركة تمر، وشركة دلتا– تضغطان من أجل تحقيق الانفتاح فى قطاع الغاز، بينما هناك شركات رئيسية أخرى تتحرك بسرعة كبيرة للمشاركة فى هذا المنجم للثروة.

إن فكرة وجود قطاع للغاز "كاستثمار أمامي" منفتح على رأس المال الخاص، ما تزال تُعتبر فكرة راديكالية فى الخليج، وخاصة فى العربية السعودية. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة فى قطاع توليد الطاقة، تشير بالفعل إلى هذا الاتجاه الانفتاحى. وقد قام وزير الصناعة والكهرباء السعودى مؤخراً بإعادة تصنيف نشاط توليد الطاقة واعتباره نشاطاً صناعياً[٤] ، ومن ثم فتح فرص استثمار ضخمة أمام شركات القطاع الخاص. ومن المنطقى أن تبدأ الخطوة التالية فى عملية نزع التأميم، وأن تبدأ – توليد الطاقة فى سلسلة قيمة الغاز"كاستثمار خلفي"– انتقالاً إلى خطوط أنابيب "كاستثمار في الوسط" وتوزيع الغاز كاستثمار أمامي، ثم أخيراً وفي الوقت ذاته أو بالترافق مع ذلك "ضد التيار" لاستخراج الموارد من الأرض، والتى تعد أكثر أجزاء سلسلة الغاز ربحاً وأكثرها اشتهاءً من جانب القطاع الخاص.

إن التغيرات التى تشهدها صناعة النفط والغاز على المستوى الدولى لا تدل على حدوث تحولات راديكالية فى السلطة السياسية بدول الخليج العربي. ولكن نقلاً تدريجياً للسلطة الاقتصادية، من الدولة المقيدة مالياً إلى قطاعها الخاص، الذي يفوز بالسيطرة على القطاعات الاقتصادية الأساسية، سيعنى فى نهاية المطاف توسيع النظام السياسي. أما على المدى القصير، فلن تجرى ترجمة هذه المسألة فى سياسات شعبية. ولكنها تشير بالفعل إلى الاتجاه نحو حكم أوليجاركي وذلك بالمقارنة مع الاحتكار الذي تمتعت به العائلات الحاكمة فى المنطقة بعد ارتفاع أسعار النفط فى باكورة السبعينيات.

الهوامش:

1. راجع:
Fareed Mohamedi, "State and Bourgeoisie in the Persian Gulf", Middle East Report 197; and Fareed Mohamedi, "Saudi Arabia's Crunch", Middle East Report 185.

2. ارتفع إنتاج بحر الشمال من 3.5 مليون برميل يوميا عام 1988 إلى 5.9 مليون برميل يوميا عام 1996. فقد ارتفع إنتاج النفط فى النرويج من 1.1 مليون برميا يوميا إلى 2.8 مليون برميل يوميا، مما دفع النرويج إلى الموقع الثانى فى العالم مجال تصدير النفط الخام.

3. إذا قامت البنوك التجارية ووكالات ائتمان الصادرات بتمويل هذه المشروعات، فإنها تطلب ضمانات لشراء الغاز من المستهلك من أجل ضمان الوفاء بسداد القرض.

4. راجع:
Middle East Economic Digest (MEED) 12, 1997.

نهاية الثورة المضادة؟

سياسات التكيف الاقتصادى فى الكويت*

بقلم/ يحيى صادوسكى**

لا يبدو أى مركز من المراكز السياسية المنظمة فى الكويت - السلالة الحاكمة، والحركات الإسلامية، واليسار - مهتما بالتوصل إلى حل راديكالى للأزمة المالية التى يعانى منها البلد، وما يبقى هو أن نرى ما إذا كانت الموارد المالية للكويت ستتبدد تدريجيا تاركة السكان فى حالة من الفقر العام، أم أن ارتفاعاً فى أسعار النفط سينقذ الموقف.

لقد أدى التدفق الضخم للبترودولار، على مدى الخمسين سنة الماضية، إلى تمكين الملكيات الجديدة فى الخليج من خوض تجارب مثيرة للإعجاب فى الثورات المضادة، لقد حاول الملك فيصل من العربية السعودية، فى أعوام السبعينيات، الحفاظ على السلطة الاجتماعية التقليدية فى بلده عن طريق التحديث بدون التصنيع. وقبل ذلك بعشر سنوات، بادر شاه إيران بهجوم وقائى ضد مطالب التغيير، وذلك عن طريق شن «ثورته البيضاء».

ومع ذلك، فقد تمثلت أكثر الثورات المضادة نجاحا فى الخليج فى ذلك البرنامج الضخم الناجح لسلالة الصباح الحاكمة فى الكويت، من أجل الحفاظ على سلطتها عن طريق بناء أول دولة رفاه حديثة بالمنطقة.

ويضمن دستور الكويت لعام ١٩٦٢ «تقديم معونة سخية للمواطنين فى سن الشيخوخة وفى حالات المرض أو العجز عن العمل»، و«تأمينا اجتماعيا، ومعونة اجتماعية، ورعاية طبية»(١).

ولقد قدمت الحكومة الكويتية، ولعشرات من السنين، دعما لكافة الأمور، بدءا من الكهرباء وحتى الإسكان، كما منحت موافقات للسفر إلى الخارج لكل من ينشد العلاج أو التعليم، كما أوجدت وظائف مرموقة ذات رواتب مرتفعة لما يقرب من ٩٦٪ من مواطنيها العاملين(٢).

ومع ذلك، ففى سنوات التسعينيات أصبح مشكوكا فى قدرة الكويت على توفير سبل الحياة لدولة الرفاه هذه. ويأتى جزء من المشكلة من

* نشر فى عدد Merip, July - September, 1997 No 204. Vol 27, No 3
**يحيى صادوسكى : من كبار الزملاء ببرنامج «دراسات السياسة الخارجية» بمعهد بروكينجز.

انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ الذى أصاب كافة الدول الأخرى بالخليج، ولكن الكويت كانت تموج بعوامل أخرى فاقمت من الوضع.

وعلى الرغم من أن الكويت استطاعت إعادة بناء غالبية ودائعها وممتلكاتها التى دمرها الغزو العراقى عام ١٩٩٠، فإن لدى الإمارة فواتير ضخمة ماتزال تستحق السداد. لم يكن بالكويت، لمدة قاربت العامين، أى «ناتج قومى إجمالى» أو صادرات نفط أو حتى أعمال مصرفية.

ولتشييد اقتصادها من جديد، كان يتأتى على الحكومة إنفاق حوالى ٦٥ بليون دولار، منها ٢٠ بليون دولار لإعادة بناء صناعة النفط، و ٢٠ بليون دولار أخرى لتحقيق التوازن فى القطاع المالى[٣]. وقد عانت الكويت، حتى بعد التحرير، من استنزاف جديد مستمر لمواردها: تقديم المعونة المالية للأمريكيين لضمان استمرار مظلة الأمن الأمريكى فى مواجهة تجدد التهديدات من جانب العراق «أو إيران»، ففى عام ١٩٩٢ فقط، دفعت الكويت لواشنطن ١٦ بليون من الدولارات كجزء من الصفقة من أجل تغطية كافة تكاليف عملية عاصفة الصحراء، كما أقرت دفع ١١,٧ بليون من الدولارات لواردات الأسلحة الجديدة، وغالبيتها من الولايات المتحدة[٤].

ولتغطية هذه النفقات، كان يتأتى على الحكومة الكويتية تسييل الجزء الأكبر من موجوداتها من العملة الصعبة، بما فى ذلك ما يزيد عن نصف المائة بليون دولار التى كانت الكويت قد استثمرتها فى الخارج من خلال مكتب الاستثمار الكويتى.

واستمر تأثير هذه السيولة على البلد لفترة طويلة بعد إجراء الإصلاحات اللازمة نتيجة للخسائر الناجمة عن فترة الحرب. لقد استهلكت ميزانية الحكومة الكويتية ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يزيد عن حصة أى دولة خليجية أخرى. وحتى قبيل الغزو العراقى، فإن صادرات النفط قد غطت على وجه التقريب ٤٠٪ فقط من هذه الفواتير، فى حين ساهم الدخل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية بجزء آخر. ٣٥٪، ومنذ انخفاض قيمة السندات الكويتية فى الخارج، واجه البلد عجزاً هيكلياً بالميزانية، وقد وصل متوسط العجز إلى حوالى ٥ بليون دولار سنويا خلال أعوام التسعينيات (أنظر الجدول التالى)، وهناك مؤشرات تدل على أن هذا الرقم سيتزايد باستمرار[٥] نتيجة للنمو السكانى.

ويحتل سكان الكويت المرتبة الثانية من حيث مستوى معرفة القراءة والكتابة فى العالم العربى، مع امتلاكهم لتقاليد الثقافة التجارية الحضرية[٦]. ويرى كافة أبناء الكويت ضرورة إيجاد حل سريع للعجز الذى تعانى منه الميزانية، وإلا سيصاب اقتصاد البلد بالشلل الدائم، ولكن الكتل السياسية الثلاث المسيطرة على الخطاب العام فى الكويت لم تظهر بعد أى قيادة حقيقية لتناول أزمة التكيف الاقتصادى ومعالجتها.

عشيرة الصباح

تضم أولى هذه الكتل عشيرة الصباح وأنصارها، التى تسيطر على آلية الدولة، ليس فقط من خلال مكتب الأمير (الذى يستطيع عند الضرورة أن يمارس الحكم بموجب مرسوم) ولكن أيضا من خلال السيطرة على مكتب رئيس الوزراء والوزارات الأخرى بمجلس الوزراء.

وفى أعقاب حرب الخليج، التمس نائب رئيس الوزراء المشورة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول كيفية التعامل مع الأزمة المالية التى تمر بها البلد، وقد شجعت هاتان المؤسستان الكويتيتان على تخفيض الدعم المقدم للمستهلكين تخفيضا كبيراً، وزيادة العوائد الضريبية وخصخصة المشروعات الاقتصادية الخاضعة لسيطرة الدولة، ما عدا صناعة النفط. ولكن العائلة الحاكمة رفضت اتباع النصائح المتعلقة بالدعم والضرائب، فى حين تحركت ببطء شديد فى قضية الخصخصة. وبطبيعة الحال، كان كثير من الخبراء يعتقدون أن الخصخصة لن تؤدى إلى رفع عبء الضغوط المالية بدرجة كبيرة. صحيح أن الخصخصة تتيح للحكومة تخفيف العبء عن كاهلها - فيما يتعلق ببرامج الدعم والإعانة والتوظيف والرفاه - وخاصة المشروعات التى توجب على الدولة الاضطلاع بها لمعالجة ما شهدته بورصة سوق المناخ عام ١٩٨١ من انهيار. ولكن الشركات التى يجرى خصخصتها لن تؤدى إلى توليد عوائد أساسية للحكومة، سواء عند بيعها أو من خلال الضرائب المستقبلية، فقانون الخصخصة لعام ١٩٩٦ يضمن حق غالبية العمال فى الاحتفاظ بوظائفهم السابقة بعد الخصخصة[٧]. وبالمثل، فإن بيع هذه الشركات لن يؤدى إلى تقليص النفقات الحكومية بدرجة كبيرة، حيث أن المشروعات المؤهلة للخصخصة لا توظف من قوة العمل فى القطاع العام سوى حصة ضئيلة، وتشكل مرتبات الموظفين الحكوميين أكبر بند منفرد من الإنفاق الحكومى، وهو البند الذى يستهلك ٣٠٪ من الميزانية[٨].

الكويت: الايرادات والنفقات العامة فى الفترة 1993 -1997*

	1994 - 1993		1995 - 1994		1996 - 1995		1997 - 1996	1998/1997
	الميزانية المقدمة	الحساب الختامى	الميزانية المقدمة	بعد الإضافة	الميزانية المقدمة	الحساب الختامى	الميزانية المقدمة	مشروع الميزانية
عائد النفط	2.419.8	2.324.3	2.324.9	2.324.9	2.490.0	3.113.0	2.558.0	2.650.0
كميات أخرى	293.9	450.8	402.3	402.3	420.0	360.0	441.0	645.0
العائد الكلى	2.173.7	2.775.1	2.637.2	2.637.2	2.910.0	3.473.0	3.00.0	3.205.0
الأجور والمرتبات	1.160.0	1.003.5	1.144.0	1.144.0	1.164.5	-	1.245.0	-
السلع والخدمات	276.0	248.8	263.0	303.0	261.0	-	257.0	-
المواصلات والتجهيزات	45.0	34.7	35.0	35.0	30.0	-	30.0	-
مشروعات التنمية	345.0	400.4	340.0	408.4	379.5	-	442.0	-
متنوعات	2.111.0	2.553.4	2.358.0	2.482.3	2.395.0	-	2.235.0	-
الانفاق الكلى	3.937.0	4.240.8	4.140.0	4.372.7	4.230.0	4126.0	4.210.0	4.370.0
صافى العجز	1.224.0	1.465.7	1.502.8	1.735.5	1.320.0	653.0	1.210.0	1.485.0
العجز بملايين الدولارات الأمريكية	4.051.4	4.851.5	5.049.4	5.831.3	4.422.0	2.206.1	4.406.8	4.950.0

* Figures in K D milions. Source: Middle East Economic Digest (2/28/97), P. 10. and (5/9/97), P. 25

ترى، ما أسباب بلادة استجابة الأسرة الحاكمة ولا مبالاتها إزاء الأزمة المالية؟ وعلى الرغم من أن قوة السلالة الحاكمة ماتزال هائلة، ولكنها تقلصت إلى حد كبير نتيجة للغزو العراقى وما صاحبه من فضائح، فما يزال الكثير من الكويتيين غاضبين لأن غالبية أعضاء عشيرة الصباح سرعان ما فروا من البلد عام ١٩٩٠ بدلا من مقاومة الغزاة العراقيين أو البقاء لتدمير خططهم - فضلاً عن أنهم استعانوا بقدر من الأموال العامة لتمويل هروبهم وعلاوة على ذلك، كانت هناك علامات على وجود أزمة قيادة داخل السلالة الحاكمة. فالأمير جابر الأحمد قد وهنت معنوياته وارتبك (وربما كان مريضا فعلا بالاكتئاب) منذ الاحتلال، وصار دوره العام فى السياسة أقل بدرجة كبيرة. وفى مارس ١٩٩٧، كان يتأتى على رئيس الوزراء «وريث العرش»، سعد العبد الله، السفر للعلاج فى لندن. وحتى أغسطس ١٩٩٧ لم يكن قد عاد بعد، وفى غيابه، جرى استبداله بقريبه صباح الأحمد. والأحمد كان وزيراً للخارجية لعدة سنوات، ويعد منافساً قديماً لسعد العبد الله. ومع معرفة التوترات السياسية، بدا أن السلالة الحاكمة كارهة لفرض تخفيضات اقتصادية أليمة قد تؤدى إلى المزيد من تآكل شعبيتها، بل ولإثارة أزمة سياسية. وبدلا من ذلك، بدأت السلالة الحاكمة لإرضاء نفسها باتخاذ اجراءات تجميلية وبالتأمل فى حدوث ارتفاع بأسعار النفط[٩].

وعلى الرغم من حساسية الكتلتين الرئيسيتين الأخرتين إزاء الاستجابة البليدة للحكومة، فلم تكونا قادرتين على طرح أى بدائل جوهرية، لقد أقرتا برنامج الخصخصة ولكن سعيتا لاستكماله بسياسات تكميلية أخرى.

الإسلاميون فى الكويت

يصح هذا القول، على سبيل المثال، بالنسبة للكتلة السياسية الرئيسية الثانية فى الكويت: الحركات الإسلامية. هناك ثلاثة تجمعات إسلامية أساسية ممثلة فى البرلمان الكويتى: الإسلاميون بالحركة الدستورية الإسلامية (الفرع المحلى من جماعة الإخوان المسلمين)؛ والأصوليون[١٠] بالحركة الشعبية الإسلامية (السلفيون الذين يمكن اعتبارهم، من الناحية الأيديولوجية، أقرباء الحركة الوهابية بالعربية السعودية)؛ والتحالف الشيعى المعروف بالتحالف الإسلامى الوطنى. وكافة المجموعات الثلاث عالية التنظيم.

أما بالنسبة للحركتين السنيتين، فرغم اختلاف الرؤية بينهما، عادة ما يتم التعاون بينهما بشكل نشط لتحقيق السيادة والسيطرة داخل البرلمان. وبدلا من الاستفادة من هذه القوة لمعالجة قضية التكيف الاقتصادى الضاغطة فقد وظفوها أساسا لمواجهة القضايا الاجتماعية. فعلى سبيل المثال سيطر على النقاشات البرلمانية فى ربيع ١٩٩٦ اقتراحهما بالفصل بين الجنسين فى جامعة الكويت، كما مارست الحركتان ضغطا فى ربيع ١٩٩٧ لتمرير قانون آخر يتم بمقتضاه حظر الحفلات الموسيقية وعروض الأزياء[١١]. كان البعض من أبناء الكويت يخشون أن يصبح هذان الاقتراحان مقدمة لمحاولة حظر المرأة وحجبها تماما عن الحياة العامة، ولكن الاقتراحين تعرضا للهزيمة. ورغم أن المرأة الكويتية لا تملك حق التصويت، فماتزال تمثل قوة سياسية لها وزنها. فقد لعبت المرأة. إلى جانب اليسار، دوراً هاماً فى المنظمات السياسية الرئيسية، كما تشارك النساء فى مختلف الروابط النسائية الإسلامية[١٢].

وفى عام ١٩٩٤ كانت المرأة تشكل ٣٣٪ من قوة العمل. وقد رفضت النساء فى تلك الفترة، حتى بين النساء الإسلاميات، ترك الوظائف حتى يخلقن للرجال وظائف جديدة [١٣]. وقبل انتخابات أكتوبر ١٩٩٦ مباشرة، قامت ٦٠٠ امرأة بإضراب للمطالبة بحق الاقتراع[١٤]؛ وقد قدمت المجموعات السياسية اليسارية تأييدا متعاظما لهذه المطالب، مع أمل جزئى فى أن يؤدى اكتساب المرأة لحق الاقتراع إلى تحسين حظ المجموعات اليسارية السيئ فى صناديق الاقتراع[١٥]. وقد بدا الأمر فى بعض الأحيان وكأن قضايا التمييز بين الجنسين ستهيمن على النقاشات العامة على حساب قضية التكيف الاقتصادى.

اليسار الكويتى

لقد ازداد تركيز الحركات الإسلامية على قضايا التمييز بين الجنسين بينما أهملت قضايا الفساد السياسى التى كانت، يوما ما، قضايا جوهرية بالنسبة لها. وقد منح هذا الموقف فرصة أمام جبهة الكتلة الثالثة بالكويت، أى الجناح اليسارى من المعارضة البرلمانية الذى خسر كثيراً فى فترة انتخابات أكتوبر ١٩٩٦. وفى ديسمبر ١٩٩٦، اتهم الليبراليون بالبرلمان الحكومة بالسماح للوسطاء كسب ملايين الدولارات من جراء تعاقدات استيراد السلاح، كما أجازوا تشريعاً يحظر استخدام مثل هؤلاء الوكلاء [١٦]. وفى باكورة عام ١٩٩٧، قدمت مجلة الطليعة، وهى مجلة المنتدى الديمقراطى بالكويت (الفرع المحلى لحركة القوميين العرب)، سلسلة من المقالات التحريضية حول الفساد فى الحكومة، وبرنامج الامدادات العسكرية، وقام البرلمانيون فى شهر يوليو باستجواب رسمى لوزير المالية، نصير الرضوان، حول قضايا الفساد الحكومى بشكل عام وتورطه الشخصى فيه[١٧]، وقد أشعلت قضية النساء أزمة سياسية أساسية. وفى ٩ يونيو، تم إطلاق النار على عبدالله النيبارى، أحد أعضاء المنتدى الديمقراطى بالكويت، عندما كان عائدا بسيارته لمدينة الكويت بعد قضاء عطلة نهاية الأسبوع على الشاطئ. وسرعان ما اعتقلت قوات الأمن مجموعة من المتآمرين بقيادة سلمان شملان الرومى، وهو رجل أعمال كانت مجلة الطليعة قد اتهمته بأنه أحد الشخصيات الرئيسية فى «مافيا سرقة الأموال العامة»، وكان قريبا وشريكا فى العمل لوزير المالية الرضوان[١٨]. وقد وجه بعض زملاء النيبارى اتهاما بأن الحكومة تحمى الرومى وأصدقاءه، وهو ما رأيت الحكومة أنه اتهام غير مسئول وذلك حرص رئيس الوزراء بالنيابة ليلمح إلى تعليق أوتوقيف البرلمان[١٩]. إن حركة اليسار ضد الفساد الحكومى اجتذبت قدرا كبيرا من الانتباه والتأييد على المستوى العام. لقد كان الاستراتيجيون يأملون فى استخدام الحملة لتوسيع السلطة البرلمانية على مالية الدولة. وهو الأمر الذى يمكن عمليا أن يجعل اليسار قادرا على التعامل مع أزمة الميزانية القومية. ولم يكن واضحا كيف سيعالج اليسار الأمر فى ظل هذه الظروف.

وقد عارض المنتدى الديمقراطى بالكويت خطط الخصخصة التى قدمتها الحكومة، ولم يكن لديه فى الجمعية الوطنية سوى ثلاثة ممثلين من بين خمسين عضواً بالجمعية. ويلعب المنتدى دوراً مؤثراً على المستوى السياسى، فقط عندما يعمل فى تناغم مع مجموعة أكبر من البرلمانيين الليبراليين (ما يسمى «كتلة عام ١٩٨٦» - مسماه بناء على العام الذى شهد انتخاب غالبيتها) الذين يمثلون نخبة التجار الكوزموبوليتانية* بالكويت. وبينما يرغب الليبراليون فى كبح جماح سطوة السلالة الحاكمة والنهوض بالعملية الديمقراطية والتخلص جذريا من الفساد، فإنهم يقبلون الحاجة إلى الخصخصة وعلى إستعداد للتعاون مع الحكومة من أجل تطوير نهج إصلاحى لحل الأزمة فى الميزانية.

لقد شكل أنصار هذا النهج مؤخراً تجمعاً سياسياً جديداً، التجمع الوطنى الديمقراطى، وكان المؤسسون فى غالبيتهم من المهنيين الموثرين فى المجتمع، ومن بينهم رئيس تحرير جريدة القبس اليومية، بالإضافة إلى عدد كبير

* يعنى تعبير الكوزموبوليتانية هنا الحياة فى أوساط وبيئات متعددة الجنسية تتعايش فى سلام وفقا لأعراف عالية.

من النساء البارزات. وكانت المهمة المعلنة للتجمع تتمثل فى الارتقاء بعملية «الانفتاح الثقافى، والتعددية، واحترام الحريات المدنية». ويعد مثل هذا التجمع بمثابة خصم طبيعى للحركات الإسلامية[٢٠]. وسواء تطور التجمع الوطنى الديمقراطى، أم لم يتطور، إلى قوة رئيسية، فإن ذات وجوده يشهد على انقسام اليسار حول كيفية معالجة مشكلة التكيف الاقتصادى. ومن بين كافة المراكز السياسية المنظمة فى الكويت ـ السلالة الحاكمة، والحركات الإسلامية، واليسار ـ لا يبدو أى مركز منها مهتما بالتوصل إلى حل راديكالى للأزمة المالية التى يعانى منها البلد، كما أن رؤية صندوق النقد الدولى التى تدعو لبرنامج تقشف لم تحظى بأى دعم، مثلها مثل الاطروحات الشعبوية بشأن «العقد الاجتماعى، الذى تلتقى خلاله مختلف المجموعات للنقاش حول قضية تقليص الدعم. ومن المرجح أن يستمر النهج الاصلاحى الحالى للحكومة، فى ظل هذه الظروف. وسوف نرى فيها إذا كانت الموارد المالية للكويت ستتبدد تدريجيا، مما يوقع السكان فى نوع من الفقر الناعم، أم أن ارتفاعا فى أسعار النفط سينقذ الموقف. ولكن حتى فى أكثر السيناريوهات تفاؤلا، تؤكد الضغوط المالية استمرارية الصراع السياسى، فى نفس الوقت التى قد أنهت هذه الضغوط بالفعل ذلك الحلم القديم بشأن دولة الرفاة التى ستعمل على ضمان مستقبل السلالة الحاكمة إلى الأبد.

ملحوظة من كاتب المقال

يتوجه الكاتب بالشكر لكل من: شفيق غبره وسيف عباس عبدالله لما قدماه من معرفة بالسياسات الكويتية. وأى إساءة لاستخدام هذه المعرفة هى مسئولية الكاتب وحده.

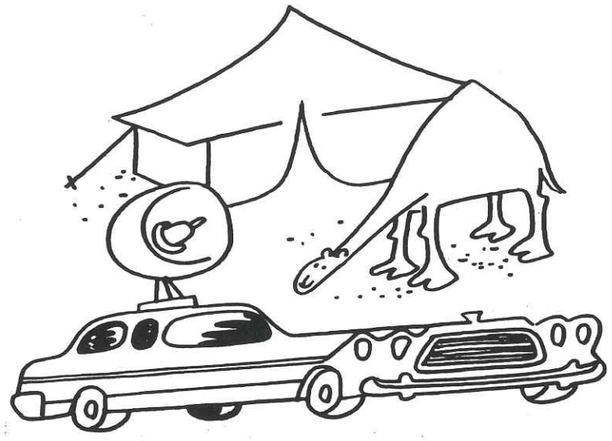

الهوامش

١ ـ البند (١١)، راجع نص الدستور الذى اعيد نشره فى:
Abdul- Reda Assiri, "The Government and Politics of Kuwait: Principles and Practices (Kuwait, March, 1996), p. 193.

٢ ـ راجع:
Angus Hindley, "Kuwait" Trimming the State", Middle East Economic Digest (November 12, 1993), p. 6.

٣ ـ راجع:
Youssef M. Ibrahim, "Rulers of Kuwait on Spending Spree, Raising Debt Fears", New York Times (May 4, 1992). p. A1.

٤ ـ راجع:
"Kuwait: Assembly Achieves Budget", Middle East Economic Digest (August 27, 1993), p. 21.

٥ ـ راجع:
Naomi Collett, "Kuwait`s Real Enemy- The Budget Deficit", Middle East International (November 18, 1994), pp. 17 - 18.

٦ ـ راجع:
United Nations Development Program, Human Development Report 1996 (New York: Oxford University Press, 1996), p. 135.
تحتل الكويت أيضا الموقع الثانى من حيث الارتفاع (مرة أخرى بعد الإمارات العربية المتحدة) فى «دليل التنمية البشرية»، وهو عبارة عن مقياس للدخل والتعليم والصحة مجتمعين.

٧ ـ راجع: «الكويت: أول قانون خليجى شامل للتخصيص»، الوسط ٢٤١ (سبتمبر ٩، ١٩٩٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

٨ ـ راجع:
Nigel Chalk, et. al., Kuwait: From Reconstruction to Accumulation for Future Generations (Washington, DC: Internationl Monetary Fund) April 1997, pp. 12 - 13.

٩ ـ لقد نجح هذا التكتيك بدرجة محدودة: ارتفعت أسعار النفط فى الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ بشكل دال ـ ولكن ليس لدرجة تكفى لتخفيف العجز الهيكلى بالميزانية.

١٠ ـ لقد قمت بإعداد نموذج للحركات الإسلامية ـ على غرار نموذج أوليفييه روى وغيره من العلماء الفرنسيين الآخرين ـ يقسم الحركات الإسلامية إلى: حركات تقليدية، وحركات أصولية، وحركات الإسلاميين، وحركات التحديثيين، راجع مؤلفى:
"Bosnia`s Muslims: A Fundamentalist Threat?" Brookings Review (Winter, 1995), pp. 10 - 15.

١١ ـ راجع:
"Kuwaiti Liberals Wrestle With Islamists as Debate Fever Grips the Gulf", Mideast Mirror (May 23, 1997), pp. 9 - 10.

١٢ ـ للاطلاع على وصف للسياسات الإسلامية بين النساء الكويتيات، راجع:
Hyaa al- Mughni, Women in Kuwait: The Politics of Gender (London: Saqi Books, 1993).

١٣ ـ راجع:
World Bank, World Development Report 1996 (New York: Oxford University Press, 1996), p. 195.

١٤ ـ راجع:
Reuter`s newswire report, "Kuwait Women Stage Strike to Demand Vote", (September 29, 1996).

١٥ ـ للاطلاع على تحليل للانتخابات الكويتية الأخيرة، راجع:
Yahya Sadowski, "Les Tribus Contre Les marchands Poussee (conservatrice) au Koweit", Le Monde diplomatiqve (Janvier, 1997), p. 7.

١٦ ـ راجع:
"Kuwaitis Accuse 5 of Trying to Kill Liberal Lawmaker", New York Times, June 9, 1997, p. A5.

١٧ ـ راجع: «قصة استجواب شغلت الكويت طويلا»، مجلة الوسط ٢٨٦ (يوليو ٢١، ١٩٩٧)، ص ١٦.

١٨ ـ راجع: مبارك العدوانى: «تصفية حسابات أم طلب عودة»، مجلة الوسط ٢٨١ (يونيو ١٦، ١٩٩٧) ص ١٠ ـ ١٣.

١٩ ـ راجع:
"Kuwait`s Political Crisis Seen Going "Beyond the point of Return". Mideast Mirror (June 12, 1997), pp. 11 - 14.

٢٠ ـ راجع:
"Time to Legalize Political Parties in Kuwait?" Mideast Mirror (June 4, 1997), pp. 14 - 17.

الديكتاتورية الأقل لفتا للأنظار*

بقلم:
ألان جريش**

إن هجوم السيارة الملغومة على مركز اتصالات الحرس الوطنى السعودى فى الرياض فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ يلقى الضوء على مدى التعاون العسكرى الأمريكى مع أكثر النظم استبداداً وظلامية فى الشرق فى الشرق الأوسط، كما يشير أيضاً إلى المقاومة المفعمة بالحيوية، القائمة على الدين التى تهز دعائم الملكية. هل يحتاج الغرب إلى حدوث ثورة إسلامية أخرى ليتساءل حول قدر تورطه وصمته وعما ارتبكه من أخطاء؟

تتجنب عدسة الكاميرا الوجوه كافة، ماعدا وجوه رجال شرطة التحريات. الصور غير الملونة ضبابية وسريعة. إنها تذكرنا بأسلوب الصور السلبية (النيجاتيف) العتيق التى تهرب من تفتيش الرقيب أو رجال الجمرك. "هذا يمكن أن يكون أى بلد". هكذا قالت المعلقة ـ شيلى فى ظل حكم الجنرال بينوشيه، أو بورما فى ظل الحكم العسكري. ولكن الرجال هنا يرتدون أردية طويلة بيضاء ويغطون رؤوسهم بأغطية ذات مربعات ومثبته بالرأس بواسطة عقال حريرى أسود. أما النساء فغير مرئيات.

إننا فى العربية السعودية، بالجزيرة العربية، مهد الإسلام وموقع رُبع احتياطيات النفط الخام على كوكبنا. وللمرة الأولى، يستطيع مناضل ما تصوير فيلم لاحدى المظاهرات التى حدثت هناك ونجحت فى التعبير فقط عن صرخات التمرد والثورة المكبوتة.

إنها أواخر يوم العاشر من سبتمبر ١٩٩٤ الشيخ سلمان العودة، فى صحبة مئات من السيارات المرافقة عائداً للعاصمة الرياض لتجنب الحبس أو «الاختفاء». يتحرك الموكب عبر مدينة البريدة والتى (يصل تعداد سكانها إلى مائة ألف)، عاصمة محافظة القصيم. وفى اليوم التالى الشرطة تحيط بالمنزل، ولكن كثيرين من اتباعه يقظون. لقد كانوا يرافقون الشيخ الشاب (فى الثلاثينات من عمره) عندما جاء ملبياً الإستدعاء إلى مقر المحافظ لإعلان تخليه عن أنشطته ولكن ذلك لم يحدث. ففى يوم ١٣ سبتمبر كانت الكاميرا تصوره وقد أظهرته وهو يقف فى المسجد متحدثا إلى جمهرة من الرجال. ويقتبس الشيخ العودة كلمات شاعر سعودى:

لقد حظروا الكتابة والكلام
اصمت! ويبقى الظلم
إذا ماخرس اللسان، فسيحترق فى النار كالفراشة
ولأن الرأى صار نفاية مخفية وملقاة فى القمامة

وأصبحت الكلمة جريمة، احذر ما يثير النقاش [١]

وفى فجر اليوم التالى تستوقفه الشرطة وتحتجزه مع واحد من أتباعه الكُثُرُ. تتابع الكاميرا المتظاهرين المنتشرين عبر أرجاء المدينة، وتستمر المواجهات على مدى الأسابيع التالية، وخاصة بالقرب من المساجد.

وبعد مرور عام كامل على «انتفاضة البريدة»، مايزال الشيخ العودة خلف القضبان. لقد قررت الدولة الملكية أن تضرب. فالمعارضة الاسلامية التى كانت تأمل الدولة فى احتوائها، استمرت فى اكتساب أرضية جديدة [٢]. وفى سبتمبر ١٩٩٢، قام ١٠٧ من الرجال البارزين بتقديم مذكرة من ٤٥ صفحة للشيخ عبد العزيز بن باز، أعلى مسئول دينى فى المملكة. لم يتعرض الموقعون عليها بالهجوم على الملك بشكل مباشر، ولكنهم قدموا بعض المطالب الثورية: المساواة أمام القانون (ارتكازاً على الشريعة)، وخضوع المسؤولين للمسائلة، والقضاء على الفساد والربا، وإعادة توزيع الثروة، وتقوية الجيش، والاستقلال الوطنى، والحد من سلطات الشرطة. لقد اختلطت هذه المطالب مع غيرها من المطالب التى تحمل طابع الجهاد الإسلامى، مثل: تعزيز المقررات الدراسية الدينية فى الجامعات، وحظر تدريس "المناهج الغربية"، وفرض الرقابة على التليفزيون والبرامج الأجنبية، وما شابه ذلك من إجراءات.

صدمة حرب الخليج

يرجع انزعاج السلطات إلى منبت الموقعين أكثر من انزعاجهم من العريضة ذاتها: فـ ٧٢٪ من الموقعين عليها ينحدرون أساساً من منطقة نجد، ونصفهم من رجال الدين [٣]. لقد ارتكزت الدولة منذ تأسيسها على التحالف بين عائلة آل سعود الذين يتخذون من القبائل مرتكزاً لهم فى نجد، و«العلماء» حُراس المذهب الإسلامى الذين يشايعون فى العربية السعودية الفهم التطهرى للإسلام الذى أسسه محمد بن عبد الوهاب.

وفى أعوام الخمسينيات والستينيات، وجدت الحركات المعارضة المرتكزة على الأفكار الاشتراكية أو القومية العربية، دعماً ومساندة لها بين الأقلية الشيعية أو فى المحافظات البعيدة.

وقد نجح النظام فى هزيمتهم، اعتماداً على ولاء سكان نجد وبالتلويح براية الإسلام. أما اليوم، فأقوى اعتراض يجرى التعبير عنه هو عن طريق «العلماء» باسم الإسلام الطاهر (التطهرى) ويجد هذا الاعتراض صدى كبيراً بين أهل نجد.

* نشر فى عدد MERIP. November- December. 1995. No 197. Vol 25 No6

** ألان جريش: من هيئة تحرير «ميدل إيست ريبورت»، ورئيس تحرير «لوموند ديبلوماتيك».

لقد أدى الصراع العام، مؤخراً، فى العربية السعودية إلى تجذير المواجهة بين السلطات والمعارضين. ففى الثالث من مايو ١٩٩٣، قام ست من الشخصيات الدينية والفكرية البارزة بتحد لا سابق له للملك. إذ أعلنوا، فى بلد يحظر كافة أنواع النشاط السياسى، تشكيل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، من أجل «القضاء على الظلم، ودعم المضطهدين، والدفاع عن الحقوق التى تكفلها الشريعة للإنسان». كما أوضحوا أن موقفهم هذا تمليه الرغبة فى «وقف عجلة التراجع التى تدفع المجتمع نحو الفوضى». ويمكن فقط لمنهج اصلاحى نحو خطة متوازنة معتدلة أن يحل محل كافة أساليب العنف.

وعلى الرغم من مجاهرتهم بالاعتدال واتباع الشريعة، فقد تعرض القائمون على التنظيم للطرد من أعمالهم والتحقيق معهم واعتقالهم فى الأيام التى تلت هذا الاعلان. وبعد مرور عدة شهور، استطاع المتحدث الرسمى باسم لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، محمد المسعرى، اجتياز الحدود سراً إلى اليمن، ومنه إلى لندن، حيث وصل إليها فى ابريل ١٩٩٤ وطلب اللجوء السياسى. وحتى الآن لم تنجح ضغوط الرياض، ولا ما تمارسه حكومة جون ميجور من مناورات فى ترحيله.

والمسعرى هو أستاذ فيزياء، له لحية سوداء وابتسامة لطيفة، ويعيش فى مبنى من ثلاثة طوابق بشمال لندن، حيث يلتقى ويرحب بالصحفيين والمتعاطفين معه. ومن هناك، فإن كافة البيانات التى تصدرها لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية - حول «قمع وفساد العائلة الملكية وخضوعها للأوامر الأجنبية» - تجرى صياغتها ثم إرسالها إلى العربية السعودية بكميات هائلة عن طريق الفاكس أو الانترنت.

ويؤكد المسعرى على «ارتفاع مستوى التعليم فى العربية السعودية». ويقول: "لقد انخفضت الأمية إلى أقل من ٣٥٪ - أقل من مثيلها فى مصر. ففى كل بيت هناك شخص يعرف القراءة وكل فرد لديه راديو ويستمع إلى المحطات الأجنبية، بل ويستطيع الناس التمييز بين إذاعة «بى. بى. سى» التى ينتقدونها باعتبارها متحيزة، وبين الإذاعة الهولندية، «يعتبرونها أكثر موضوعية". ويمكن للمرء أن يجد ما يتراوح بين ١٠٠,٠٠ و٦٠٠,٠٠٠ من الأطباق المستقبلة للإرسال التليفزيونى الفضائى. فالقانون الذى يمنع هذه الهوائيات لا يجرى تطبيقه الآن. من ذا الذى يستطيع أن يقف سداً أمام تيار المعلومات!

لقد مثلت حرب الخليج، بالنسبة للمجتمع السعودى، جرحاً لايندمل. فوجود ٥٠٠,٠٠٠ من الجنود الأجانب على أرض الاسلام «المقدسة»، وعجز المملكة عن الدفاع عن نفسها رغم ما اشترته من نظم الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً ببلايين الدولارات، وتدمير جيوش الحلفاء للعراق كل هذا أثار تساؤلات السكان ذوى التطلعات الوطنية والدينية، بل وأثار أيضاً نزعة الكراهية تجاه الأجانب. «فى أى مكان يجرى فيه نقاش أو جدال، يحصل المرء على انطباع بحدوث صحوة» ويؤكد المسعرى: «ولكن الناس يخافون أو كانوا خائفين من صدام حسين. ولذلك التفوا حول الملك، وحتى الإسلاميين فعلوا ذلك. وأنا لا اشترك فى وجهة النظر هذه».

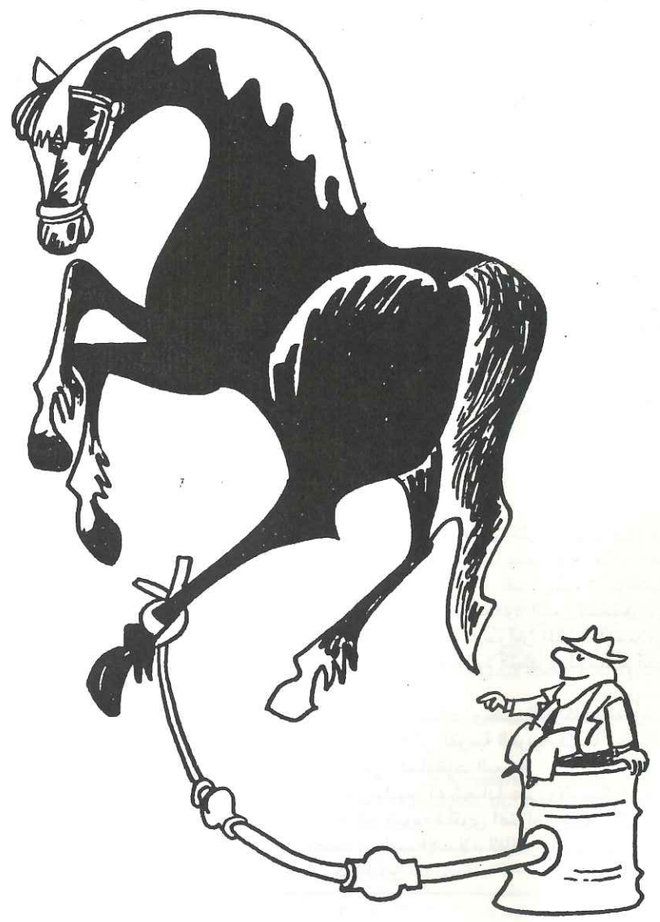

هناك حنين إلى الماضى يمكن الشعور به وإدراكه، ولتلك الأيام التى شهدت تطبيق مبدأ الشورى. ويؤكد المسعرى: «فى أعوام الستينيات، كانت تجرى استشارة اساتذة الجامعات بانتظام من جانب الحكومة» ويضيف المسعرى «لقد كانت تصلنا كل أسبوع قوانين تشريعية مطلوب منا إبداء الرأى فيها. وكنا نجيب أو لانجيب، طبقاً لمؤهلاتنا واهتماماتنا. ولكن هذه الممارسة اختفت مع الملك فهد».

ولفترة طويلة كان الناس يؤمنون بالخطوات الفردية لتحسين وضعهم. هناك على سبيل المثال خالد الفواز، من المعارضة، مدير لجنة النصح والإصلاح - وهى منظمة أكثر راديكالية من لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وكان أسامة بن لادن سليل أسرة كبيرة من التجار، وواحد من المديرين لأعمال خالد الفواز، وقد تم تجريد أسامة بن لادن من جنسيته فى فبراير ١٩٩٤ نظراً لما يقدمه من دعم مالى للجماعات الإسلامية النشطة فى مصر وأماكن أخرى. ويؤكد الفواز: "فى فبراير أعوام السبعينيات، كان يصعب التنظيم الجماعى»، ويضيف: «لقد كان المسئولون، حتى الملك، يعقدون اجتماعات أسبوعية عامة لمعرفة المظالم والشكاوى الفردية، وكانو يقدمون الوعود».

ومنذ ازدهار النفط فى عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤،

أدت التغيرات الهيكلية التى هزت المقاعد التقليدية للسلطة إلى زلزلة المجتمع السعودى بقوة. ففى عام ١٩٧٠، كان ٢٦٪ من السكان يعيشون فى المدن، وفى عام ١٩٩٠ وصل العدد إلى ٧٣٪. أما وفيات الأطفال التى كانت تبلغ ١١٨ فى الألف عند بداية الثمانينيات، فقد هبطت إلى ٢١ فى الألف مع حلول عام ١٩٩٠، وفى عام ١٩٦٠ كان معدل التحاق الفتيات بالمدارس يبلغ ٢٪ فقط، فى حين تصاعد إلى ٤١٪ عام ١٩٨١، وتجاوز ٨٠٪ بعد عشر سنوات[٤]. وغالبية المتخرجين من الجامعات الآن من النساء، رغم أنهن مازلن مُبعدات عن ميادين معينة مثل الهندسة والصحافة والتجارة، كما أن سوق العمل مُغلقة عملياً أمامهن. إن حصر النساء داخل عالم الأسرة، وخاصة فى منطقة نجد، ليس له نظير فى العالم الإسلامى. ففى إيران، بالمقابل، تصل المرأة إلى الحكومة، بل وحتى إلى المناصب الوزارية.

وقطعاً فإن المعارضة ليست محصورة فى الاسلاميين، ولقد شهدت باكورة فبراير ١٩٩١ نشر خطاب مفتوح مرسل للملك فهد من ٤٣ شخصية ليبرالية - بمن فيهم رجال الأعمال والمثقفين - إن مطالبهم التى تمت صياغتها بقد كبير من الحرص، كانت تتسم بالاعتدال إلى حد كبير: دونما تشكيك فى الشريعة كدستور أو فى الدولة الملكية، فإن الموقعين يطالبون بتأسيس مجالس استشارية على المستويات القومية والمحلية، ومستوى المحافظات، «ونظام أساسى للحكومة» والحد من سلطة المطاوعين*. وتعد هذه المطالب، التى تتضمن كذلك إشارة وحيدة لحقوق الإنسان أيضاً، أخف بكثير من المطالب التى قدمتها المعارضة الليبرالية فى باكورة الثمانينيات ولاتمثل تحديا للدولة الملكية.

وقد تم ارضاء الليبراليين جزئيا فى مارس ١٩٩٢، عندما أصدر الملك القانون الأساسى، بالإضافة إلى نصين يحددان خصائص المجلس الاستشارى ودور المناطق وفى أغسطس ١٩٩٣، قام الملك بتعيين الأعضاء الستين فى المجلس وغالبيتهم من ذلك الجزء المسمى «النخب الحديثة»، مع تمثيل إسمى فقط من «العلماء»[٥]. وقد أكدت هذه التعيينات على أن الدولة الملكية قد قررت اختيار نخبها ذات الطابع الغربى وإدماجها، بما فى ذلك بعض المعارضين، لأنهم لا يمثلون أى خطر ويستطيعون المساعدة فى مجال مقاومة الإسلاميين.

إن البرجوازية المحلية، الضعيفة والمعتمدة على الدولة الملكية والعائلة المالكة، تمتلك كامل الحرية عندما يتعلق الأمر بالتجارة والعمليات المصرفية، ولكنها لم تكن تشكل طبقة يمكن أن تطالب بأى تغيير جوهرى. وإن هذه البرجوازية وباللمفارقة تظهر قدرا من العداء لأية سرعة مفرطة فى التطوير، وكما لاحظ جياكومو لوسيانى:

قد يمكن للتصنيع أن يتم بسرعة أكبر، ولكنه يتطلب تغييرات فى الاقتصاد السياسى، وتغييرات أعمق فى المعطيات الاجتماعية والثقافية التى تقود دائما إلى حدوث تغيرات سياسية. بينما نجد هذه النخبة الراسخة تقاوم مقاومة كبيرة أى نوع من التغيير، وليس التغيير السياسى[٦]فحسب.

المأزق الاقتصادى

إن الشباب وهم الأكثر اتجاها نحو التمدن، والأفضل تعلما من آبائهم، والأقل خضوعا للعلاقات القبلية - أيضا منفصلين عن جذورهم. آمنوا بأنهم سيكونون أحس حالا من الأجيال الأكبر سنا، وأن ثروة المملكة ستضمن لهم حياة سهلة. فالعمل اليدوى يتم انجازه بواسطة المهاجرين العرب والأسيويين، وبالتالى فحتى الطلاب من العائلات المتواضعة يطمحون إلى وظائف ذات دخل عال ومناصب عليا. وهناك زيادة كبيرة فى عدد الطلاب، وقد حفزها معدل الولادات المرتفع الذى يعد من أعلى المعدلات فى العالم. ولكن هذه الزيادة فى عدد الطلاب صاحبها هبوط يمكن تفهمه فى المستويات، وكذلك ظهور «طلاب بلداء» بلا مؤهلات حقيقية[٧]. لقد أدى تطور الجامعات الإسلامية فى أعوام السبعينيات إلى دخول آلاف من «العلماء» إلى سوق الخبراء الدينين، مما جعلهم أكثر انفتاحاً على التيارات الجديدة فى العالم الإسلامى المشحون.

ومع حلول عام ١٩٨٦، أدى الانخفاض المنتظم فى عوائد النفط إلى عجز البلد عن تأمين الوظائف لكافة الخريجين. "ولقد أصبحت العربية السعودية لفترة قصيرة بلداً ثريا» [٨]. هذا التقييم الرزين الذى قدمته جريدة «فاينانشيال تايمز» تأكد بعد عدة شهور، عندما لاحظ صندوق النقد الدولى أن العجز المالى، بدون إجراء إصلاحات هيكلية، سيستمر فى النمو، كما يمكن أن تصل المديونية الحكومية إلى ٧٧٪ من الناتج القومى الاجمالى مع حلول عام ١٩٩٨ .

إن ذيوع تقييم صندوق النقد الدولى، إلى جانب ضغط المؤسسات المالية المحلية والأجنبية، أجبر الحكومة السعودية على تقليص الإنفاق فى الدعم ومشتريات السلع والخدمات . كما أن ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٤ قد ساهم فى اعتدال انخفاض العجز بالميزانية فى ذلك العام. وعلى الرغم من ذلك، فقد وصلت المديونية المحلية للعربية السعودية، مع حلول نهاية ١٩٩٤، إلى مستوى مرتفع يقدر بحوالى ٧٩,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وهو ماسبق حتى التصورات المتشائمة لصندوق النقد الدولى بمقدار خمس سنوات. لقد أدت التقليصات بالميزانية، فضلاً عن ضعف الثقة فى القطاع الخاص، إلى كساد النشاط الاقتصادى المحلى، وهو ماسبق بدوره إلى مزيد من الانخفاض فى الواردات وساعد على تحقيق التوازن فى حسابات البلد الخارجية.

ولكن الحكومة السعودية تواجه ثلاث مشكلات هيكلية لايمكن حلها من خلال إصلاح الميزانية. أولاً: ضعف آفاق زيادة العوائد الحكومية، فمن المرجح أن تظل أسعار النفط فى مستوياتها الراهنة، حيث يتم تغطية زيادة الطلب فى السنوات القادمة عن طريق الدول المنتجة غير الأعضاء بمنظمة الأوبك. وفى واقع الأمر، من المرجح أن تنخفض عوائد النفط السعودى عندما يعود العراق إلى السوق. أما بالنسبة للعوائد غير النفطية، فقد استطاعت الحكومة زيادتها قليلاً، عدا مايتعلق بالتغيرات الأخيرة فى رسوم المرافق، وتقليص الدعم على المنتجات النفطية. ومن المستحيل فرض ضرائب على الدخل، نظراً للخوف من أن يؤدى ذلك إلى تفجير المطالب الخاصة بالتمثيل السياسى.

ثانياً: مايزال مدى تقليص النفقات فى المستقبل محدوداً وبدون مضاعفات سياسية محلية، أما النفقات «المحايدة سياسياً»، مثل التشغيل والصيانة ونفقات رأس المال فقد تم تشذيبها حتى وصلت إلى المستويات الدنيا الضرورية لتشغيل مايمثل عمليات جوهرية لاقتصاد الدولة. والامكانية الوحيدة المتاحة حتى تستريح الدولة من هذا الدور المركزى، تكمن فقط

* وهم رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والمنوط بهم ملاحظة تماشى المجتمع مع السلوك الإسلامى.

فى عملية إعادة هيكلة كلية، مع وجود قطاع خاص يمثل محركاً أساسياً للنمو. وتشتمل النفقات المتبقية على: المرتبات، التى كانت تستحوذ فى عام ١٩٩٤ على حوالى ٥١٪ من الانفاق و٩٠٪ من عوائد النفط، ومدفوعات الفائدة على الديون المحلية، والتى تحصل الآن على حوالى ١٠٪ من النفقات. ومن المرجح أن ينمو كل من هذه البنود. ومع معرفة أن الحكومة هى الملتجأ الأول والأخير لتوفير العمالة للرعايا السعوديين، وأن البطالة بين طالبى العمل الجدد فى سوق العمل تتراوح ما بين ٣٠-٤٠٪، يصبح من التعقل السياسى أن يحافظ النظام على جداول رواتب حكومى ضخم.

ثالثاً: يصعب تحقيق الاستقرار المالى فى بلد كرس ثُلث ميزانيته، لعام ١٩٩٥، للجيش والأمن. وبينما تنصح الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية، وخاصة فرنسا، باتباع سياسة متقشفة، فهم جميعاً يتطلعون لبيع الأسلحة التى لم تعد تجد من يشتريها فى سوق عالمية آخذة فى الانكماش. واستجابة لهذه الضغوط، تواصل المملكة امتلاكها الضخم للمعدات الحربية التى أوضحت حرب الخليج أن استخداماتها محدودة. فعدد الطائرات يتجاوز بالفعل، إلى حد كبير، عدد الطيارين المؤهلين الموجودين.

وتنتج هذه المشتريات ربحاً وفيراً، وكذا بالنسبة للعائلة المالكة التى تحصل على عمولات مذهلة الارتفاع. ويزعم جين ميشيل فولكييه، وهو دبلوماسي فرنسى كان فى الرياض، أن حجم العمولات يصل إلى حوالى ٣٠-٤٠٪ على كل تعاقد. ويكتب فولكييه قائلاً إن الأمير سلطان، وزير الدفاع، "قد حصل على أكبر أجزاء الميزانية لمدة ثلاثين عاماً.. فلقد احتجز إدارة تعاقدات السلاح لنفسه.. ومن هذا الموقع الاستراتيجى المتميز، يقوم بالاشراف على الأعمال التجارية وبطبيعة الحال تأتى (أسرته) فى المقام الأول"(٩).

أما ابنه خالد، قائد القوات المشتركة أثناء حرب الخليج، فقد نجح خلال فترة قيادته الوجيزة أن يراكم، تحت أعين الجميع، ثلاثة بلايين من الدولارات من جراء خدمات السمسرة التى قام بها. ونادراً مايرفع الإعلام الدوى ستار السرية الذى يغطى هذه الفضائح، وإذا ماحدث وبُذلت جهود للكشف عن هذه الأمور فسرعان ماتخنقها الحكومات الغربية(١٠).

يجب أن تخدم ميزانية الدولة أيضاً فى مجال الحفاظ على أنماط الحياة المترفة لحوالى ٥,٠٠٠ أمير وأميرة. وطبقاً لما يقوله فولكييه:

يملك الملك فى العربية السعودية إثنى عشر قصراً، ومن بينها قصر اليمامه فائق العادة فى الرياض. ومنذ حرب الخليج، قام الملك ببناء ملجأ محصن تحت الأرض (للحماية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية) تصل مساحته إلى مايزيد عن ١٤,٠٠٠ متر مربع، كما يضم وحدة جراحية قادرة على إجراء عملية القلب المفتوح..." (١١).

وبالإضافة لذلك، فللملك أيضاً فيلات فى كان وجنيف، وقصر فى ماربيا بإسبانيا، وفي يفلين، بالإضافة إلى جزيرة صناعية تبعد قليلاً عن ساحل جدة وترتبط بالبر الرئيسى من خلال طريق سريع.

وعدا، ما هو أبعد من هذا التبذير الملكى، إن ما يجعل تقليص السلطات لنفقات الدولة صعباً هو العقد الاجتماعى الذى ربط الملك، منذ أعوام الستينيات، بالخاضعين له: ففى مقابل توفير سبل العيش المريح، يقبل الناس الخضوع. أما الآن، فإن التحدى الإسلامى يجعل من غير المرجح أن يشعر النظام بأنه قادر على تقليص الميزات والفوائد، وإلا فإنه يخاطر بزيادة أعداد الساخطين.

الجمود وحكم الشيوخ

وفى ظل هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر، قام الملك بتطوير استراتيجية متعددة المستويات. لقد استحضر، جنبا إلى جنب الحكومات الغربية، شبح «التهديد الإسلامى» حتى يظهر وكأنه معقل الحضارة غير القابل للتبديل(١٢). وعلى المستوى الداخلى، قام الملك بتعزيز سيطرته السياسية على رجال الدين. وفى نوفمبر

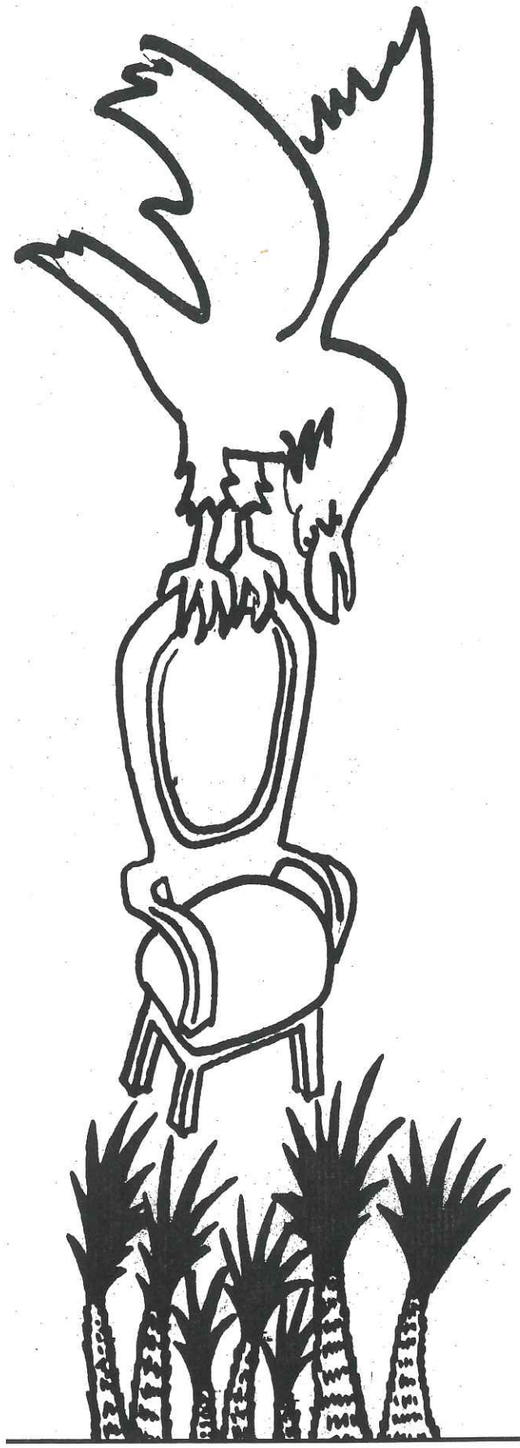

١٩٩٢، قام بإعادة تنظيم مجلس «العلماء الكبار»، وقد تم طرد أعضاء منهم نتيجة لرفضهم إدانة بيان المعارضين فى شهر سبتمبر من نفس العام. وفى أكتوبر ١٩٩٤، قام بتأسيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، برئاسة الأمير سلطان(١٣).

كما بدأ أيضاً فى القيام ببعض المبادرات نحو بعض المعارضين. ففى خريف عام ١٩٩٣ نجح النظام فى التوصل إلى مساومة مع المعارضة الشيعية المعتدلة. وقد أوقفت إحدى هذه الجماعات نشاطاتها والتى كانت تتخذ مركزاً لها وتقوم بإصدار جريدة ممتازة باسم «الجزيرة العربية»، كما عاد العديد من أعضائها إلى البلد. ولكن الشيعة - حوالى ١٠٪ من السكان - ما يزالون فى حالة اغتراب عميقة. فحتى إذا تحسنت الظروف المادية فى الشرق، حيث تتركز أيضاً موارد النفط، سوف يظل الشيعة مواطنين من الدرجة الثانية. فهناك العديد من المناصب، وخاصة فى الجيش، محظورة عليهم. كما لايستطيعون ممارسة شعائرهم بحرية كاملة. إن مجلس الشورى الذى يضم ٦٠ عضواً، جرى تعيينهم فى عام ١٩٩٣، لايضم سوى عضواً شيعياً واحداً فقط.

أما هؤلاء الذين يرفضون المهادنة، كالشيخ العودة فلا يلقون سوى إجابة واحدة: القمع. يقول مونتسكيو: "الأنهار تتدفق نحو البحر، والحكومات الملكية تتدهور إلى الاستبداد". كما أنها تشيخ وتصبح عاجزة عن الحركة. وفى العاشر من ابريل عام ١٩٩٥، أذاعت وكالة الأنباء السعودية خبراً يقول: "إتصل الملك فهد بن عبد العزيز، خادم الحرمين الشريفين، تلفونياً بجلالة ولى العهد وقائد الحرس الوطنى عبد الله بن عبد العزيز، فى يوم الأحد الماضى للاستعلام عن صحته، بعد أن أصابته وعكة خفيفة من البرد". فى بلد استغرق فيه الإعلان عن غزو العراق للكويت عدة أيام، حيث هناك رقابة محكمة على وسائل الإعلام، وفى بلد تعتبر فيها صحة المسئولين الكبار من أسرار الدولة، فإن هذا الخبر ليس نادرا، ويتحدد دوره فحسب فى تغذية الشائعات الخاصة بعدم الاستقرار وقضية الخلافة.

إن أعمار القادة هى التى تهدد استقرار الملكية، أكثر من النزاعات الداخلية، فمن الناحية الرسمية، عند وفاة الملك فهد (٧٤ سنة) سوف يحل محله أخوه غير الشقيق الأمير عبد الله قائد الحرس الوطنى، الذى يبلغ من العمر ٧٢ عاماً. أما الثالث بالدور، فهو الأمير سلطان الذى يبلغ من العمر ٧١ سنة، وهناك مؤشرات عديدة تشير إلى وجود المنافسات الشخصية والسياسية الرهيبة بين الأمير عبد الله وأفراد «عشيرة السبعة»، وهم أبناء الملك عبد العزيز بن سعود الذين ولدوا من نفس الأم السديرية التى تنتمى لعشيرة السديرى ومن بينهم: الملك فهد، والأمير سلطان، والأمير نايف (وزير الداخلية)، والأمير سلمان (محافظ الرياض). وبإستثناء الظروف الصحية، فإن تعاقب نظام الخلافة يصعب تعديله. وتتجنب المعارضة مهاجمة عبد الله، حيث يعتبرونه أقل ارتباطاً بالولايات المتحدة، فى حين يركزون انتقاداتهم على عشيرة السديرى. ولكن عبد الله، فى نهاية المطاف، سيحظى بمباركة واشنطن(١٤).

لقد أثار سقوط شاه ايران عام ١٩٧٩ نقاشا حادا فى واشنطن حول المساندة الأمريكية الضخمة المقدمة لذلك البلد على مر العقود السابقة. كما أثار الغزو العراقى للكويت عام١٩٩٠ مناقشات ضخمة فى فرنسا للتساؤل حول الدعم غير المشروط المقدم لصدام حسين فى أعوام الثمانينيات. تُرى، متى سيبدأ فتح نقاش، فى نهاية المطاف، حول السياسة تجاه الأسرة المالكة السعودية؟ بعد أى ثورة؟ وبعد أى حرب؟.

ويصر جين - ميشيل فولكييه على أن هذا الجمود، وخاصة إذا ماصاحبته الأزمة المالية ليس مطمئنا

"لقد انتهى الحفل! وتكمن المشكلة الآن فى أن رب المنزل لايدرك الأمر. إن الولايات المتحدة، وأيضاً أوروبا إذا ماكان لديها قوة، عليهما دفع البلد نحو مسار الاصلاح. فعندما لايحدث شئ أى شئ قد يحدث أى شئ".

لماذا هذا الصمت من جانب الغرب؟ يكتب فولكييه عن «تعاقد ضمنى»، بمقتضاه «تفتح العربية السعودية ثرواتها للاقتسام وتقدر على تأمين سياسة «أسعار معقولة للنفط» وفى المقابل، فإنها تستفيد من حماية الغرب وتفهمه فى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان». لقد تأكد هذا التحليل عن طريق جيمس شليسنجر، وزير الدفاع الأمريكى الأسبق، عندما قال: "هل نرغب بجدية فى تغيير المؤسسات بالعربية السعودية؟" هكذا كان سؤاله فى مجلة «فورين أفيرز» منذ عدة أعوام.

والإجابة هى «كلا. فعلى مر السنين، كنا نحافظ على هذه المؤسسات، بل وأحياناً نفضلها على القوى الديمقراطية فى المنطقة. لقد أكد الملك فهد بوضوح عدم ملائمة المؤسسات الديمقراطية لمجتمعه. وما يثير الانتباه هو أننا لانختلف معه حول هذا الأمر(١٥)».

هل واقعية مرة كهذه تعوض الخسارة، يبدو أن أحد المستشارين الماليين الأمريكيين للدولة الملكية يتشكك فى ذلك. "يعتقد الناس أن لدينا منجماً من الذهب فى العربية السعودية، وأننا نستطيع أن نبيعهم معدات حربية لخلق وظائف لنا ومساعدة اقتصادنا وتقديم عون للمرحلة الانتقالية التى تمر بها صناعات الدفاع بعد الحرب الباردة، وتحسين ميزان مدفوعاتنا وجعل السعودية أكثر أمانا" - هكذا قال للنيويورك تايمز فى صيف ١٩٩٣ - "ولا أعتقد أن الحكومة الأمريكية تعرف ماذا تفعل بقيامها بإغراق السعوديين بالأسلحة. إنا ننسى بذلك إننا نخلق حالة من عدم الاستقرار"(١٦).

وهناك حدثان، فى أغسطس ١٩٩٥، يغلفان الأزمة التى يقع النظام السعودى فى شركها. ففى الثانى من أغسطس، أعلن الملك فهد عن أهم تعديلا وزاريا على مدى العشرين سنة الماضية، وفيها انضم لمجلس الوزراء ١٥ عضواً جديداً. ومع ذلك، فإن هذا التحول لايمثل، كما لاحظت مجلة الإيكونوميست، سوى «وهماً بالتغيير»(١٧). فهذا التعديل الوزارى، إذا كان قد أكد بطبيعة الحال الرغبة فى إشراك «التكنوقراط» فى القرارات الاقتصادية من الآن فصاعداً، فما تزال كافة الوظائف السياسية الحساسة فى أيدى الأسرة المالكة: الأمير سلطان، على سبيل المثال، يحتفظ بدوره كوزير للدفاع منذ ٣٠ سنة حتى الآن. وبالمثل - فى عالم الاقتصاد - لا يوجد إحتمال بأن تصبح سيطرة الأسرة المالكة التامة على الموارد المالية، وخاصة فى قطاع النفط، محل تساؤل.

وفى الثانى عشر من أغسطس ١٩٩٥، أعلن الأمير نايف، وزير الداخلية، إعدام عبد الله الحضيف، والذى أدين بتهمة «مهاجمة أحد ضباط البوليس لأسباب سياسية»(١٨). وقد قام بيان الحكومة بتحميل المسئولية للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وللمرة الأولى يعترف النظام بتنفيذ إعدام لأسباب سياسية. ووفقاً لمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، فقد حُكم على الشاب بالفعل بعشرين سنة سجن أثناء المحاكمة الأولى، والتى روجعت أو دققت مرة أخرى تحت ضغط من الحكومة. وقد أكد هذا القرار المعلومات القادمة من العربية السعودية بشأن تصاعد القمع، وتكرار استخدام التعذيب، ونفى المعارضين.. وهلم جرا. وبمشورة وزير الداخلية المصرى السابق زكى بدر، تخطو الحكومة فى مسار محفوف بالمخاطر قد ينتهى إلى العنف. إن قصف مسجد بقرية قبه فى العشرين من أكتوبر ١٩٩٥، كعمل من أعمال الانتقام الشخصى، وهجوم العربة الملغومة المميتة فى نوفمبر على الأمريكيين الذين يقومون بتدريب الحرس الوطنى، ينذران بالعنف المنتظر.

ويبدو أن الملك، وخليفتيه عبد الله وسلطان، وكلاهما تجاوز سن السبعين، غير قادرين على الاستجابة للتحديات الفعلية القائمة. إنه جيل يحكم بدون اللجوء لعملية المشاركة فى السلطة منذ وفاة الملك سعود فى عام ١٩٥٣، ويرى حكمه الآن فى نهايته. وعناصر الأزمة موجودة كلها: الاستياء العام، وتصاعد القمع، وعجز النظام عن أى عملية إصلاح جدى. ولايمكن أن يتنبأ أى فرد اليوم بما يمكن أن يحدث من الآن فصاعداً.

هوامش

١ ـ المؤلف، عبد الله حامد الحامد، أستاذ محاضر بجامعة الرياض. لقد تم اعتقاله ثم أُفرج عنه عام ١٩٩٣، وفقاً لمنظمة العفو الدولية، "بعد أن تعهد بالانسحاب من كافة الانشطة السياسية التى تُعتبر عدائية للمملكة". قصيدته بعنوان "لقد منعوا الكلام".

٢ ـ حول تطور المعارضة الإسلامية بعد حرب الخليج، راجع:

Alain Ggresh, "Les nouveaux visages de la contestation islamique en Arabie saoudite", Le Monde Deplomatique, August 1992.

٣ ـ حصل ٥٠٪ منهم على شهادة الدكتوراه، راجع:

R. Hrain Dekmejian, "The Rise of political Islamism in Saudi Arabia", Middle East Journal (1994).

٤ ـ راجع:

Federal Resesarch Divison, Saudi Arabia, A country Study (Washington, D C: library of Congress, 1993).

٥ ـ راجع:

Dekmejian, op. cit. and Human Rights Watch/Middle East, Empty Reforms: Saudi Aradia's New Basic Law (New York, 1992).

٦ ـ راجع:

Giacome Luciani, "Arabie Saoudite: L'Industrilization d'un Etat Allocataire", Magreb-Machrek (July 1990).

٧ ـ راجع:

Mordechai Abir, Saudi Arabia, Government, Society and the Gulf Crisis (London: Routledge, 1993),pp. 15-23.

٨ ـ راجع:

The Financial Times, December 22, 1993.

٩ ـ راجع:

Jean-Michel Fovlquier, Arabie Saoudite, la dictature, la dictature protegee, (Paris: Editions Albin Michel S.A., 1995), p. 41.

١٠ ـ راجع:

وهكذا، فإن لجنة بريطانية رسمية ـ تأسست عام ١٩٨٩ للتحرى عن العمولات التى حصلت عليها العائلة المالكة السعودية من جراء تعاقدات السلاح، البالغة عدة بلايين من الجنيهات الاسترلينية، والتى تم توقيعها عام ١٩٨٥ عن طريق رئيسة الوزراء حينذاك مارجريت تاتشر ـ قررت عدم نشر تقريرها. وتقدر الصحف أن ٣٠٪ من القيمة الإجمالية قد تم دفعه كعمولات. راجع على سبيل المثال:

The Indepenent, March 13, 1992.

١١ ـ راجع:

Jean-Michel Foulquier, op. cit., pp. 35-36.

١٢ ـ فى سبتمبر ١٩٩٤، بعد اعتقال الشيخ العودة، هدد بيان «صادر» عن جماعات الإيمان المؤسسات الغربية والمسئولين بالدولة. وفى العاشر من أبريل ١٩٩٥، حذرت منظمة أخرى غير معروفة، «الحركة الاسلامية للتغيير»، القوات الغربية لتغادر المنطقة مع حلول الثامن والعشرين من مايو. ولم يسفر هذان البيانان عن أى عمل فعلى قبل أحداث التفجير فى ١٣ نوفمبر التى شهدتها الرياض.

١٣ ـ راجع:

"Religion and Finance", Issues 11 (1994).

قرر الملك أيضاً أن تخضع كافة الأموال المجموعة لإعاشة جماعات المسلمين الأجانب لإدارة لجنة برئاسة الأمير سلمان، شقيقة ومحافظ الرياض. راجع:

The Guardian, May 5, 1993.

١٤ ـ للأمير عبد الله سمعة باعتباره من القوميين. لقد ظل صامتاً إزاء التدخل الغربى الضخم أثناء حرب الخليج. كان مسئولاً عن العلاقات مع النظام السورى. إن الحرس الوطنى، الخاضع لقيادته، يعد حرساً حقيقياً امبراطورياً وقبلياً لحراسة النظام، وقد تم تحديثه منذ أعوام الثمانينيات بواسطة الولايات المتحدة، واستمرت أعداد المستشارين الأمريكيين فى الزيادة.

١٥ ـ راجع:

"Quest for a Post-Cold World Foreign Policy", Foreign Affairs 27/1 (1992-1993).

١٦ ـ راجع:

New York Times, August 23, 1993, cited by William D. Hartung, "Nixon's children, Bill Clinton and the permenet Arms Bazaar, "World policy Jovrnal 12/2 (1995).

١٧ ـ راجع:

The Economist, August 12, 1995.

١٨ ـ راجع:

Summary of World Broadcasts BBC August 14, 1995.

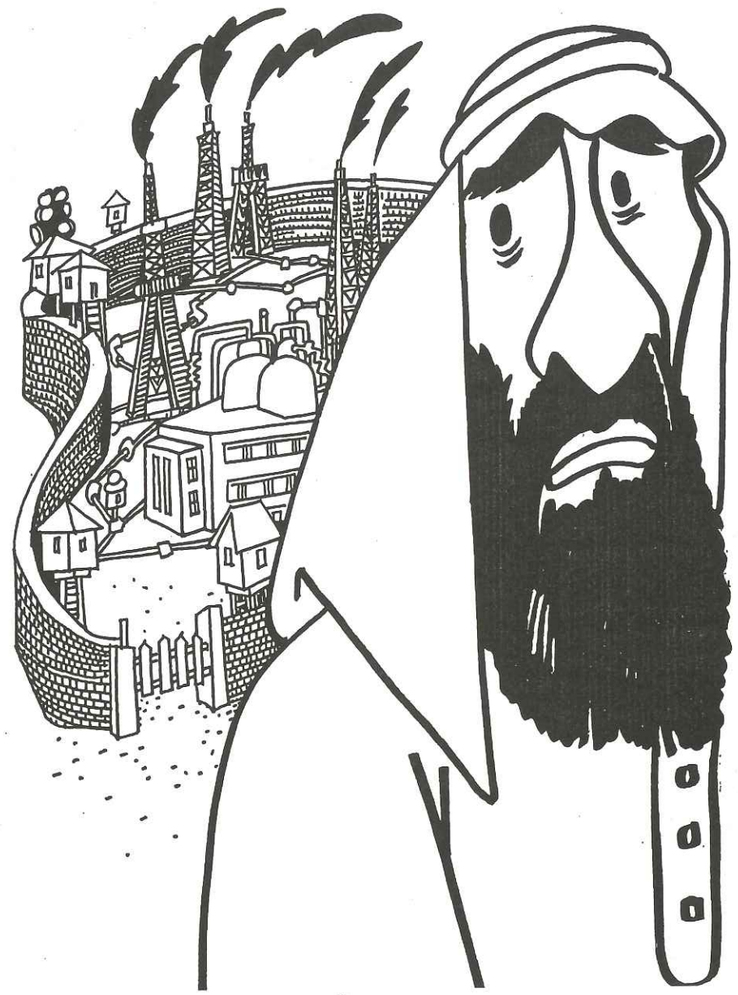

إغلاق التخوم المتقدمة للنفط العربى ومستقبل العلاقات السعودية ـ الأمريكية**

بقلم روبرت فيتاليس***

لقد سافرت إلى العربية السعودية فى ديسمبر ١٩٩٦، باعتبارى زميلا ببرنامج مالونى، وهو ببرنامج مالونى، وهو برنامج مدعوم بسخاء من غرفة التجارة السعودية بالرياض، وقد تم تنظيم الرحلة عن طريق المجلس القومى للعلاقات الأمريكية ـ العربية، وبالطبع يتطلب الأمر تأكيد أن الآراء الواردة هنا ليست بوجه عام آراء المنظمات الراعية، فمن بين شروط برنامج مالونى عدم نشر جميع الاجتماعات، ومن ثم تظل مصادر كل الاقتباسات دون تحديد، ولكن محادثاتى الطويلة المثمرة مع اثنين من الزملاء والأصدقاء فى الرحلة ـ ابراهيم أبو ربيع واليزابيث فيرنيا ـ تجعلنى أتوجه لهما بالشكر والامتنان، وإضافة إلى ذلك، فقد تلقيت مساعدة فى بعض الأفكار رغم وجود بعض الاختلاف فى الرأى من ـ شيلا كارابيكو، وإليانور دوماتو، وجريج جاوس، وإيليس جولد برج، وليزا حجار، وجوين اكروليك، وروجر أوين، وجوستورك، وبيتر تروبوفيتس، وليزا وادين ..... إلخ.

* نشر فى عدد MERIP, July- September, 1997 No 204. Vol 27, No 3

** روبرت فيتاليس: من هيئة تحرير مجلة ميريب، ويعد كتابا بعنوان «مملكة أمريكا» حول التاريخ المبكر للولايات المتحدة فى العربية السعودية.

*** التخوم المتقدمة ترمز هنا لحدود التوسع فى غرب الولايات المتحدة خلال القرنين خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إذا بنيت على مد وتوسيع هذه الحدو..

لقد انتهى عصر الامبراطورية بالنسبة للولايات المتحدة فى منطقة الخليج. فقد أغلقت تخوم الموارد النفطية العربية عبر البحار، إذ قامت الدولة بتأمين سبل السيطرة الشاملة داخل هذه المنطقة. ومقارنة بالماضى، تقلص التأثير الأمريكى المباشر على الحياة الشاملة اليومية لقاطنى المدن الكبيرة: الدمام - الخبر - الظهران، وضواحيها.

فى عام ١٨٩٣، سافر المؤرخ فريدريك جاكسون تيرنر، من جامعة ويسكونسين، إلى معرض شيكاغو العالمى لتقديم أشهر بحث فى حوليات علم التاريخ الأمريكى وهى «مغزى مناطق التخوم المتقدمة فى التاريخ الأمريكى» وقد قلب هذا البحث حقيقية الغزو إلى اسطورة رواد أوائل استوطنوا أراضى «مشاع» وهو «ما دعم الطابع الديمقراطى الفريد للأمة[١]، ووفر له أسباب البقاء» (وفقا للمؤلف) إننا نقرأ هذا الكلام اليوم كدفاع لامع عن التوسع الامبراطورى، ونبرر التوسع المستمر من خلال تبيان ما تعرضت له القيم الأساسية لأمريكا من تهديد نتيجة «لإغلاق» التخوم المتقدمة فى الغرب الأمريكى. لقد أصبحت هذه الأفكار جزءاً من بديهيات العصر، حيث وسعت الولايات المتحدة نفوذها عبر منظومة متسعة من المحميات والبلدان التابعة: الفلبين، ومنطقة القنال «بنما»، ومنطقة الكاريبى - فى باكورة القرن العشرين، كما استوطن الرواد الزائفون - ونعنى المبشرين والمغامرين الباحثين عن الامتيازات، والعاهرات، والمدرسين، والمهندسين - فى ضواحى الاقتصاد العالمى ومناطقه الخلفية.

لقد تذكرت تيرنير عندما هبطت بى الطائرة فى الظهران، مكان مشيد فى أعوام الثلاثينيات بواسطة شركة كبرى من كاليفورنيا، غامرت بحثا عن النفط فى سواحل الإقليم الشرقى بالعربية السعودية. ومثلما فعل المستوطنون فى القرن التاسع عشر، الذين شجعوا عمليات التوسع نحو الجهة الغربية*، فقد دفع رأس المال بحدود الامبراطورية إلى الأمام، وتبعت الدولة الأمريكية ذلك. وحيث كان القادة ينجحون فى تأمين الاعتراف بدعاوى سيادتهم بعد الحرب العالمية الأولى، كانت الامبراطورية تستقر سياسيا، وإن كان بشكل طفيف غير واضح المعالم، ارتكازاً على دبلوماسية البوارج الحربية، والتدخل، والأعمال الخفية. إن سجل رجال النفط الأمريكيين وعملاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى دمشق الذين قاموا بشكل مشترك «بشراء» الساسة ومخططى الانقلابات فى سنوات الأربعينيات، خير مثال على ذلك[٢].

إن عصر الامبراطورية قد انتهى بالنسبة للولايات المتحدة فى منطقة الخليج؛ ونعنى بعصر الامبراطورية، تلك الفترة التى شهدت الفتوحات والاستيلاء على الأراضى، عندما قامت الشركات بقلب معالم البلدان للسيطرة على المواد الخام، وعندما كان ممكنا الاستعانة بالسفن الحربية لحماية الامتيازات الامبراطورية. ولقد تشبعت بهذا الدرس من خلال دراستى للدور الذى لعبته الشركات والمؤسسات الأمريكية فى بناء الدولة السعودية، ولقد تم إغلاق تخوم الموارد النفطية للجزيرة العربية عبر البحار، وذلك لأن هذه الدولة قامت بتأمين سيطرتها الشاملة داخل هذه المنطقة. ومقارنة بالماضى، تقلص التأثير الأمريكى المباشر على الحياة اليومية لقاطنى المدن الكبرى: الدمام - الخبر - الظهران وضواحيها. إن ريع النفط يعزل المجتمع عن تلك المعاملة المهينة التى يمارسها الاستغلال الأجنبى، كما يطلق حرية السعوديين فى استغلال الآخرين، وعادة بقسوة.

وينعكس هذا الواقع الجديد فى الخليج، وغيره من بقاع الأطراف القديمة للامبراطورية، فى الحوار المستمر لما يزيد عن عشر سنوات الآن حول المسارات المتعرجة التى يسلكها اقتصاد العالم فى مرحلة ما بعد الامبراطورية، أو ما بعد الهيمنة[٣]. إن تأكيد سيطرة الدولة والقطاعات القيادية الأمريكية فى مجال تشكيل عملية الإنتاج العالمى، والجوانب المالية والأمن، و«هياكل» المعلومات - أى كافة المجالات التى تعمل من خلالها فى الواقع الشعوب والدول والشركات الأخرى - تتطلب مراجعة الأفكار التى استمرت لفترة طويلة حول كيفية إدراك المرء، وبحثه لتبيان طبيعة «الهيمنة والسيطرة» وتنفيذهما فى ظل عدم المساواة القائمة فى النظام العالمى[٤]. ونجد أن أفضل مفكرى هذه التعاليم يحرصون على «تحديد كيف ولماذا؟» يمكن اعتبار الهيمنة أى شئ إلا مرادفا للامبراطورية، وبشكل أكثر حسما: القدرة الكلية. ويزيد تحول النقاش نحو طبيعة وحدود هذا النوع من الموازين العالمية، السلطان الأمريكى الذى يصوغ المؤسسات فى مواجهة المنافسين الرأسماليين، والنماذج الرأسمالية المتنافسة، والحركات المعادية للنظام، والتدهور المحلى الاقتصادى فى قلب قطاعات الصناعة[٥].

إن النهضة الحديثة نسبياً لهذه الأفكار داخل الأوساط المتميزة لليسار الأكاديمى الأنجلو - أمريكى، فضلاً عن سرعة انتشار مصطلحات مثل الهيمنة فى مفردات الاتجاهات المعارضة منذ فترة حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١، يجعل من المفيد القيام بجولة قصيرة عبر ما كان يمثل لبرهة مملكة أمريكا، وخلال الحلقات الدراسية فى فترة الغزو العراقى للكويت والتدخل الأمريكى المضاد، جرت محاولة لتفسير معنى مصطلح الهيمنة أو تمييزه عن الأطروحات السابقة السيئة حول الإمبريالية الجديدة والكولونيالية الجديدة والتبعية[٦]. ولقد كشف الاستياء العام فى الولايات المتحدة عن المرونة غير العادية التى تتسم بها تلك الأطروحات الشعبوية فى مواجهة شركات «النفط الكبيرة» و«المصالح»، والمؤامرة (كانت الحرب من أجل أرباح أبناء جورج بوش)، إضافة إلى المواقف الكلاسيكية المعادية للإمبريالية. وفى داخل الدوائر المعادية للحرب، كان بالإمكان عدم الإ كتراث بمصير «مجموعة من أثرياء الكويت»، وذلك تحت تأثير الحاجة الماسة لمعارضة «المصالح الموضوعية للامبريالية». واليوم، عادة ما تطرح فرضية تقول بأن الوجود العسكرى الأمريكى يضمن السيطرة والرقابة على العربية السعودية: نفطها وحكامها ومخابراتها.

إن عودة القوات الجوية الأمريكية إلى الظهران ينبغى ألا تحجب عن أعين القراء دلالات الجغرافيا وثقافة القوة وتحولاتها الثابتة بمنطقة شبه الجزيرة. إن تأويلنا لهذه الحالة على أنها علامة للصعود الأمريكى أو نذير لشكل من الكولونيالية الجديدة هو شئ ليس فيه سوى بعض الصدق، فقد ولت تلك الأيام منذ زمن بعيد[٧]. فلم يجد الملك سعود الضعيف والهش صعوبة حقيقية فى إغلاق قاعدة القيادة الجوية الاستراتيجية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية فى أعوام الستينيات، وإذا قرر الملك المنتظر والأقوى عبدالله أن يرسل القيادة المركزية الأمريكية إلى فلوريدا مرة أخرى، فلن تكون هناك تكلفة تذكر.

وتزداد هذه الأطروحة قوة إذا ما وضعنا فى الاعتبار مأزق المملكة الدائم فى مجال الأمن، وهو المأزق الذى تعانى منه دول أخرى كثيرة أحرزت استقلالها بعد عام ١٩٤٥: يبدو بوضوح أن آل سعود غير قادرين على تأمين وجود مملكتهم بشكل دائم فى

* المقصود هنا داخل الولايات المتحدة.

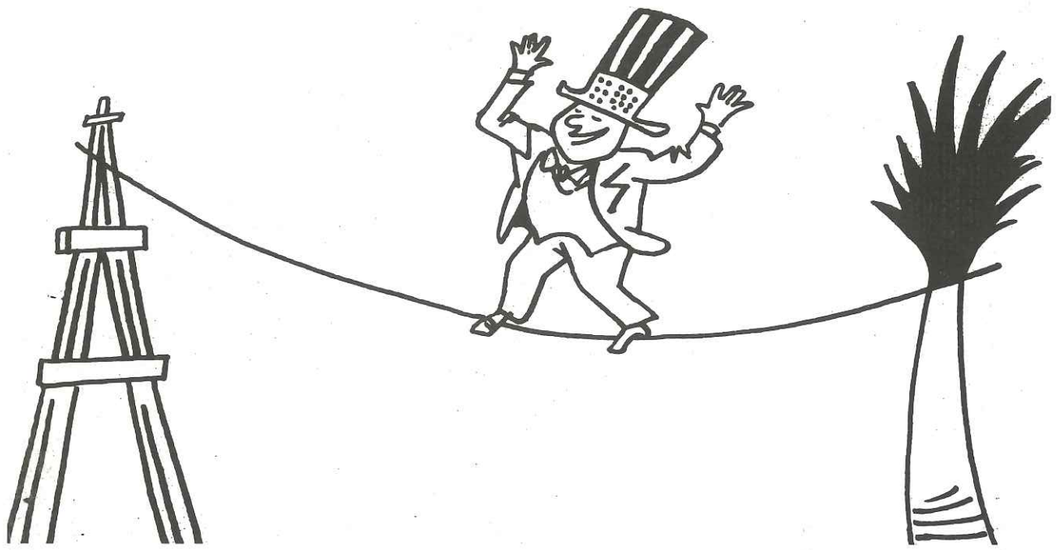

إطار النظام الدولى القائم[٨]. وأثناء الحرب العالمية الأولى، كان عبدالعزيز الذى - صار ملكاً بعد ذلك - يسعى إلى اندماج أراضيه بالامبراطورية البريطانية كمحمية من خلال معاهدة ولم يجد أولاده بعد حلا لتلك المعضلة التى تربط مصائرهم بإحكام بتقلبات القوة الأمريكية والاقتصاد العالمى. ومع ذلك، فلم يقدم أى تحليل لتلك «العلاقة الخاصة» دليلاً محدداً إلى أن هذه التبعية إلى الولايات المتحدة تقيد النظام الحكام بصورة جادة أو تسهل قدرته على التحكم والسيطرة[٩]. وكما سأستعرض فيما يلى، يستمر السعوديون فى الاستثمار بمناطق معينة من الاقتصاد السياسى الأمريكى مثل «حزام المسدسات»*، فلهذه المناطق مصلحة حيوية فى الحفاظ على الفكرة القائلة بأهمية وحيوية تأمين النفاذ إلى نفط المملكة بالنسبة لازدهار الولايات المتحدة. وقد أدت هذه الفكرة إلى تأمين الدعم السعودى ضد النزعة التوسعية المصرية فى الخمسينيات، مما جعلهم يحرزون هامشا إضافيا من الحماية اليوم ضد الأحلام الامبراطورية لبغداد وطهران، وتكمن قوة هذه الفكرة بعينها، لدى خصوم إدارة بوش، وفى التهديد الموجه إلى قلب الحسابات السياسية، مما أدى إلى عودة قوات الولايات المتحدة إلى الظهران عام ١٩٩٠ والحرب ضد العراق.

أشباح المعسكر الأمريكى

اقتربت طائرة الخطوط الجوية السعودية من الظهران من ناحية البحر، وكانت تميل بقوة فوق الطريق الذى يربط الإقليم الشرقى بالبحرين. وأثناء رحلة السيارة من المطار، بدأت فى المطابقة بين المناظر الطبيعية التى أراها أمامى، وبين تلك المرسومة فى السجلات الباقية فيما يخص الحياة والعمل فى باكورة تخوم النفط بأعوام الأربعينيات والخمسينيات وركزت بصرى على سياج شركة أرامكو، والتى أصبحت معروفة بعد ذلك باسم «المعسكر الأمريكى». إن المحالين للتقاعد مؤخرا، فضلاً عن مجموعة قليلة من الجيل الثالث من الأمريكيين من أرامكوا الذين مازالوا يعملون بالإقليم الشمالى، يشيرون على الدوام إلى المجمع السكانى الممتد الخاص بالأجانب، وإلى المكاتب الإدارية لمشروع النفط الذى تملكه الدولة - مشروع أرامكو السعودية - وهكذا باسم «المعسكر»، ودون وعى، فإنهم يرسون تقليدا يعود لأكثر من قرن مضى، إلى فترة مجتمعات التعدين التى تأسست على أراضى الحدود عبر ولاية كولورادو ** - النموذج الأصلى للظهران.

وقد تجلت الامبراطورية فى تخوم نفط العالم الكائن بالإقليم الشرقى. ولقد قام رجال النفط والإداريون بتصدير نظام العزل العرقى والطائفى لمنطقة العمليات بالظهران، إضافة إلى توابعها من المستوطنات ومحطات خطوط الأنابيب. وكان ذلك يعنى عادات وأعراف من عدم المساواة فى الحقوق والميزات، وكان يعنى العنصرية الفجة واستفحال النزعة الأبوية («بواقى العنصرية») [١٠]، وفى طريق الذهاب إلى الظهران، أضمرت أملاً ضئيلاً فى إمكانية الإضافة إلى الأرشيف الذى كنت أجمعه عن العمال المهاجرين، والقوميين العرب، والشيوعيين، ورجال القبائل، الذين كانوا على رأس المظاهرات والإضرابات التى تعد بمثابة البداية لعملية الإطاحة «بجيم كرو»*** فى الإقليم الشرقى.

إن حراس التاريخ الرسمى للشراكة السعودية - الأمريكية اليوم يظهرون متحمسين للحفاظ على أساطير تخوم النفط سليمة لا تمس. لقد احتفلت السفارة الأمريكية بالرياض مؤخراً بالعيد الذهبى لتلك العلاقة الخاصة التى تعود للاجتماع الذى تم بين عبدالعزيز وفرانكلين روزفلت فوق مدمرة أمريكية كانت تقف بوسط قناة السويس، وقد قامت السفارة السعودية بواشنطن بتعليق الصورة ذاتها للاجتماع ذاته، من مجلة «لايف»، وخلفها

* **Jim Crow** تعبير انكليزى يعنى نظام الإذعان والتفرقة العنصرية الفظة.

** تعبير **Gunbelt** يقصد به فى سياق المقال مناطق أمريكية تعتمد اعتمادا رئيسيا على صنع السلاح.

*** فى إشارة إلى حدود أمريكا الغربية فى فترة التوسع نحو الغرب والاستيلاء على أراضى جديدة.

إضاءة، على جدارها الداخلى، ويبدو فى الصورة شخص «راكع» على ركبتيه بين القائدين الهزيلين ولكن النبيلين، هو الكولونيل وليام إيدى المولود فى صيدا وخريج جامعة برنستون وربيب البعثات التبشيرية - الذى كان يترجم لهما.

ولكن إذا طبقنا فكرة أخرى عن التاريخ، وهو تأريخ يمكن تجميعه من انطباعات أخرى لتلك الفترة، نجد صورة للأيام الخوالى من وجهة نظر مختلفة، تبدأ من إيدى الذى يذكره الجميع كأحد أفضل أصدقاء العربية السعودية فى أمريكا، و«المسئول الوحيد الذى استقال بالفعل» من إدارة ترومان احتجاجا على سياسته تجاه فلسطين[11]. والحقيقة أن إيدى التحق بالمخابرات المركزية الأمريكية تحت غطاء «مستشار» أرامكو فى الظهران وبيروت خلال الأربعينيات والخمسينيات، والأكثر أهمية، أن تقاريره السرية المقدمة إلى واشنطن حول الاضراب العمالى السعودى الشهير عام ١٩٥٣، قارنت بين «الأرض البدائية التى يعيش فيها ذو الأجور المنخفضة والعبيد والخصيان والحريم وبين الظروف المريحة التى يحياها الأمريكيون الذين يسكنون فى الظهران»[12].

وبعد ذلك بعدة عقود، استمر موظفو العلاقات العامة بشركة أرامكو السعودية فى فرض الرقابة على المواد المكتوبة التى تشير إلى التمييز العنصرى، وغيره من أشكال الظلم التى واجهها العمال فى يوم ما بالإقليم الشرقى، وتبدو الأسباب بوضوح شديد فى الأرشيف: فسياسات العمل والعمال بالبلد ذاتها قابلة للتعرض لانتقادات مماثلة[13]. وقد التقيت مع بعض مسئولى الشركة، الذين حكوا لى سرا ما يتذكرونه عن تلك الفترة، عندما كانوا يشربون من النافورات الكائنة بالمعسكر الأمريكى، والمخصصة فقط للسعوديين ومع معرفة الأسلوب الذى كان الأمريكيون يستخدمونه فى معاملة السعوديين ذات يوم، اشتكى البعض من هؤلاء المسئولين من أن سياسات العمل بالمملكة لا تنال قدراً زائداً من التدقيق والتمحيص.

إن التحولات التى شهدتها سوق النفط فى السبعينيات، المرتبطة بالأوبك، معروفة للجميع. لقد تخلت الشركات الغربية المتعددة الجنسية عن سيطرتها على الشركات المنتجة مثل أرامكو، والتى تملكها الآن الدولة السعودية، إضافة إلى ريع

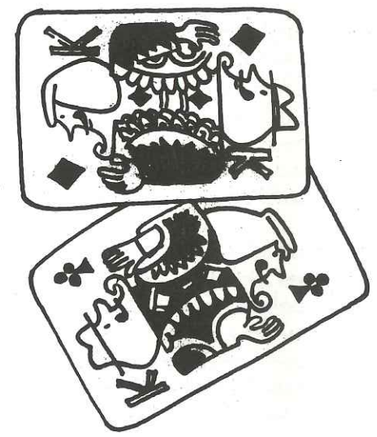

النفط الضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار فى العقود السابقة. وقد أدت هذه التغيرات بدورها إلى تغييرات كثيرة فى أبعاد العلاقة الأمريكية - السعودية، إن لم يكن موقف «الهيمنة» الأمريكية العالمى. ويعترف أيضا بهذه التغيرات منظرو الاتجاهات المعارضة، مثل بروملى، حيث حذروا من المغالاة فى مدى تقلص السلطان الأمريكى فى الاقتصاد العالمى. لقد فقدت الشركات قدرتها على استدعاء السفن الحربية لحمايتها من مصادرة الملكية، كما فقد أنصار مدرسة الاستراتيجيات الجغرافية وسائل السيطرة المباشرة على موارد المنطقة. وبدءاً من عهد نيكسون، واجهت الإدارات الأمريكية حقيقة تقلص نفوذها بشكل حاد على حكام السعودية[14].

وتعد قصة تفكيك النظام العنصرى* فى الظهران جزءا من نفس العصر الذى شهد تغيرات خطيرة فى الاقتصاد العالمى، والمكافئ لهذه القصة فى حالة السعودية، عملية التخلص من الكولونيالية، وهى العملية التى تم استكمالها بالفعل مع «انتقال قوة (أرامكو)» إلى عائلة آل سعود وهيئاتها[15] وعلى الرغم من ذلك، لا نجد لهذه القصة مكاناً فى تاريخ المملكة العام اليوم. إن الكثيرين من العمال السعوديين والمهاجرين، الذين شيدوا صناعة النفط وغيروا واقع الأرض، غير مرئيين بالنسبة لزوار «معرض أرامكو السعودية» الجديد. لا توجد أى صورة لزيارة الملك إلى أرامكو، عندما كان محاطا بالعمال المحتجين، كما لا توجد أى صورة لأول وزير نفط سعودى، عبدالله تريكى، أكبر خصوم أرامكو والذى مهد تحالفه مع فنزويلا الطريق أمام منظمة الأوبك. ولا توجد أيضا صورة لتلك المظاهرات الضخمة المؤيدة لعبدالناصر فى مدينة الدمام، أو لمصقات عبدالكريم قاسم التى جرى توزيعها على جميع أنحاء التجمعات الشيعية فى أعقاب الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

عثمان رجل أعمال مثقف فى الأربعينيات من عمره عرف باهتمامى بالتاريخ الاجتماعى للإقليم الشرقى. كان عثمان يعمل مع أرامكو فى أعوام الستينيات والسبعينيات، وكان - مع مجموعة كبيرة من التكنوقراط السعوديين - يستفيد من النضالات العمالية التى أدت بالأمريكيين إلى البدء ببرامج تعليمية وتدريبية جدية للسعوديين - وهو ما كان يمثل الجانب الرئيسى لنهاية جيم كرو (نظام الإذعان والعنصرية). إن تفسيره للمسارات المتعرجة التى يسير بها الاقتصاد السياسى لمرحلة ما بعد التخوم، تحاكى أفكار تيرنر المؤثرة بشأن «الأقسام» فى أمريكا.

ويستمر استنزاف الموارد النفطية بالاقليم الشمالى عن طريق حكام المنطقة المركزية التى لها السيطرة فى المملكة: نجد. ومن ناحية أخرى فإن الأقلية الشيعية الكبيرة «٤٠٪» بالإقليم الشرقى والتى يصف الأمريكيون مواطنيها بأنهم من الدرجة الثالثة فى السعودية يدفعون الضريبة المضاعفة لضعف سوق النفط والعلاقات المتوترة مع العراق وإيران، والديكتاتورية المباشرة القاسية التى تسعى من أجل تحقيق الإذعان الكامل. وعثمان يعترف بوضوح وحماسة بالفرص التى أتاحتها له سياسات أرامكو القائمة على سياسة «العمل التعويضى»** «affirmative action policies» فى مرحلتها الأخيرة («السعودة»)، والتى سهلت نسبيا لجيله تحمل أشكال التمييز الأمريكية المخففة كثيراً، لقد شاهد عثمان «تزايد» الفساد والانغلاق على الذات فى قطاع

* نظام الطاعة والإذعان.

** عامل قانونى تسلكه الشركات فى أمريكا لتعويض الذين تعرضوا للظلم و لسوء المعاملة فى السابق، ويبدو أن آرامكو اعتمدت هذه السياسة تجاه الذين عانوا من ظروف مماثلة. بعض الشركات/ المؤسسات. المكاتب/ المعاهد. تعتمد سلوكا قانونيا كهذا تجاه الأقليات السوداء، الهسبانية، أوالنساء.. الخ.

النفط، كما شاهد تطور النظام التعليمى الذى بناه الأمريكيون، فى نهاية المطاف، لحماية استثماراتهم.

رؤية من الرياض

وهكذا، فإن سلطة نجد، التى يعززها ريع النفط، تحظى بالتأمين. إن دمج دولة كانت مستقلة ذات يوم على الساحل الغربى، وهى الحجاز، قد جاء على حساب القبائل وسكان المدن فى الشرق. ولكن المشهد الطبيعى للإقليم الشرقى اليوم، مقارنة بالمناطق والمستعمرات الأخرى الواقعة خارج التخوم، يشبه قليلا منطقتى القنال والفلبين، وغيرهما من الأماكن التى مازال الأمريكيون يتصرفون فيها كمستعمرين على الشواطئ وفى الأندية الليلة ضمن بعثات المعونة.

وفى الرياض، يعمل ممثلو الولايات المتحدة فى قلعة أو حصن بضواحى المدينة، فى الحى المخصص للسفارات. إن تجار السلاح، ورجال البنوك، والوسطاء، وعملاء المخابرات المركزية الأمريكية السابقين، قد تحولوا إلى مستشارين يمثلون المستثمرين الأمريكيين فى المملكة، ويعيشون في مجمعات متفرقة عبر العاصمة المتدة. وقد عاش قليلون منهم لفترة طويلة فى تلك البقعة، مما أتاح لهم إمكانية رسم تخطيط كامل للتوسع الملحوظ بالعاصمة، على مدى عقد بعد عقد، ولكل مركز تجارى فيها. ولكن الإحساس بالتاريخ نادر الوجود لدى الأمريكيين.

«العربية السعودية هى مجتمع فى مرحلة انتقالية». لقد طرح أحد كبار الموظفين بالسفارة هذا الكليشيه تفسيراً للمعارضة الحالية للنظام. وقال «إن الملك فهد يرسى الأساس لاقتصاد حديث» فى مواجهة مقاومة «ثقافة تحلم بالماضى». وهكذا، فإن جزءاً من النظرية التحديثية الكلاسيكية لسنوات الخمسينيات يتجدد - بعد أن علاه الغبار - مرة أخرى بواسطة شخص يبدو أنه لا يعلم أن العشرات ممن سبقوه قالوا نفس الشئ عن الملك عبدالعزيز والملك سعود فى أعوام الخمسينيات، وكذلك الملك فيصل فى الستينيات، والملك خالد فى السبعينيات، ومع ذلك فلم تكتمل أبدا المرحلة الانتقالية. وربما كان الأمر سيصبح أكثر سوءاً إذا ما ظل الهراء بشأن «الثقافات الشرقية» مستمراً، كما فعل مؤخرا الجنرال بينفورد بيبى الثالث، رئيس القيادة المركزية للولايات المتحدة، لتفسير ما أصاب الأمن من إخفاق فى الظهران: «السعوديون..... لديهم إحساس مختلف بالزمن»[16].

وكما هو متوقع، فإن المحللين فى السفارة الأمريكية يظهرون، عندما يقللون من أهمية مزاعم نظام فهد الأيدويولجية بصورة أفضل مما هم عليه بالنسبة لمزاعمهم أنفسهم أو بصورة أفضل مما يفعلون إذ يحللون مزاعمهم هم. كما بدا ذلك بوضوح فى تقديراتهم لتزايد البطالة بين أفراد جيل المملكة الذين وصلوا العشرينات من العمر. وبعد مرور ١٣ سنة من العجز المستمر للموازنة أعقبت نهاية ازدهار النفط، فإن هذه الفئة الشابة تشعر بامتعاض متزايد من عدم تراجع جشع ذلك العدد الكبير من الأمراء. ويطرح الملك حلا يتمثل فى تحويل دولة الرفاه بالعربية السعودية إلى دولة عمل. وتعلق الحكومة أنها تتوقع من الاستثمار الخاص - كما كانت تفعل أرامكو قديما - خلق وظائف لهذا العدد الكبير من الخريجين العاطلين عن العمل، الذين يعتبرهم المسئولون الأمريكيون «نتاجا لنظام تعليمى مغلق وصارم وبليد»، ونتيجة لذلك، لن تقوم أى شركة حكيمة للأعمال بتوظيفهم فالمملكة مازالت بعيدة عن تلك اللحظة التى يمكن أن يقبل فيها رعاياها مرة أخرى العمل فى المجالات المرتبطة بالأمور الخدمية أو قيادة التاكسى أو ما شابه ذلك - وهى مجالات

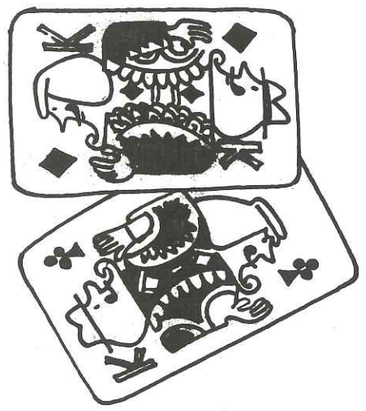

تتوفر، بل وتتزايد فيها الوظائف.

والمملكة تقدم دعما بالفعل للوظائف، ولكن فى الولايات المتحدة من خلال خدمات الدعم والسلاح الأمريكى، بمبلغ ٦٠ بليون دولاراً، التى طلبها بن سعود فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٥[17] . أما بالنسبة للمنطقة المعروفة باسم حزام المسدسات، فإن الخليج الفارسى يمثل سوقا هاماً فى فترة الأزمة بمجال صناعة السلاح. إن هذه الطلبات الضخمة تعنى أكثر من مجرد وظائف، ومن ثم فهى ترتبط بالأصوات التى يسعى إليها الساسة، أو يمكن اعتبارها طريقا للتخفيف من الآلام، بينما تشرف إدارة كلينتون على تعزيز الشركات الضخمة للسلاح والمجال الجوى، مثل شركة لوكهيد مارتن وبوينج - ماكدونيل دوجلاس[18].

إن المبيعات إلى العربية السعودية وغيرها من الزبائن الأجانب قد أدت إلى المحافظة على استمرار خطوط الإنتاج - كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للدبابة م١ (M1)، وهو الأمر الذى يعمل على تخفيض أسعار التجهيزات التى يحتاجها البنتاجون لقواته على النطاق العالمى.

ولا يتحدث المسئولون الأمريكيون بصراحة حول عدم جدوى الأسلحة ذاتها بالنسبة للدفاع عن المملكة. ويؤكد نفس الشئ المغتربون الذين يقومون ببيع الطائرات والدبابات للسعودية. وخلال مأدبة عشاء، قال واحد من الإداريين الكبار بالرياض «إن السعوديين لا يمكنهم استخدام، بل ولا يحتاجون ما يشترون» - مقدما بذلك خلاصة الأمر بدقة متناهية - ومبيعاتنا تمثل استثناء طبعا، ويعمل رجال صناعة الدفاع على ترسيخ مجتمع الأعمال الأمريكى فى الرياض اليوم، المجتمع المحاط بالبنوك العابرة القوميات وشركات تصدير التكنولوجيا مثل «إيه، تى أند تى (AT & T) و«جينرال إليكتريك» و«بكتل». إن الأمراء، وغيرهم من مديرى الأعمال، يستفيدون كوسطاء أو سماسرة من هذه الصفقات، وأثناء ذلك تتذمر المعارضة، وأما مراقبوها فى العاصمة واشنطن فينتظرون بصبر وبلا حيلة لديهم، الأزمة التى تلوح فى الأفق عندما يضطر النظام إلى الاختيار بين السلاح والمواد الأساسية.

حرب النفط القادمة

بقيادة شركتى إكسون وشيفرون، يظل المالكون القدامى لامتيازات أرامكو للنفط يمثلون مرتكزات قطاعى النفط والبتروكيماويات السعوديين، ويتنافسون للحصول على صفقات نقل التكنولوجيا وعقود الإدارة، ومع ذلك فهذا يختلف كثيرا عن

الأربعينيات والخمسينيات، عندما كانت أرامكو بالفعل بمثابة هيئة للأشغال العامة ووزارة للنفط بالمملكة وعملية من العمليات الخاصة للمخابرات والدبلوماسية الأمريكية - كل ذلك فى قبضة واحدة. ولقد وصف أحد السفراء الأمريكيين الشركة ذات مرة باعتبارها «اخطبوطا امتدت أذرعه لكافة مجالات ومراحل الحياة الاقتصادية تقريبا فى العربية السعودية» [١٩]، وفى تلك الفترة الماضية، كان يسهل نسبياً أيضا إدراك حقيقة المصالح الخاصة وراء ذلك الاكتشاف المفاجئ للمصالح الاستراتيجية فى نفط الشرق الأوسط، وهى فكرة بدأ يعتنقها عديد من المسئولين بالولايات المتحدة مع قيامهم بعملية إدارة نقل الملايين الناجمة عن الريع إلى مالكى أرامكو[٢٠]. وبعد مرور عدة عقود، يصعب إيجاد معارضة لتلك النظرة الشائعة: إن أمن الولايات المتحدة وازدهارها يرتبطان برباط لا ينفصم بسهولة الوصول إلى موارد النفط بالخليج.

والبنتاجون مُستغرَق بشكل عميق فى الدفاع عن هذا التفسير للمصلحة القومية، كجزء من استراتيجيته للبقاء فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالاقتراح الخاص بإمكانية الاعتماد على الأسواق لإمداد القطاعات الصناعية بالإقليم الغربى باحتياجاتها من الطاقة بأسعار معقولة، دونما حاجة لاستخدام القوات العسكرية، يعد تهديداً جدياً لمصالحه. ويكمن البديل فى أن تظل قوات الولايات المتحدة فى مواقعها بالخليج لشن حروب متواصلة ضد العراق، والحيلولة دون أى غزاة آخرين مفترضين يلوحون فى الأفق. ولا يعد تأمين ميزانية الدفاع أقل من تلك الأهداف أهمية بالنسبة للبنتاجون.

وفى أعقاب قصف برجى الرياض والخبر، اتجهت مشاعر القادة العسكريين نحو تمجيد الالتزامات والتضحيات الأمريكية، والإعراب عن تذمرهم من شركائهم السعوديين، والتوعد بما سيقومون به عندما يجدون العدو أخيرا[٢١]. ويقال أن المسئولين العسكريين يريدون حفر خنادق دفاعية، «تخطيطا لنشر قوات فى الخليج من ٢٠ إلى ٥٠ سنة»، وفقا لوفد مجلس الشيوخ الذى سافر إلى المملكة فى يناير [٢٢]ولكن إنفاق الجيش الأمريكى لمئات الملايين من الدولارات على مئات الغارات والهجمات اليومية هذا العام يواجه معارضة، ولا تقتصر هذه المعارضة على المجموعات الموجودة داخل المملكة فقط، وهو الأمر الذى يبدو واضحا، على سبيل المثال فى مقالات مجلة «فورين أفيرز» مؤخرا، وفى تصاعد حملة الانتقادات داخل الكونجرس [٢٣].

درب الدموع

إن كافة تفسيرات السيطرة والهيمنة الأمريكية على الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، بشكل أوسع، تترك للآخرين، فى أفضل تقدير، مهمة شاقة تتعلق بتوضيح معنى هذه المصطلحات وتبيان ما يترتب عليها من نتائج، فضلا عن اختبار هذه الفرضيات وتعيين حدودها، وفى أسوأ تقدير، يمكن للآخرين، فى ظل الحماسة لتقديم مشروع معارض، تشويش الواقع بالكامل وبتهور، مثل أفكار مثقفى فنون إدارة الحكم وشئون الدولة الذين يوجه لهم تشومسكى انتقادات لاذعة[٢٤]. ومن هنا، فربما اتخذت مشتريات الجيش السعودى بعد حرب الخليج أدواراً غير مناسبة، كدليل على استمرار العوائد الاقتصادية التى تعود على السفيرة الأمريكية على السيطرة الأمريكية[٢٥]. وعلى الرغم من ذلك، تستثمر العائلة المالكة فى الصناعات الحربية، بدءاً من بلتيمور وحتى ولاية* سياتل، وذلك بهدف تدعيم مصالحها والتأثير على النتائج فى واشنطن. إن التصدعات التى ماتزال مستمرة فى تقسيم قطاعات ومناطق الولايات المتحدة حول كيفية تحديد مصالحها العالمية والإقليمية المتصارعة والسعى من أجلها، إنما تخلق مساحة أمام النفوذ السعودى، ولكنها تخلق أيضا مشكلات أمام أولئك الذين يتصورون أن الوجود الأمريكى فى الخليج اليوم يلبى رغبات طال كبتها[٢٦]. كما تبدو أيضا ممارسة القوة والامتيازات أقل ضخامة على أرض الواقع مما يمكن تصوره، بناء على ما تم انجازه مؤخراً من «هيمنة أمريكية تامة على الشرق الأوسط»[٢٧].

وفى يومى الأخير بالرياض، التقيت مع أربعة من الميكانيكيين من شيكاغو يشعرون بالضجر والإحباط. كانوا يتجولون عبر قاعات فندق شيراتون الرياض. ويعمل جميعهم فى خدمة العربات المدرعة التى أصبحت من مقتضيات جولات المهام الدبلوماسية الأمريكية الدائمة حول العالم، من البيت الأبيض إلى أثينا، والقاهرة، والخليج، ومانيلا. إن العالم «بلا حدود» الجديد - الذى يستثير المحررين بمجلة «نيويورك تايمز»، والشركات العاملة فى مجال برامج الكمبيوتر، ورؤساء الجامعات - لا يعنى سوى القليل بالنسبة لطاقم العربات المدرعة، أو بالنسبة لقوات الولايات المتحدة التى تعسكر فى قرية الخرج ومجمع إسكون خارج الرياض. وتمثل القوات العسكرية فى الخليج تذكيرا، دائما بأن السلام على الطريقة الأمريكية يظل مفتوحا أمام التحديات والتقلبات المستمرة. وخلف المغالاة فى القوة التكنولوجية السحرية لعملية عاصفة الصحراء، يقبع الكشف عن تلك الملايين المدفوعة لنظم سلاح غير جديرة بالثقة، والهيكل العتيق الصدئ لمبدأ نيكسون، فضلا عن التحركات الخفية الفاشلة للإطاحة بصدام حسين[٢٨].

إن بدايات العلاقات الخاصة مع العربية السعودية، وآخر مشروع توسعى لأمريكا فى الشرق الأوسط، يرجع تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، ولم يكن النفط فى تلك الفترة قد أصبح مرادفا للأمن القومى بعد، وكان البيت الأبيض يعمل بكثافة للتوصل إلى أبرع استخدام للأموال العامة من أجل تقديم الدعم للمستثمرين الأمريكيين الذين يملكون امتيازات ضخمة فى إقليم الإحساء الشرقى. وعادة ما كان يدور جدال داخل الدوائر الثقافية الأمريكية حول أمريكا وعدم تحولها لامبراطورية - هذا فى مواجهة حقائق الفتوحات الإقليمية، والتوحش الصريح للشعوب، والسيطرة على الموارد المحلية. وإنكار حقوق الأمم فى السيادة.

وبعد مرور عدة عقود، فإن كافة أنواع الاستعارة، والمجاز الخاصة بالخضوع والتبعية والامبريالية، لم يعد يمكنها أن تفسر الدور الذى لعبته الشركات أو هيئات الدولة الأمريكية فى العربية السعودية أو فى الاقتصاد العالمى بشكل عام، وربما أكون على خطأ. إن «العولمة قد تعنى أن المواطنين السعوديين مضللون بشأن مصالحهم الحقيقية، بينما تخدم الأسرة الحاكمة «سيدها» فى الشمال». وربما تمثل مراكز التسوق التجارية فى الخبر شكلاً جديداً، أكثر فعالية ودهاء، من أشكال السيطرة الكولونيالية الجديدة وهيمنتها. ولكن من الأرجح، أننا سنتعامل مع الأسطورة الاستثنائية القوية والقابعة فى خضم العديد من التقديرات الراديكالية، التى ترى أمريكا واقفة خارج التاريخ: امبراطورية ليس لها نهاية[٢٩].

* ويعنى هذا طول الولايات المتحدة وعرضها.

الهوامش

١ - راجع:
Richard White, "Frederick Jackson Turner and Buffalo Bill", p. l, and Patricia Nelson Limerick, "The Adventures of the Frontier in the Twentieth Century", p. 76, in James R. Grossman, ed., The Frontier in American Culture: Essays by Richard White and Patricia Limerick (Berkeley: University of California Press, 1994).

وللاطلاع على معالجات عامة للتاريخ الاجتماعى الأمريكى واتساع نطاق الامبراطورية، راجع:
Nell Painter, Standing at Armageddon: A History of the United States 1877 - 1919 (New York: Norton, 1987); and Walter LaFeber, The American Search for Opportunity, 1865 - 1913 (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

٢ - راجع:
Douglas Little, "Pipeline Politics: America, TAPLINE, and the Arabs", Business History Review 64 (Summer 1990), pp. 269, 278 -279.

٣ - راجع على سبيل المثال:
Robert Cox, "Critical Political Economy", in Bjorn Hettne, ed., International Political Economy: Understanding Global Disorder (London: zed Press, 1995); David Becker, Jeffry Frieden, Sayre p. Schatz and Richard Sklar,. Postimperialism: International Capitalism and Development in the Late Twentieth Century (Boulder: Lynne Reinner, 1987); and Immanuel Wallerstein, After Liberalism (New York: Free Press, 1995).

٤ - راجع:
Susan Strange, States and Markets, second edtion (London: Pinter, 1994 {1988}).

٥ - راجع:
Strange, States, op. cit., pp. 237 - 243; Wallerstein, After Liberalism, pp. 176 - 206; Hettne, International Political Economy, op. citm., pp. 10 - 21.

٦ - راجع:
Robert Vitalis, "End of Third Worldism in Egypt Studies", Arab Studies Journal 4, 1 (Spring 1996), pp. 13 - 33.

٧ - يقدم جو ستورك الحدود الواضحة لسلطان الولايات المتحدة فى منطقة الخليج اليوم، وذلك فى كتابه:
Joe Stork, "Dinosaur in the Tar Pit: The US and the Middle East After the Gulf War" in Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, eds., Altered States (New YorK: Interlink, 1993), pp. 227 -238.

٨ - راجع:
Robert H. Jackson, Quasi-states: Sovereignty, International Relations and the Third World (Cambridge: Cambridge Universrty Press, 1990).

٩- يطرح ستورك العكس: لقد أدى النظام إلى تحويل «تبعية السعودية للولايات المتحدة إلى رصيد». راجع كتابه: p.229 «Dinosaur». وبينما يعتبر أن الصفقة تعود لأعوام الستينيات وباكورة السبعينيات فانى اعتقد انها تعود إلى ماهو ابعد من ذلك. ان الحاكمين الأولين عبد العزيز وسعود، لم يكن لديهما ما يستندان إليه من ريع للنفط حتى يتمكنا من تحقيق الأمر بالنسبة لهما أيضا. وللاطلاع على تقييمات مشابهة لتقييم ستورك وتقييمى، راجع:
Fred Halliday, "A Curious and Close Liaison: Saudi Alabia's Relations with the United States, in Tim Niblock, ed, State, Society, and Economy in Saudi Arabia (London: Croom Helm, 1982), and F. Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council of Forign Relations, 1994).

١٠- للاطلاع على تفاصيل ووثائق حول هذه النقاط، راجع مقالى:
"Aramco World: Business and Culture on the Late American Frontier", in Karen Merrill, ed, Business, Enterprise and Culture, Volume 2 (Braepols), forthcoming.

أو يمكن الاتصال بى مباشرة عن طريق البريد الالكترونى (rvitalis @ clarku. edu).

١١- حول ايدى، راجع:
Wm. Roger Louis, The Empire in the Middle East 1945- 1951 (Oxford: Clarendon Press, 1984), p. 196.

١٢- للاطلاع على تقارير ايدى، راجع:
Department of State Instruction, No CA- 3384, Dec. 29, 1953, "Comment of the October- November 1953 Strike at the Arabian American Oil Company Installations in Saudi Arabia, p. 6, General Records of the Department of State, Record Group 59, 886A. 062/ 12- 2953, (hereafter RG 59, with filing information)National Archives, Washington, Dc.

١٣- بشأن الرقابة على المواد التاريخية، راجع:
Bill Tracy to William Mulligan, Jan. 13, 1992, Box 8,Folder8 William Mulligan Papers" Archives and Special Collections, Georgetown Vniversity, Washington, Dc.

١٤- راجع الكتاب التالى، الذى أخذنا منه الاقتباسات فى هذه الفقرة:
Simon Bromley, American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System and the World Economy (Cambrige: Polity Press, 1991), pp. 205- 244,

راجع أيضا:
George Philip, The Political Economy of International Oil (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1994); and Jeffry A Frieden, Oil and the Evolution of US Policy Towards the Developing Areas, 1900- 1950: An Essay in Interpretation" in R. W. Ferrier and and A Fursenko, eds., Oil in the World Economy (London: Routledge, 1989).

١٥- بالنسبة لمن لايعرف هذه الأفكار التى تشكل جزءاً من عملية التأريخ للكولونيالية، يمكن البدء بما يلى:

Wm. Roger Louis and Ranald Robinson, "The Imperialism of Decolonization, Journal of Imperial and Commonwealth History, 22, 3 (1994), pp. 462- 511.

١٦- هذا الاقتباس استخدمه السيناتور ديوين (R-OH) De-wine - فى خدمات الأخبار الفيدرالية، 10 يوليو 1996، خلال جلسات لجنة استخبارات مجلس الشيوخ المنتقاة، إرهاب الشرق الأوسط، برئاسة سيناتور أرلين سبتكر وذلك عند استجوابه لسفير الولايات المتحدة السابق لدى السعودية: والت كلتر. «نسخة الكترونية».

١٧ - الأرقام من:

Charles J. Hanley, "Strategy Built in Sand" Austin American -statesman, April 27, 1997 electronic copy.

١٨- راجع على سبيل المثال:

Steven Pearlstein and John Mintz, "Too Big to Fly?" Washington Post, May 4, 1997, p. H1; FDCH Political Transcripts, April 15, 1997, Senate Armed Services Subconmmittee on Acquisition and Technoloigy; Hearing on Trends in the Industrial Base Supporting National Defense, April 15, 1997, Washington, DC, electronic copy, "A couple of Senators Fight to Derail Pentagon Scams, "National Catholic Reporter 32/43 (Otober 11, 1996), p. 18; Rebecca Cantwell and Joseph B. Verrengia; "Colossus", Rocky Mountain News, May 27, 1996; Tanya Bielski, "F- 15 Foreign Sales Help McDonnell Douglas to Record Earnings, Defense Daily 187, No. 14, April 20, 1995, p. 93; and Shelley Donald Coolidge, "Defense Industry Goes With Guns, No Butter", Christian Science Monitor, April 6, 1995, p. 3.

١٩ - راجع:

The Comments of J. Rives Childs Contained in "Jidda to State", March 11, 1947, RG 59, 711. 90F/3- 1147.

٢٠ - بالنسبة للوضع فى السعودية، راجع:

David Painter, Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941-1945 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

بالنسبة للعلاقات بين الشركات، والمسئولين بالدولة، وأيديولوجية المصلحة القومية بشكل عام فى تلك الفترة، راجع:

Gregory Nowell, Mercantile States and the world Oil Cartel, 1900- 1939 (Cornell: Cornell University Press, 1994).

٢١- راجع الخطاب الافتتاحى للسناتور كيرى بجلسة استماع لجنة استخبارات مجلس الشيوخ المنتقاة، إرهاب الشرق الأوسط: «هناك من يشن الحرب ضدنا.. والآن، يعرف الأمريكيون شيئا حول شن الحرب.. ولذا، فبينما ندرس الموقف فى الظهران.. يجب أيضا أن نسعى إلى وسيلة للهجوم، أن نسعى إلى طرق لمهاجمة هذا العدو الجديد وتحطيم قدرته على شن الحرب علينا".

٢٢ - راجع:

John Diamond, "US Presence in Gulf Questioned" Chattanooga Times, March 31, 1997, p. C2.

٢٣ - راجع:

Graham Fuller and Ian O. Lesser, "Persian Gulf Myths", Foreign Affairs 76, 3 (May/ June 1997); Chattanooga Times, March 31, 1997.

٢٤ - حول أهمية مشروع تشومسكى وأفكاره ذات الانتقادات اللاذعة، راجع:

Joshua Cohen and Joel Rogers, "Knowledge, Morality and Hope: The Social Thought of Noam Chomsky", New Left Review 187 (May, 1991), p. 5.

أما أولئك الذين يسعون إلى محاكاة أسلوبه، يمكنهم أيضا مراجعة الأطروحات، التى يصل عمرها لثلاثين عاما، حول الميول القائمة داخل ما كان يُعتبر عندئذ اليسار الجديد، تجاه توجيه الانتقاد للايديولوجيات الرسمية للدولة الأمريكية، وبعد ذلك يشيدون مرآة للنظام العالمى لهذه الدولة: إنها إحدى الامبراطوريات الشريرة (وهناك زعم أنها أكثر نفاقا وزيفا عن غيرها من الدول الأخرى فى التاريخ) التى تقف هى وعملاؤها ضد كل أولئك الذين تتسم تفضيلاتهم ومصالحهم الحقيقية فى المنعطفات الحرجة، مثل حرب الخليج، بالشفافية من خلال خطاباتهم فى هيئة الأمم المتحدة.

٢٥ - راجع على سبيل المثال:

Michel Moushabeck and phyllis Bennis, "Looking North: The New Challenge to the South", p. xvii, in Altered States.

٢٦ - يقول إدوارد سعيد: «منذ عام 1973 والولايات المتحدة ترغب فى تحقيق وجود مادى لها فى الخليج العربى الفارسى.. وقد أصبح صدام حسين هدفا مثاليا وأفضل عذر للانتقال إلى هناك، راجع:

Edward Said, "Thoughts on a War: Ignorant Armies Clash by Night", in Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, Beyond the Storm: A Gulf Crisis Reader (New York: Olive Branch Press, 1991), p. 1.

وبالنسبة للأخطاء الكامنة فى هذا النوع من القراءات المجسمة عبر أكثر التقديرات دقة وصرامة، حتى الآن، للصراعات بين مختلف الأقسام، وللمصالح القابعة خلف ما تحتاجه «الولايات المتحدة» وترغب فيه، راجع:

peter Trubowitz, Defining the Naional Interest (Chicago: University of Chicago Press, 1997).

٢٧- راجع:

Naseer Aruri, "On Beinin's Review", Middle East Report 203 (Spring 1997), p. 47.

حيث يقوم بتلخيص الأفكار الأساسية فى كتابه:

The Obstruction of peace (original review and publication details inMiddle East Report 201 (Fall 1996), pp. 45- 47.

٢٨ - راجع:

Theodore Draper, "Is the CIA Necessary", New York Review of Books 44, 13 (August 1997).

٢٩ - إن مصادر صنع الأسطورة تكمن فى قدرتنا على صنع الاستعارة واستخدامها، هذه القدرة التى نستعين بها لمحاولة تفسير خبرة أو ظاهرة جديدة مفاجئة عن طريق ملاحظة تشابهها مع ما نتذكرة من أشياء أو أحداث. وإذا ثبتت ملائمة الاستعارة، فإننا نميل فى هذه الحالة إلى التعامل مع الظاهرة الجديدة باعتبارها تكرارا لسابقتها.. أما إذا جاء هذا التوافق مخيبا للآمال، فإننا سنكون مُجبرين على الاختيار بين إنكار أهمية الخبرة الجديدة أو مراجعة مفرداتنا اللغوية الرمزية، راجع:

Richard Slotkin, Gunfighter Nation: The Myth of the Frontier in in Twentieth - Century America (New York: Harper Collins, 1992), pp. 6-7.

واردات السلاح والإنفاق العسكرى فى منطقة الخليج*

بقلم / ف. جريجورى جاوس الثالث**

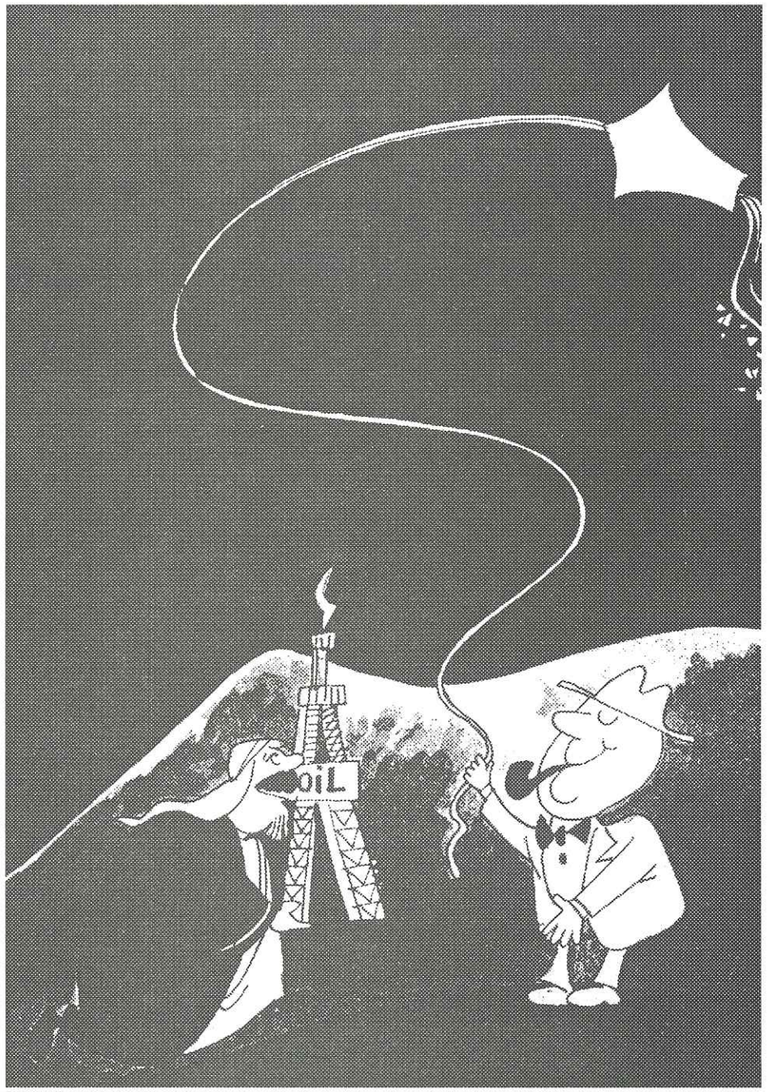

إن دور السلاح والإنفاق العسكرى فى مجتمعات دول الخليج واقتصاداتها مايزال أكبر من دوره فى أى منطقة أخرى من العالم، ورغم أنه تقلص كثيرا عما كان عليه فى الماضى. لم تشعر الدول بضرورة تقليص مستويات إنفاقها العسكرى الضخم إلا بعد الحرب الإيرانية - العراقية، وبسبب هبوط أسعار النفط العالمية فى أعوام الثمانينات. ففى الكويت وحدها، ولأسباب مفهومه، نجد أن الإنفاق العسكرى لعام 1995، بالسعر الحالى للدولار، قد تجاوز إنفاق عام 1985 . وباستثناء الكويت هبط معدل الإنفاق العسكرى بالنسبة للفرد فى باقى أنحاء المنطقة، كما انخفضت أيضاً النسبة المئوية للناتج المحلى الإجمالى التى يجرى إنفاقها على الجيش (جدول رقم2).

* نشر فى عدد MERIP, July - September, 1997 No 204. Vol 27, No 3

** ف. جريجورى جاوس الثالث : استاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة فيرمونت.

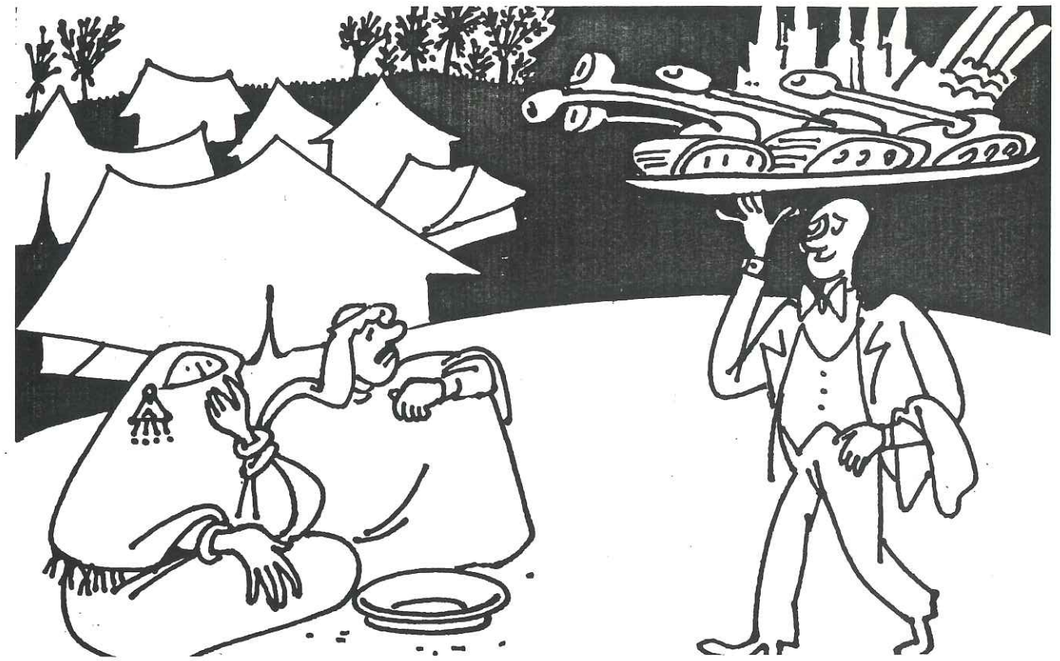

ولكن هذا الهبوط كان فى مستوى النفقات العسكرية، الذى يعد أعلى مستوى فى العالم. واليوم يظل الخليج واحد من أكثر مناطق العالم عسكرة. وفى عام 1995 قامت كافة دول الخليج ماعدا إيران بتكريس مزيد من ناتجها المحلى الإجمالى للنفقات العسكرية، مما يصل إلى أكثر من المتوسط العالمى البالغ 4.3% ولم يكن هناك سوى كوريا الشمالية والبوسنة وكرواتيا وصربيا من بلدان العالم التى اشتركت مع أربع من دول الخليج فى معدل يزيد عن 10% من الناتج المحلى الإجمالى[1]. وعلى الرغم من انخفاض قيمة الدولار السنوية لواردات السلاح، فى السنوات القليلة الماضية، فى كل دول الخليج، وخاصة عندما نقارنها بقيمة الدولار السنوية فى باكورة التسعينيات، فإن منطقة الخليج تظل، بدرجة كبيرة أكبر سوق إقليمية لتجارة السلاح. فقد استوردت منطقة الشرق الأوسط، فى الفترة الواقعة بين عامى 1992 و1994، ما قيمته 34 بليون دولارا من السلاح، أى 43% من القيمة الإجمالية العالمية، هذا مع الإشارة إلى أن دول الخليج الثمانى تستحوذ على أكثر من 70% من واردات الشرق الأوسط[2].وقد كان العراق يحاول حتى عام ١٩٩١، تطوير أسلحة الدمار الشامل، ولايبدوا واضحا ما إذا كان العراق مازال يتبع منهجا مماثلا[3]. أما إيران والعراق والعربية السعودية فحصلت جميعها على قدرات كبيرة لصواريخ أرض - أرض كبيرة. ومن اليسير إدراك أسباب الارتفاع الكبير للنفقات العسكرية فى دول الخليج: فقد كانت المنطقة مسرحا لحربين رئيسيتين منذ عام 1980، كما شهدت نزاعات إقليمية بين: العراق والكويت، إيران والإمارات العربية المتحدة، قطر والبحرين، اليمن والعربية السعودية، هذا علاوة على النزاعات المستترة والكامنة القائمة بين ثنائيات خليجية أخرى عديدة. وبالإضافة إلى ذلك تعكس هذه المستويات المرتفعة من الإنفاقات العسكرية حقيقة ما توفره الجيوش والعتاد الحربى من أمن داخلى للأنظمة الحاكمة فى هذه البلدان، وأخيرا، إن أفرادا أقوياء فى هذه الدول يستفيدون من الإنفاق العسكرى من خلال عمليات التعاقد مع مؤسسات الدفاع، فضلا عن العمولات الناجمة عن مشتريات الأسلحة.

لمدة ثلاثة عقود ظل القيد الوحيد والمهم على الإنفاق العسكرى يتمثل فى حجم العوائد المتاحة لنخب الدولة. ومن ناحية أخرى، فإن آثار العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة على الإنفاق العسكرى العراقى تبدو واضحة. أما فى الجزيرة العربية، فقد أدركت الحكومات الملكية أنه لم يعد ممكنا لها الحصول على كميات غير محدودة من السلاح وكمية غير محدودة من الزيد، ويشمل هذا المواد الأساسية/ الاستهلاكية فى نفس الوقت، فإما هذا أو ذاك. إن ثروة النفط، فى السبعينيات وباكورة الثمانينات، أتاحت لكافة بلدان الخليج زيادة إنفاقها العسكرى، ولكن دونما اعتبار للسعر كما يبدو، وعندما هبطت أسعار النفط فى منتصف الثمانينات، تكبدت الملكيات الخليجية خسائر كبيرة نتيجة لارتفاع مستويات الإنفاق العسكرى والاجتماعى، وذلك عبر السحب من الاحتياطات والاستدانة عبر مختلف عمليات التمويل المحلية أو الدولية. لقد قامت العربية السعودية والكويت بتمويل حرب الخليج عن طريق استنفاد أحتياطاتهما من النقد الأجنبى أساسا. ومع ثبات أسعار النفط، نسبيا منذ عام 1991، وتعاظم النمو السكانى تسترف دولة الرفاهية التى تأسست فى السبعينات، كان على حكومات دول الخليج أن تجرى عمليات تقليص فى النفقات، حتى بالنسبة للجيش.

وهناك خلافات حول حجم عمليات التقليص هذه ومداها، يقدم الجدول رقم (2) بيانات مستقاة من المطبوعة السنوية التى يصدرها المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، بعنوان «التوازن العسكرى»، وهناك مصادر أخرى تقدم أرقاما مختلفة بعض الشئ. تشير تقارير معهد ستوكهولم الدولى لبحوث السلام إلى أرقام أعلى نسبيا بشأن الإنفاق العسكرى لدول الخليج، أما الأرقام التى تقدمها الوكالة الأمريكية للرقابة على التسليح ونزع السلاح للإنفاق العسكرى الخليجى فتختلف من دولة لأخرى. فهى أرقام أعلى فى دول معينة وأقل فى أخرى، ولكن الاتجاه العام للإنفاق العسكرى فى الخليج ينعكس فى كافة المصادر، ونعنى بالاتجاه العام: عمليات تقليص حقيقية، ومع ذلك تظل مستوياته شديدة الارتفاع مقارنة بمناطق أخرى فى العالم.

إن معدلات الهبوط فى إجمالى الإنفاق العسكرى ينعكس فى معدلات انخفاض مماثلة فى قيمة الدولار لواردات السلاح (الجدول رقم 3). ومرة أخرى تأتى هذه التقلصات من مستويات شديدة الارتفاع، ويظل الخليج منطقة استيراد السلاح الرئيسية فى العالم. ولكن القيود المفروضة على العائد تحد ما كان يبدو فى السبعينيات والثمانينيات إنفاقا غير محدود على واردات السلاح بالخليج. وهناك مؤشر هام على هذه القيود المفروضة على العائد، يتجلى فى أن العربية السعودية التى كانت تدفع علي الفور فى السبعينيات والثمانينيات نظير وارداتها من السلاح الأمريكى، قد أصبح لديها الآن متأخرات تصل إلى 13.5 بليون دولار من حساب المبيعات العسكرية بالنقد الأجنبى، مع حكومة الولايات المتحدة، وهذا يتزامن مع وعد بتقليص الموازنة إلى 10 بليون دولار مع نهاية العام (٤).

وهنالك فرق مهم يجب ألا ننساه عند دراسة أرقام عقود مبيعات السلاح التى تحتل صفحات الجرائد الأولى حال توقيعها، وهو أن تلك العقود تختلف عن واردات السلاح السنوية، فالتعاقدات الرئيسية فى مجال مبيعات السلاح عادة يجرى سدادها على مدى عدد من السنين، مع امتداد مماثل لعمليات تسليم المنتجات. وفى السنتين التاليتين لحرب الخليج، عندما قامت الملكيات فى الخليج بالتوقيع على عقود سلاح تزيد قيمتها عن 30 بليون دولار، كانت وارداتها الفعلية أقل من ذلك كثيرا.[5] والنتيجة، كانت أن العبء الاقتصادى السنوى الفعلى، من جراء تعاقدات بيع السلاح أقل بكثير مما قد يتصوره البعض من قيمة هذه التعاقدات، ولكنها تخنق الدول بالتزامات مالية لسنوات. وتحتاج

الأرقام الخاصة بواردات السلاح فى العربية السعودية إلى دراسة متأنية (الجدول رقم 3). لقد أخذنا هذه الأرقام من الوكالة الأمريكية للرقابة على التسليح ونزع السلاح. وتتسم هذه الأرقام بارتفاعها الشديد متجاوزة أى دول أخرى فى الخليج، بل - بهذا الشأن تحديدا - فى العالم. ومع ذلك لاشكل هذه الأرقام مقياسا دقيقا لواردات السعودية من السلاح، نظرا لأنها تشتمل أيضا على قيمة المعدات المشتراة لمشروعات البناء العسكرى. أما حسابات معهد ستوكهولم الدولى لبحوث السلام، فتفيد بأن العربية السعودية استوردت فى الفترة 1991 - 1995 ما قيمته 7.1 بليون دولار من السلاح، ووصلت بذلك إلى المرتبة الثالثة فى العالم فى تلك الفترة [1] بعد تركيا ومصر، وبوجه عام، فإن الأرقام التى يقدمها معهد ستوكهولم بالنسبة لواردات السلاح تقل عن الأرقام التى تقدمها الوكالة الأمريكية.

لقد بدأت مسألة التورط الأمريكى العسكرى فى الخليج تصبح مثار خلاف بالولايات المتحدة والنقاش بدأ حول الأرقام التى قلما يتفق عليها الخبراء ويؤكد جراهام فولر وإيان ليسور، فى مقال أخير بمجلة «فورين أفيرز» (الشئون الخارجية)، ارتفاع التكلفة السنوية للنشاط العسكرى الأمريكى فى الخليج إلى ما يصل إلى 60 مليون دولار سنويا، أى حوالى خمس مجمل ميزانية الدفاع بالولايات المتحدة. [7] ويرى آخرون أن هذا الرقم للتكاليف الفعلية للعملية التى تقوم بها الولايات المتحدة فى المنطقة مبالغ فيه بشدة.

ولكن ما من شك أن الولايات المتحدة تعد أكبر مورد للأسلحة إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط ككل. ووفقا للوكالة الأمريكية للرقابة على التسلح ونزع السلاح، كانت الولايات المتحدة، فى الفترة 1992 - 1994، مصدرا لما يزيد عن 50% من الأسلحة المباعة إلى الشرق الأوسط بمجمله، ولـ 43% من الأسلحة المباعة إلى الخليج. أما بريطانيا، فكانت تقترب من المرتبة الثانية - على أساس حجم مبيعاتها الضخم من الطائرات المقاتلة إلى العربية السعودية والذى يتم تسليمه خلال سنوات عديدة (ما يعرف باسم صفقة اليمامة)، وتأتى بعد ذلك روسيا والصين اللتان تقومان على توريد الغالبية العظمى من واردات إيران من السلاح [8].

ويشير الجدول رقم (4) إلى حجم الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج. وفى الوقت الذى يعد فيه الخليج قطاعا هاما لنشاط الولايات المتحدة العسكرى، فإن الوجود الأمريكى الفعلى هناك أقل بكثير مما هو عليه فى مناطق أخرى من العالم (أوروبا، وشرق آسيا)، بل وأقل بكثير مما يفترضه العديدون فى الخليج.

ويرجع جزء هام من أسباب نشر القوات الأمريكية فى العربية السعودية إلى المحافظة على «منطقة حظر الطيران» الجنوبية فى العراق، ومن المفترض أن تغادر هذه القوات المنطقة بمجرد رفع العقوبات المفروضة على العراق. ويزعم المسئولون بالولايات المتحدة عدم وجود تسهيلات عسكرية أمريكية دائمة فى الخليج، ما عدا القواعد البحرية فى البحرين.

وعلى الرغم من تواضع الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج، مقارنة بمناطق أخرى فى العالم، فقد تعاظم تركيز الولايات المتحدة العسكرى على المنطقة منذ أن دفع غزو السوفييت لأفغانستان عام 1979 الرئيس جيمى كارتر إلى التصريح بأن الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها الحيوية فى الخليج. إن قوة العمل المشتركة للانتشار السريع، التى تأسست فى ظل ولاية كارتر لتنسيق أنشطة الولايات المتحدة العسكرية، قد أصبحت قيادة إقليمية مكتملة الأركان (قيادة مركزية) على غرار مراكز القيادة الأمريكية فى مناطق أخرى من العالم. كما تم الارتقاء بالقوة البحرية الأمريكية فى المنطقة إلى مستوى الأسطول (الأسطول الخامس). أما عن نشر القوات البحرية الأمريكية فى عام 1987 -1988 لحماية سفن الكويت والسعودية فى نهاية الحرب الإيرانية - العراقية، فسرعان ما تبعته حرب الخليج لعام 1990 - 1991، والتى شهدت نشر ما يزيد عن 500.000 من العسكريين الأمريكيين -Mil itary Personnel، وما قيمته بلايين الدولارات من العتاد العسكرى الأمريكى فى المنطقة. لقد تفاوضت الولايات المتحدة، للحصول على منافذ أو اتفاقيات انتشار مبكر مع كافة الدول الملكية الخليجية الصغيرة. ترفض السعودية تقنين طابع تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة من خلال إبرام اتفاق دفاع جديد، فسيبقى هذا التعاون واسعا.

جدول رقم (1) القوات المسلحة لدول الخليج

البلد	مجموع القوات (1) المسلحة عدديا (2)	القوات المسلحة لكل الف من السكان	دبابات مقاتلة	دبابات	قاذفات صواريخ أرض-أرض
إيـــــران	513000	7.1	295	14400	35
العـــــراق	382500	17.5	316	2700	6
العربية السعودية	162000	12.2	301	1055	10
الـكـويـت	15300	24.8	76	215	صفر
البـحـرين	11000	27.6	24	106	صفر
قـطـر	11800	85.0	12	24	صفر
الإمارات العربية	64500	147.2	99	201	6
عـمـان	43500	30.3	46	141	صفر

ملاحظات:

(١) تشتمل هذه الأرقام على الأفراد العاملين بالخدمة الفعلية فى الحرس الوطنى السعودى والحرس الثورى الإيرانى ولكنها تستبعد قوات الاحتياطى «باسيج» فى إيران والاحتياطات العادية فى كافة الدول، فضلا عن القوات شبه العسكرية وقوات البوليس.

(2) الأعداد الكبيرة للمشاركين فى الجيش فى دول الخليج الملكية تعتبر خادعة إلى حد، إذ أن أعداد كبيرة من القوات العسكرية فى بعض من هذه البلدان ليست من مواطنيها. ففى الكويت، على سبيل المثال، نجد أن الأفراد الذين يصنفون باعتبارهم «بدون» وهم (أولئك الذين لايتمتعون بأى مواطنة فى أى بلد) يشكلون جزءا من الجيش الكويتى وقوات البوليس. ويفيد المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، وهو مصدر هذه الأرقام، إلى أن 30% من القوات المسلحة تتكون من المغتربين:

Source: International Institute for strategic studies, the Military Balance 1996- 97 (London: Oxford University Press For II ss, 1996)

جدول رقم (2) النفقات العسكرية فى دول الخليج (1)

البلد	النفقات العسكرية «بليون دولار أمريكى»		النفقات العسكرية (% من الناتج المحلى الإجمالى)		النفقات العسكرية (2) (الولايات المتحدة، لكل فرد)	
	1985	1995	1985	1995	1985	1995
العام	19.4	2.5	36.0	3.9	435	38
إيران	17.6	2.7	25.9	14.8	1105	138
العراق	24.5	13.2	19.6	10.6	2125	699
العربية السعودية	2.5	3.2	9.1	11.8	1434	2091
الكويت	0.20	0.26	3.5	5.2	494	456
البحرين	0.41	0.33	6.0	4.4	1301	600
قطر	2.8	1.9	7.6	4.8	2031	1044
الإمارات العربية المتحدة	2.9	1.8	20.8	15.1	1841	978
عمان						

ملاحظات:

(١) كافة الأرقام محسوبة وفقا لأسعار 1995 الثابتة.

(2) الأرقام المحسوبة بالنسبة للفرد، محسوبة لمجموع السكان كافة وليس المواطنين فحسب. وبديهى أن الأرقام أعلى كثيرا من كافة بلدان الجزيرة العربية الستة، إذا ما تم حسابها على أساس السكان المواطنين.

Source: International Institute for strategic studies, the Military Balance 1996- 97(L London: Oxford University Press tr The II ss, 1996) Table I, pp. 306- 11.

جدول رقم (3) واردات السلاح لدول الخليج

مجموع السلاح المستورد محسوبا بملايين الدولارات الأمريكية (السلاح المستورد كنسبة مئوية من مجموع الواردات)

البلد	1990	1991	1992	1993	1994
إيران	1800 (11.5)	2100 (9.7)	360 (1.6)	1000 (6.2)	390 (3.2)
العراق	2800 (42.9)	0 (0)	0 (0)	0 (0)	0 (0)
العربية السعودية	7800 (32.8)	7500 (25.8)	8500 (25.6)	6800 (24.1)	5200 (22.3)
الكويت	280 (7.0)	480 (10.1)	1000 (13.8)	750 (10.7)	250 (1.2)
البحرين	290 (7.8)	50 (1.2)	130 (3.0)	60 (1.6)	80 (2.1)
قطر	100 (5.9)	20 (1.2)	40 (2.0)	0 (0)	0 (0)
الإمارات العربية	1400 (12.5)	370 (2.7)	360 (2.1)	430 (2.2)	200 (1.0)
عمان	10 (0.4)	50 (1.6)	10 (0.3)	120 (2.9	50 (1.3)

ملاحظات:

الأرقام الدالة على واردات العربية السعودية من الأسلحة تشتمل على عتاد حربى أساسى اشتراه فريق المهندسين بجيش الولايات المتحدة لاستخدامه فى مشروعات البناء العسكرى.

Source: US Arms control and sisarmament Agency, world Militaty Expenditures and Arms Trasfers 1995, (Washington, DC: US Government Printing office, April 1996), Table II- Arms Transfer Deliveries and Tolal Trade, 1984- 1994

جدول رقم (4) الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج

مجموع أفراد جيش الولايات المتحدة فى المنطقة يبلغ * 18550، وتقع القوات المسلحة للولايات المتحدة فى منطقة الخليج تحت إمرة القيادة المركزية للولايات المتحدة، ومقرها مأكديل فى ناما بولاية فلوريدا.

فى البحر: مجموعة حاملات الطائرات الحربية، تشتمل على حاملة طائرات.. وطراد صاروخى موجه، وأربع مدمرات، وبارجة، وغواصة هجومية، وكاسحتين الغام، وسفينة لدعم القتال، وأربع سفن للإمدادا: 8800 بحار ووحدة للحاملات البحرية.

فى العربية السعودية: حوالى 200 طائرة للغازات على العراق بهدف القيام بدوريات على «منطقة حظر الطيران» الجنوبية، و5500 من أفراد القوات الجوية المسلحة فى قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوبى الرياض لصيانة الطائرات، وحوالى 700 من الأفراد العسكريين الذين يقومون بتشغيل سرية مدفعية صواريخ باتريوت أرض ـ جو، وحوالى 500 ـ 600 من العاملين فى مختلف الخدمات بمقر قيادة جيش الولايات المتحدة فى الرياض.

فى الكويت: تجهيزات مركزة سابقا للواء مدرعات، وحوالى ٥٠٠ من العاملين بالقوات الجوية كطاقم لأربع وعشرين طائرة «إيه ـ 10) وأربعة طائرات هليوكوبتر مقاتلة، و 2000 جندى يشاركون فى التدريبات (جزء من سلسلة جديدة مستمرة من التدريبات الخاصة بقوات القيادة المركزية للولايات المتحدة).

فى البحرين: مقر الأسطول الأمريكى الخامس (الخليج العربى/ الفارسى، المحيط الهندى، البحر الأحمر، و400 من البحارة على الشاطئ بمقر الأسطول الخامس.

فى قطر: تجهيزات ممركزة سابقا Propositioned وهذا يعنى أن العناصر غير موجودين ولكن بإمكانهم استخدام التجهيزات بأية حالة وقت الحاجة للواء مدرعات (قيد التكوين)، و1000 من أفراد القوات الجوية و30 طائرة نفاثة مقاتلة لدى نشر القوات، مؤقتا (حتى مايو 1997).

فى الإمارات العربية المتحدة اتفاقات بشأن المغادرة البرية لأفراد الولايات المتحدة.

فى عمان: اتفاقات بشأن حرية استخدام المرافق العسكرية العمانية.

Source: International Institute for strategic studies, the Military Balance 1996- 97, p. 30: Associated Press, March 3, 1997, US Warplanes Deployed in Qatar: United Press Inter national, Februaty 20, 1997 Wire services reports assessed from Gulf 2000 ProJect electronic library.

الهوامش:

(1) راجع:
International Institute for strategic studies, The Military Balance 1996/ 97 (London: Oxford University Press for The II ss, 1996), Table, pp 306- 11

(2) راجع:
Us Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and arms Transfers 1995 (Washington DC: US Government Printing office, April 1996), pp. 10-13

(3) راجع:
Charm Chubin, Does Iran want Nuclear weapons? Survival, 37/1 (spring 1995), pp. 86- 104

(4) راجع:
Janes defense weeky, 27/8 (February 26, 1997), p. 32.

(5) راجع:
F. Gregory, Gouse, III, Gulf Monarchies: Domestic and Security Challenges in The Arab Gulf states (New York: Council of foreign Relations Press, 1994), p. 126

للاطلاع علي مناقشة كاملة حول قضية التسليح فى أعقاب حرب الخليج، راجع:
Yahya Sadowski, scuds or Butter? The Political Economy of Arms control in The Middle East (Washington DC: The Brookings Institution, 1993).

(6) راجع:
Stochholm Internationsl peace Research Institute, SIPRI Yearbook 1996- Armaments, Disarmament and Internationel Security (Oxford: Oxford University press, 1996), p. 466.

(7) راجع:
Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, Persian Gulf Myths, Foreign Affairs, 76/3/May/ June, 1997).

(8) راجع:
US Arms Expenditures and Arms Transfers 1995, op. cit., 155

* العدد الإجمالى للأفراد العسكريين الأمريكيين بمنطقة الخليج تأرجح وفقاً لدور المهمات التدريبية، أو نشر القوات فى حالات بعينها،.. الخ. والأرقام بالجدول هى أرقام مارس ١٩٩٧.

قراءة جديدة فى كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين»*

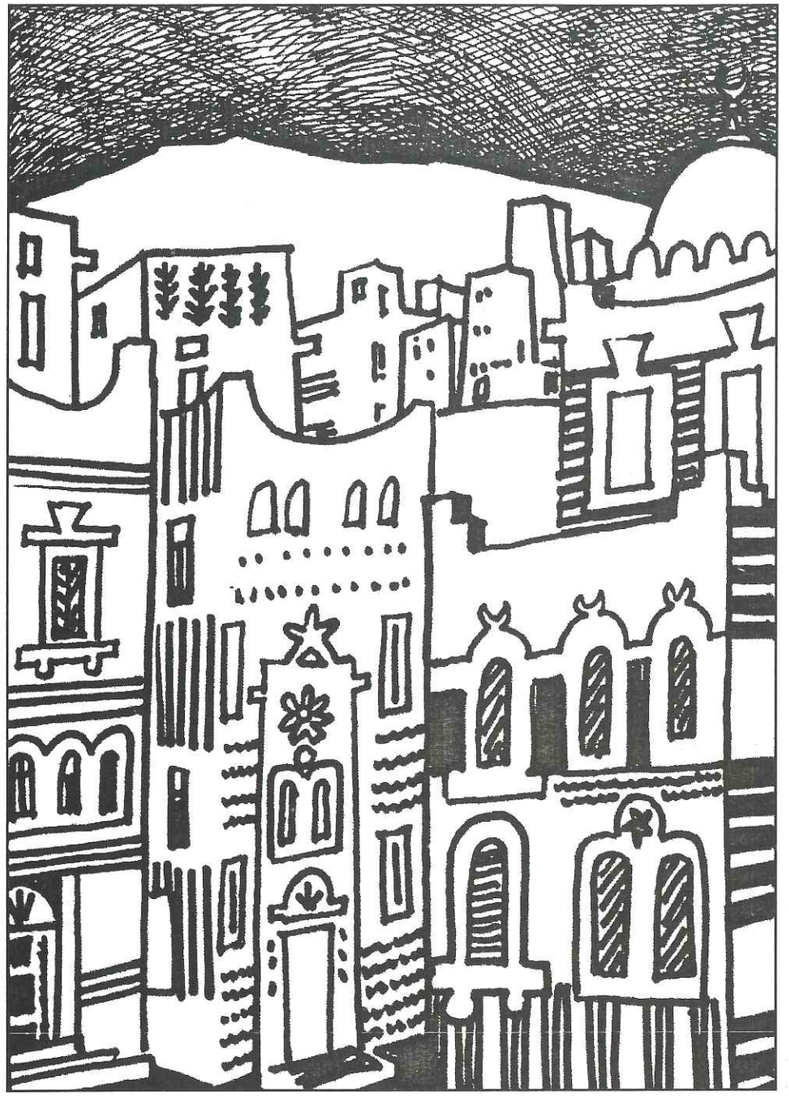

بقلم:
فرد هاليداى**

إنه لمشروع محفوف بالمخاطر بالنسبة لأى كاتب أن يعيد قراءة كتاب ألفه منذ ربع قرن، أى منذ نصف حياة الكاتب المنصرمة. لقد كُتب كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» فى أوائل أعوام السبعينيات ومن وحيها، ونُشر فى بريطانيا عام 1974، وفى الولايات المتحدة عام 1975، ثم ظهر فيما بعد باللغات العربية والفارسية واليابانية وبعض الترجمات الجزئية التركية [1]. ويشتمل الكتاب على مادة غزيرة، تتراوح بين استعراض شامل للتاريخ القومى فى شبه الجزيرة وإيران، خلال مناقشة الحركات الثورية والمعارضة، وزيارتين لمناطق حرب العصابات فى ظفار بعمان عامى 1970، 1973، والتى كانت فى ذلك الوقت خاضعة لسيطرة «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربى المحتل». ويحتاج الأمر إلى تقديم وصف موجز لسياق الأحداث فى تلك الفترة: فعلى المستوى العالمى، كنا نشهد آلام احتضار الأمبراطوريات الأوروبية وفنائها، ونهوض الحركة الثورية فى الهند الصينية، والصراع بين روسيا والصين حول مناطق النفوذ فى العالم الثالث. أما على المستوى الإقليمى، فقد شهدنا أزمة الحركة القومية العربية التى تلت الهزيمة فى حرب 1967، وتوحد كتلة جديدة موالية للغرب على رأسها العربية السعودية وإيران، وبروز الحركة الثورية فى جنوب الجزيرة العربية، بدءا من الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ التى قادت إلى حركة حرب العصابات المعادية لبريطانيا فى جنوب اليمن بين عامى 1963 و1967، وتفجر حرب العصابات فى إقليم ظفار عام 1965.

* نشر فى عدد MERIP, July- September, 1997 No 204.Vol 27, No3

** فرد هاليداى: محرر مشارك بمجلة «ميريب»، ومدرس العلاقات الدولية بمدرسة «لندن» للاقتصاد..

والكتاب لم يتبنى فقط منظور اليسار الثورى حيال تلك القضايا فحسب، بل كان يحمل أيضا نبرته ولغته فى ذلك العصر. وبهذا المعنى، يُعد الكتاب وثيقة حول عصره. لقد أبعد الكتاب نفسه بالفعل عن الآراء السائدة فى أوساط اليسار فى عدد من القضايا، وخاصة القضايا القومية وقضايا «التخلف». فبالنسبة للخليج، على سبيل المثال، اتخذ الكتاب موقفاً معارضاً للتصنيف القومى العربى للمهاجرين الفرس، باعتبارهم عملاء لنزعة الشاه التوسعية، فى حين طرح موقفاً من القضية العربية ـ الإسرائيلية يخالف غالبية الآراء المطروحة آنذاك، إذ كان يناصر الحل القائم على دولتين. أما بشأن قضايا التخلف، فقد سعى الكتاب ـ فى ظل تأثير كتابات بيل وارين وآخرين ـ إلى طرح إمكانيات التنمية الاقتصادية والسياسية فى ظل الرأسمالية، وليس التأكيد على عدم إمكانية تحقيق هذه التنمية، كما كان يطرح أنصار مدرسة التبعية مثل جوندر فرانك وسمير أمين. ومع ذلك، فقد كان الكتاب ينتمى إلى المنظور الماركسى لفترة أواخر الستينيات وباكورة السبعينيات.

وكان يعكس بضعا من الأوهام الخطابية لتلك النظرة، وفوق كل شئ المسلك غير النقدى إزاء الكفاح المسلح بوجه عام، والإمكانات الكامنة فى حرب العصابات بمنطقة ظفار على نحو خاص.

ورغم ذلك فما زالت هناك ـ وإلى اليوم ـ جوانب أخرى صحيحة لهذه المقاربة الماركسية ولهذا المنظور النقدى لتلك الفترة. لقد كان كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» ينشد تقديم تحليل لأوضاع الجزيرة العربية وإيران فى إطار السياق العالمى، أى سياق الاستراتيجية العسكرية الامبريالية من ناحية، والاقتصاد السياسى للنفط من ناحية أخرى.

ولم يكن ذلك التحليل مجرد محاولة للافتراق عن الرؤى التخصصية المحددة حول أسباب اتباع هذه الدول منفردة لتلك السياسات: سياسة الاوليغاركية القبلية فى حالة دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، وسياسة ملكية عسكرية فى حالة إيران، إنما كان يسعى إلى دحض النظرة «الغرائبية»* والألغاز المرافقة للتحايل المتعلقة بالعربية السعودية، ولقد كان الكتاب واضحا من عنوانه فى نزوعه إلى دحض مشروع «التلغيز».

وقد كان ذلك فى ظل الجزيرة العربية ضمن سياق التنمية الرأسمالية والاستغلال الرأسمالى وكذلك فى سياق النخب المحلية الساعية إلى تدعيم مواقعها، إلى الحد الأقصى، داخل السوق العالمى، وهنا يمكن ملاحظة ثلاثة نقاط خلافية مع بعض الكتابات الأخرى:

أولا: فى مقابل الانتقادات الموجهة إلى الامبريالية فيما بعد (ونشير على نحو خاص إلى كتاب الاستشراق «Orientalism» لادوارد سعيد، والمقاربة التى يطرحها، والتى ركزت على الجوانب الثقافية والرمزية)، فقد كان جيلى ينشد البحث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تقبع خلف الهياكل الدولية المهيمنة.

فى الوقت ذاته، لم يكن تحليل السوق العالمية يرتكز فحسب على ما تمثله هذه السوق من قوة للتخلف والإفقار (كما طرحت نظرية التبعية التى قدمها فرانك وأمين وباران)، بل كان أيضا يشير إلى قوة هذا السوق كدافع للتنمية، وكقوة ساهمت فى حفز نشأة القوى السياسية والاجتماعية الجديدة ـ كما حاولت الجدال بهذا الشأن فى الطريقة التى قمت بتطويرها فى كتابى الأخير عن إيران.

ثانيا: كان كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» يهدف إلى تبيان سياسات دول بعينها، عربية وفارسية، ضمن كلية إقليمية أوسع نطاقا. وكان أمام الحركات الراديكالية بالعربية السعودية أن تواجه، فوق كل شئ، عداوة الدولة المحافظة المهيمنة ـ العربية السعودية ـ التى اشتركت معها دولة أخرى ـ إيران ـ فى أواخر الستينيات، وكانت أكثر ميلاً للجزم والتوكيد. وفى ذات الوقت، كان بروز اليسار الراديكالى فى اليمنين وعُمان يعكس ضعف الهيمنة المصرية على القومية العربية ككل.

ثالثا: لقد سعى الكتاب أيضا، مساهمة منه فى نزع «التلغيز» الذى يكتنف مجتمع الجزيرة العربية، إلى البحث فى تنامى النضالات الاجتماعية والسياسية داخل هذه الدول. كما أظهر أن سياسات هذه البلدان، وخصوصا سياسات جنوب الجزيرة العربية ليست منعزلة أو بعيدة عن القوى الدولية والإقليمية، كما عكس مدى تعاظم تأثير هذه القوى، والتى كانت تقوم بتشكيل الشرق الأوسط والعالم الثالث بوجه عام عبر العقود السابقة. إن التاريخ التفصيلى لحركات المعارضة والحركات الراديكالية فى اليمنين وعُمان ودول الخليج وإيران كان مصمما ليثبت تضامن هذه الحركات وليوضح إضافة إلى ذلك مدى كون الصراع الاجتماعى قوة دفع باتجاه إحداث التغييرات فى هذه البلدان. وقد ربطت هذه الموضوعة الأخيرة الصراع الاجتماعى من الأسفل بعملية تشكيل أنظمة الدول، والطبقات والنخب المهيمنة المرتبطة بالنظام الرأسمالى الدولى، وفى الوقت ذاته: تعزيز قاعدة محلية للاستفادة من عوائد النفط.

وفى مقابل ما طرحته غالبية الكتابات التى صدرت حول السياسات العربية، لم يكن كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» يهدف فحسب إلى إعادة صياغة التحليل الخاص بالسياسات العربية ككل، وإنما سياسات الجزيرة العربية أيضا، مُجادلا أنه بالاضافة إلى مصر وفلسطين، يجب أن تؤخذ الحركات الشعبية بشبه الجزيرة فى الحسبان. ولكن التاريخ كان يتجاوزها. أما عن المرتكز الثورى بالكتاب، ففى السنة التالية لطباعته تعرضت حرب العصابات فى ظفار للسحق بواسطة الدولة العُمانية التى قويت أركانها مرة أخرى بعد انقلاب عام 1970، وبعد تدخلات بريطانية وإيرانية وأردنية. إن الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربى المحتل، المعروفة الآن باسم الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، أصبحت مُجبرة على النفى فى جنوب اليمن. ومع حلول باكورة الثمانينيات، ذبلت وآلت إلى مجموعة صغيرة من المهاجرين الذين ارتكزوا فى ليبيا. وقد استمرت التوترات الاجتماعية والإقليمية فى عُمان، ولكنها لم تكن ترتبط، على ما يبدو، بنشطاء الجبهة الشعبية لتحرير عُمان. أما النظام بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المجاورة، فقد أصبح فى موقف دفاعى، إذ أُجبر على المساومة مع العربية السعودية فى عام 1976، بعد ما ناله من احباط من جراء محاولته لنشر التغيير الثورى فى اليمن الشمالى بالفترة 1978 ـ 1982، وقد تم إضعافه عبر سلسلة من الانقسامات الداخلية الدموية فى 1978 و1986، ثم أخيرا عام 1990 اندفع إلى وحدة كارثية مع الشمال الأكثر سكانا. أما ما واجهته هذه الحركات من مصير بعد ذلك، فقد رسمت خريطته فى كتابات أخرى[2]. ويكفى القول إنه فى مواجهة الضغوط الخارجية والانقسامات الداخلية، على حد سواء، كانت ثورات جنوب الجزيرة العربية، منذ منتصف السعينيات، مُجبرة على تراجع لم تشف منه أبدا.

وعلى الجانب الإقليمى، يركز الكتاب على موضوعين أخرين اتخذا فى السنوات التى تلت، مسارا لم يكن متوقعا. فبالإضافة إلى كافة الآثار الناجمة عن أزمة الناصرية بعد 1967، كان يتأتى على أزمة القومية العربية أن تجد تعبيرا فى التشعب الثنائى للمشاعر الراديكالية: فمن ناحية هناك الأداء عسكرى

* الغرائبية: هى صبغ هالة من الغموض والاختلاف حول حضارة ما او ثقافة ما (Exoticism)

الطابع لنظام صدام حسين فى مجال القضايا القومية العربية، ومن ناحية أخرى هناك التيار الإسلامى الذى كان عليه أن يقدم نفسه كبديل للأيديولوجيات العلمانية الشيوعية والقومية سيئة الصيت، رغم أنه كان يستعير الموضوعات وآليات التنظيم من اليسار الراديكالى. وسرعان ما اتضح أمامى بعد نشر كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين»، وخاصة لما كان يطمح إليه الكتاب من تقديم تحليل إقليمى، أنه ينبغى أن يشتمل على تحليل أكثر شمولا واتساعا حول العراق: بروز طموحات بغداد للقيادة الإقليمية، ثم محاولة فرض الوحدة، عام 1990، بالدبابات فى الكويت، والتى كانت تهدف إلى إنتاج خريطة مختلفة من حيث الأساس لسياسات المنطقة. لقد كانت بغداد تنظر بتشكك دائم إلى ثورات جنوب الجزيرة العربية، حيث كان يغيب عنها أى عنصر مؤيد عمليا للبعث العراقى. إن ما قام به العراق من تسويات مع عمان عام 1975، وما حققه من سلام مع الشاه، قد أدى إلى تيسير هزيمة حركة حرب العصابات، كما أدى العداء لموسكو إلى فتح النزاع مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى الفترة 1978 ـ 1980.

ومن الناحية الأخرى، فإن إيران، التى كانت تطمح إلى الهيمنة الإقليمية فى باكورة السبعينيات، قد تعرضت لهزة عنيفة نتيجة لثورة 1978 ـ 1979، وإقامة الجمهورية الإسلامية، ورغم استدعاء المقولات الشوفينية الفارسية، كان النظام الأخوندى [٣] فى طهران علامة دالة على تغير راديكالى فى السياسات السابقة بالمنطقة. وتكمن أسباب تلك الثورة، مثلها مثل أى شئ آخر، فى أثر العوامل العالمية على إيران، تلك العوامل التى هزت منطقة شبه الجزيرة العربية، ولم ينحصر دور إيران فى إلهام حركات أسلامية معارضة جديدة فى شبه الجزيرة العربية بل انخرطت أيضا فى حرب مع العراق، فى الفترة 1980 ـ 1988، أدت إلى تصاعد التوترات بين العرب والإيرانيين إلى حد ذروة المواجهة التى لم تشهدها المنطقة من قبل. ونظرا لأهمية دراسة سياسات شبه الجزيرة العربية وإيران فى تشابكها، ورفض العداء العرقى بين العرب والإيرانيين، فقد كان يتأتى على موضوعات كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» أن تحصل على تأكيدات قاسية بشأن أحداث أعوام الثمانينيات. ولسوف يستغرق الأمر سنوات عديدة للتغلب على تكلفة هذه العدوات الجديدة، بين ـ العرقية وبين ـ المذهبية، والتى تغذيها الحسابات القصيرة النظر للأنظمة الراديكالية المتنافسة.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» قد جاء فى حدود سياق الحرب الباردة وعملية التنافس العالمية النطاق سياسيا واستراتيجيا وايديولوجيا. ومن هنا، فإذا كان لم يحدد كافة السياسات الإقليمية، فقد ساهم فى عملية صياغة وإلهام وتحذير القوى السياسية الإقليمية [٤]، فقد بدا واضحا فى شبه الجزيرة العربية، أنها لم تكن محض عملية شرقية ـ غربية إذا كان هناك أثر للتنافس بين الدول الغربية (الولايات المتحدة فى مواجهة بريطانيا) والتنافس بين الجزيرة والخليج. إن فترة نهايتها، مع 1989 إلى 1991، قد ساهمت فى تيسير وحدة شمال اليمن وجنوبه، كما شجعت، بصورة متناقضة، على الاحتلال يخشى الولايات المتحدة والضغط السوفيتى على العراق لإتباع أنظمة أوروبا الشرقية، كما يمكن اعتباره أيضا نتيجة لفشله فى إدراك انتهاء الحرب الباردة. يبدو أنه كان يعتقد أن السوفيت وضغط العالم الثالث يمكن أن يحول دون هجمة أمريكية مضادة.

وعلى الجبهة الأيديولوجية، لم تشهد هذه المنطقة فحسب إنهيار الحليف الاستراتيجى، الاتحاد السوفيتى، وإنما شهدت أيضا نهوض رؤية واسعة فى إمكانية تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى ومشروعية النضال من أجله. فحرب العصابات فى ظفار، التى ارتكزت فى الجبال وكانت حتى عام 1970 ترتبط جزئيا باللغة العربية والدين الإسلامى، حاولت الترويج بين السكان لأفكار التقدم الحديثة، بما فى ذلك الأفكار المتعلقة بقضايا المرأة.

ويمكن، بطبيعة الحال، الدفاع عن كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» باعتباره يقدم تقييما على المستويين العالمى والإقليمى، بل وعلى مستوى البلد المعين، حول تطور سياسات منطقة شبه الجزيرة العربية وإيران حتى باكورة السبعينيات. ومع ذلك، فقد نشرت كتب أخرى عديدة تعالج مختلف جوانب الموضوع، وتمثل بدرجات مختلفة توسيعا وتصحيحا لذات محاولتى المبكرة. ومع مرور الوقت، ومع ما شهدته سياسات المنطقة من انعطافات عديدة مأساوية رسمنا خطوطها العريضة أعلاه، فإن البرنامج الأصلى لكتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» قد يبدو الآن عتيقا من بعض الزوايا. ولكننى أطرح مجادلا أن الكثير من هذا البرنامج ما يزال صحيحا، بل من زوايا معينة، أكثر مما كان عليه فى باكورة السبعينيات. فقضية الآثار السياسية والاجتماعية للنفط على أنظمة الدولة والهياكل الطبقية لهذه المجتمعات، ما تزال تتسم بحيويتها. وعلاوة على ذلك، يمكن القول بأن نهاية سنوات فائض العائد الطويلة قد أخذت تفرضها بمزيد من الحدة، إن

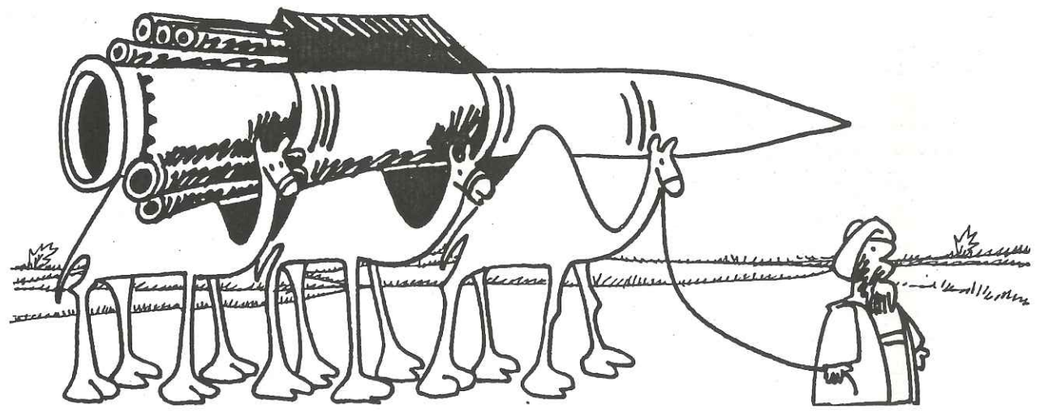

غالبية أنظمة عمان والبحرين والكويت، وأيضا العربية السعودية، قد واجهت خيارات حقيقية، ترتكز على حسابات سياسية، حول مواضع إنفاق العائد وكيفية حشد مجتمعاتهم بفاعلية من أجل الوفاء باحتياجات السنوات القادمة. وتظل القضية الجوهرية لكتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين» تحتل موقع السيطرة فى سياسات شبه الجزيرة العربية. ونعنى: العلاقات القائمة بين الدول الملكية المنتجة للنفط، وعلى رأسها العربية السعودية، من ناحية، وبين اليمن الأكثر فقراً ولكن الأكثر تعداداً سكانياً من ناحية أخرى. وتظل العلاقات القائمة بين الرياض وصنعاء شديدة الوعورة كما كانت دائما وهى المسألة التى يعيها بالفعل الحكام فى العاصمتين، حتى وهم يسعون إلى إخفائها.

وعلى الرغم من خضوع سياسات هذه البلدان لتأثيرات العوامل الخارجية، تظل هذه السياسات، إلى حد كبير، عرضة لحالات المد والجزر المصاحبة للقوى المحلية، إذ يكمن بعضها فى الأنظمة السياسية المنفتحة نسبيا مثل الكويت واليمن، ويقبع البعض الآخر خلف تلك العتامة التى تهيمن على العربية السعودية والدول الخليجية الأصغر. ويصدق القول ذاته على الصراعات القائمة بين الأجنحة والشخصيات المتنافسة فى أوساط التنمية، بقدر ما يصدق على الصراعات القائمة بين الأنظمة ككل والقوى الاجتماعية التى تقف فى مواجهتها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ولايمكن لأى إنسان يفكر ملياً بالصراع فى البحرين خلال السنتين الأخيرتين، أو فيما يجرى من تنافس بين قوى الأمراء والتجار فى الكويت والعربية السعودية، أن يتشكك فى استمرار أهمية هذه القوى. فالقضية الآن لم تعد قضية ثورة مسلحة كما كانت فى باكورة السبعينيات، وإنما بالاحرى قضية إيجاد الوسائل والسبل، عبر الضغط السياسى من الداخل والخارج، لتحقيق التحول الديمقراطى فى هذه الدول وتوزيع ثرواتها توزيعا عادلا نزيها.

وأخيرا، أود المجادلة ضد كثير من الآراء المعاصرة، سواء فى الشرق الأوسط أو الغرب، بشأن صحة فقرة قصيرة فى مقدمة الكتاب. وهذه الفقرة لم يلحظها عندئذ إلا المترجم الذى نقل الكتاب إلى اللغة العربية، ورأى من المناسب إدخال هامش ليعلن عدم مسئوليته عنها. لقد كانت الفقرة تؤكد الحاجة إلى «إحداث قطيعة نظرية مع الدين»، وتحديدا: بسبب سيادة الفكر الإسلامى النزعة، واستخدام النخب الحاكمة له، وإتساقه مع التنمية الاقتصادية، «فمن الجوهرى»، كما تنص الفقرة، «أن يتخطى الفكر المادى الإسلام». ويمكننى المجادلة بأن أحداث الخمسة وعشرين سنة الماضية قد أكدت صحة ذلك: فالأيديولوجيات الإسلامية النزعة قد ازدهرت جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، ولكن كلاهما قد أدى، على قدم المساواة، إلى بلبلة وصرف لانتباه شعوب المنطقة، بل وتشتيته. كان هذا هو الموضع بالنسبة لظلامية العربية السعودية وسلطويتها، والتى هزت جذورها، بدرجات مختلفة، الأنظمة الخليجة الأخرى، فضلاً عن الرطانة الديماجوجية، المنهزمة ذاتيا، لجمهورية إيران الإسلامية.

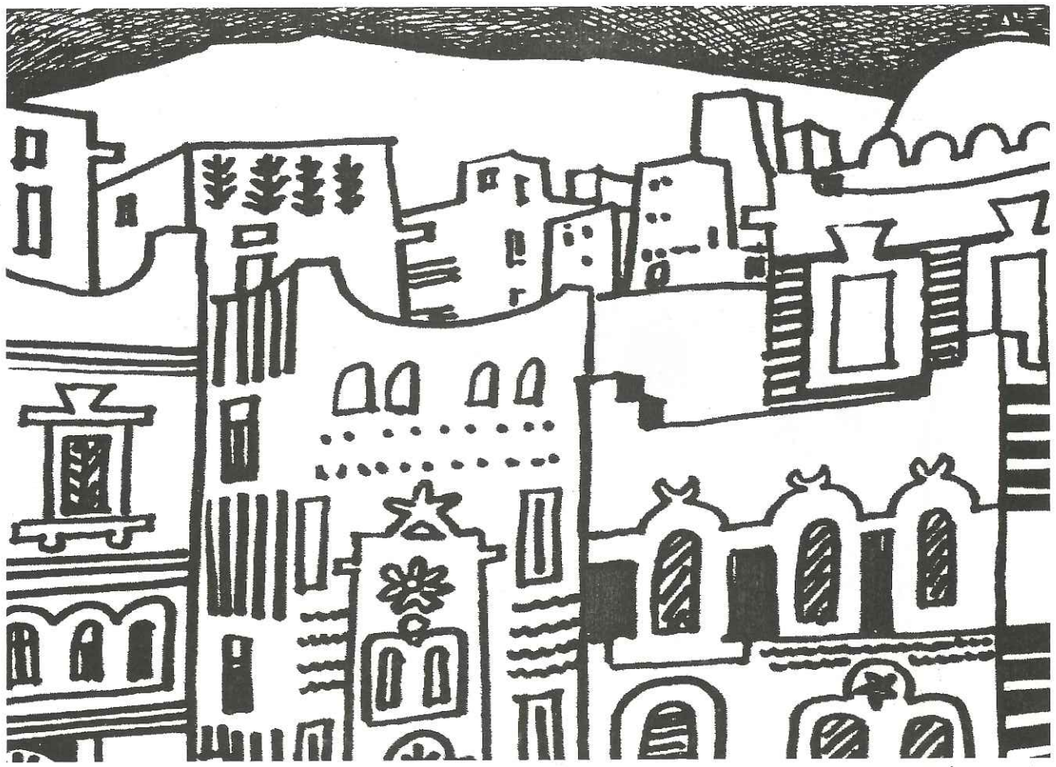

الهوامش:

1. راجع كتاب. فرد هاليداى، «الجزيرة العربية بدون سلاطين»:
Fred Halliday, "Arabia Without Sultans" (London: Penguin, 1974)
لقد نشر هذا الكتاب بالولايات المتحدة عام 1975 عن طريق Random House أما الترجمات التالية، فقد ظهرت باللغة العربية (الكاظمة: الكويت) والفارسية (Kitabsira، طهران)، والتركية (Evren Yaynlari)، واليابانية (Hosei University Press). وفى عام 1977، أفاد جوزيف كرافت بمقال فى جريدة نيويوركر (New Yorker) أنه قد وجد غرفة ممتلئة بنسخ غير مقروءة من الكتاب فى وزارة الخارجية السعودية.

2. راجع كتاب:
Mercenaries in the Persian Gulf: Counter - Insurgency in Oman (Nottingham: Russell Press, 1979).
يوفر هذا الكتاب تحليلا للعوامل التى أدت إلى هزيمة حرب العصابات فى ظفار
+ راجع أيضا:
Soviet Policy in the Arc of Crisis (Washington: Institute for Policy Studies, 1981).
حيث يشتمل على تحليل لأزمة عام 1978 فى عدن.
+ راجع أيضا:
Revolution and Foreign policy: the Case of South Yemen, 1967- 1987 (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
إذ يتناول قصة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال الحرب التى دارت بين الأحزاب عام 1986.
+ راجع أيضا:
"The Third Inter - Yemeni War and its consequences", Asian Affairs, London, June 1995
وهذا يؤرخ تاريخا زمنيا لهزيمة الحزب الاشتراكى اليمنى عن طريق النظام الشمالى

3. كلمة أخوند باللغة الفارسية تعنى رجل الدين. راجع:
Fred Halliday, "Post Akhundism in Iran", Index on Censorship 4/1997, p.39

4. للإطلاع على تقييم يستعيد أحداث الماضى ويتأملها، راجع كتابى الأخير:
"The Middle East, the Great Powers and the Cold War", in Yezid Sayigh and Avi Shlaim, eds, The cold War and the Middle East (Oxford: Clarendon Press, 1997).

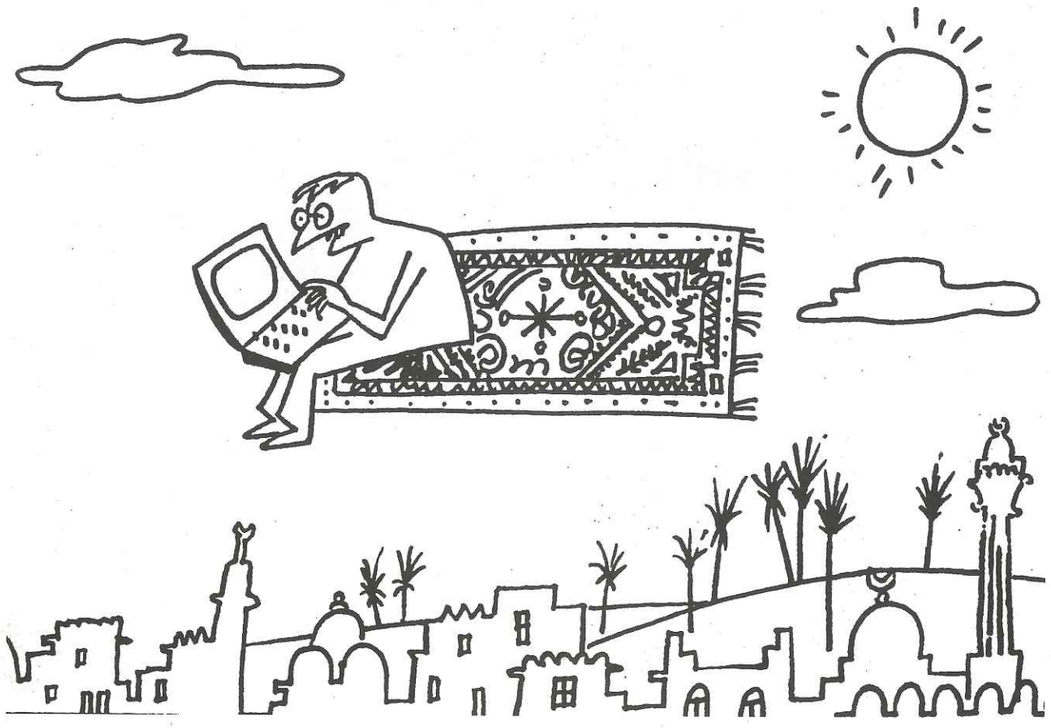

إحضار شبه الجزيرة العربية من الهامش المعرفى

«من البحث المتوهَم إلى خطاب يهتم بالجنسين»*

بقلم/ جوين أكرليك **

إن الدراسات الخاصة بالتطور السياسى والاقتصادى للجزيرة العربية المعاصرة عادة ما تحتل مكانة هامشية فى البحوث المقارنة والشرق أوسطية، على نحو عام، وتنعزل عن تلك النقاشات النظرية الواسعة، بل ويتم التعريف بها تعريفاً ضيقاً بالارتباط مع تصنيف أنواع التهديدات، والتحالفات الأمنية والإقليمية، واستقرار الدول الأساسية المصدرة للنفط. ويأتى هذا التهميش الفكرى للجزيرة العربية نتيجة لاحتكار سبل البحث الأكاديمى.

وسائط التوصل للمعلومات

على الرغم من أن كافة الباحثين الدارسين للشرق الأوسط يصطدمون بندرة التمويل البحثى، فإن الباحثين الدارسين لشبه الجزيرة العربية يواجهون عائقاً إضافياً يتمثل فى محدودية التوصل إلى المعلومات. تلك المعلومات التى تتوفر، على نحو استثنائى، بين الحلفاء العسكريين الأمريكيين وأتباعهم.

إن نظام كفالة الباحثين الأجانب والإشراف عليهم يحمل بين طياته خطراً جسيماً بالنسبة لأولئك الذين لا يتمتعون بالحماية [1]. وفى عملية المنافسة من أجل النفاذ إلى المعلومات، عادة ما تخسر الدراسات ذات الطابع النقدى. وبالنسبة للمتخصصين فى دراسة العربية السعودية والخليج، تجرى إدارة وسائل النفاذ الأساسية عن طريق منظمات تقع مراكزها فى واشنطن العاصمة، وتتحكم فى التجارة المربحة بين روابط الأعمال، وفى التبادل الثقافى والبعثات التعليمية. وهناك منظمات تقوم بتوفير الاحتياجات اللازمة[2] لصناع القرار المشتركين، وللمستشارين السياسيين، وممثلى الإعلام، والمعاونين بالكونجرس، وغير المتخصصين، والمدرسين بالمدارس الثانوية.

* نشر فى MERIP, July- Septemper, 1997 No 204. Vol 27,No 3
** جوين أكرليك أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة ولاية اركانسو

أما بالنسبة للمتخصصين الحقيقيين فى مجال دراسات العربية السعودية والخليج، فيفتقرون لشبكات الدعم المنظمة هذه، إلا من خلال المنظمات التى تقوم بدور حارث البوابة، بما فى ذلك العدد الشديد المحدودية، من المفكرين والمستشارين والمؤسسات غير الربحية التى تقوم بدور الوسيط بين الباحث وميدان البحث. وهؤلاء تجرى إدارتهم عن طريق شبكة صغيرة نسبياً ومترابطة بإحكام بواسطة شبكة من الرجال الذين يعملون على تأبيد النماذج السائدة [٣]. إن هذه التركيبة المؤتلفة من التوجه الواشنطونى، والاحتكار غير الأكاديمى لسبل التوصل إلى المعلومات، فضلاً عن الهيمنة الذكورية، والتحيز للصلات القائمة مع النخبة، قد أدت إلى صياغة نوعية البحوث والدراسات المتعلقة بمنطقة شبه الجزيرة العربية.

ويترتب على ما سبق نتيجة مؤسفة تتمثل فى البخس من قيمة الدراسات والبحوث ذات المشروعية، فى ظل الزيادة المفرطة فى «الخبراء» الفوريين الذين يجرى خلقهم عبر الرحلات المتبادلة. ومن جانبى، فإننى أؤيد بالكامل جهود العمل الميدانى خارج البلاد (وهى جهود تنتقد، بطبيعة الحال، الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط)، ولكننى لا أؤيد حالة عدم التوازن القائمة فى شبه الجزيرة، وهى تحتوى على محاولات للعمل الميدانى خارج البلاد ولكنها لا تحتوى بالقدر نفسه على أسس البحث العلمى. وطالما يتخذ هذا الامتداد مظهر الدراسة والبحث العلمى، تتضح عندئذ فكاهة النظرة الخاطئة لهذه الغزوات المتقطعة باعتبارها دراسة عملية [٤]. فبرامج هذه الرحلات مُجهزة لتأييد الوضع الراهن وليس الارتقاء بالنظر إليه من زاوية نقدية. إن الدول والمجتمعات يجرى تعليبها وتسويقها إلى جماعة من الجمهور المرافق الذى يسافر تحت رعاية التعليم. وهل من قبيل المصادفة أن الجزء من الشرق الأوسط الذى يحظى بأكثر قدر من الجهود المنظمة البعيدة الامتداد، لا يتيح أيضاً للبحث العلمى المنظم سوى الحد الادنى من السبل؟

وهناك كثير من الباحثين الذين يقومون بتكييف بحوثهم ودراساتهم الفكرية بشكل يتلاءم مع عالم النخبة المتاح أمامهم الوصول إليه [٥]، وذلك عن طريق معالجتهم لأمور السياسة بدلاً من النقاش العلمى، أو أمور الدولة بدلاً من المجتمع أو الثقافة، ومواضيع البنية بدلاً من العمل فى ظلها وقضايا التنمية الاقتصادية الكلية بدلاً من قضايا التوزيع، وشئون العلاقات الخارجية بدلاً من التحالفات المحلية. وقضايا التنافس الجغرافى - الاستراتيجى والأمن العسكرى بدلاً من المعارضة المحلية. إن المطبوعات والمؤتمرات والحلقات النقاشية حول الجزيرة العربية، والتى أدارتها رابطة دراسات الشرق الأوسط، قد ركزت اهتمامها الأساسى على مجلس التعاون الخليجى، والعلاقات المشتركة والتجارية، والضرورات الأمنية، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وقضايا الرقابة على التسليح.

إن التحليلات التى تتناول الديناميات الداخلية تميل إلى تفسير استقرار النظم واستمراريتها بدلاً من سبر أغوار إمكانيات التغيير. وبالمثل، تقل التحليلات المقارنة، على نحو منتظم، سواء داخل شبه الجزيرة أو خارجها. وأخيراً، يندر تماماً الوجود النسائى، سواء كباحثات جادات أو كموضوعات جدية.

ومن المثير للإنتباه، أن هذه القضايا موضع اهتمام جمعية دراسات الخليج (SGSA)، وهى منظمة متعددة الاهتمامات العلمية والبحثية

وتنتسب لرابطة دراسات الشرق الأوسط - MESA - [٦]. وقد عانت هذه المنظمة، منذ تأسيسها عام ١٩٨٧/١٩٨٨ من التوتر المستمر الناجم عن تنازع رغبتين: البحث العلمى ذو الطابع النقدى من ناحية، والتيسير لسبل الوصول والارتباط بالنخب الإقليمية من جهة أخرى. وقد أفاد أحد الأعضاء أنه من غير المؤكد «حول ماذا تدور تصورات جمعية دراسات الخليج العربى، أو من تخدم». وتضم قائمة العضوية عدداً كبيراً من غير الأكاديميين. وقد واجه ثلاثة من الأفراد الذين تعاقبوا على رئاستها الكثير من العثرات والعقبات فى سياق الجهود الرامية إلى تأسيس مركز بحثى فى الجزيرة العربية. فقد ثبت عدم جدوى سنوات الجهد الطويل فى الكويت والإمارات العربية المتحدة، وبالكاد حصلت محاولة فى العربية السعودية. ونظراً لعدم وجود الوسائل المؤسسية، فإن أعضاء الجمعية متروكون لحماية الروابط الشخصية غير الرسمية بالنخبة، وهو الموقف الذى يعوق أى بحث أكاديمى جديد أو نقدى[٧].

الإبقاء على الوضع الراهن

إن غياب فرص الدراسة والبحث، والإفراط فى الأنشطة غير البحثية فى الخارج، وخاصة فى العربية السعودية، يعمل على ترسيخ شبكة من عمليات الاعتماد المتبادلة التى يستفيد منها كل المشاركين. فالطلاب أو الباحثين أو رجال الأعمال لا ينتقدون الذى يعتمدون عليه، وهو النظام الذى يقدم لهم قدر محدود من السبل المتاحة إليهم. أما المؤسسات والمنظمات المتمركزة فى الولايات المتحدة، فتحصل على سبل عيشها من التجارة. وتفضل الأنظمة التعامل مع عدد محدود من العلاقات المبنية بعناية، والتى يمكن الوثوق فيها من أجل المساعدة فى تغطية ندرة البحث الأكاديمى، مما يمكنهم من الزعم بانفتاحهم على عمليات التبادل [٨] فى المجال «الأكاديمى البحثى»، بالإضافة إلى المساعدة فى مجال تدعيم علاقات متطورة، تستهدف الربح المادى بين صاحب العمل الوسيط.

ويقف حارسو البوابات على جانبى المحيط *. فالاتصالات بالباحثين المحليين يجرى تنظيمها بإحكام. نفس الوجوه تشاهدها على الدوام، ويعانون أيضاً من المخاطرة بصلتهم الوحيدة مع الباحثين الآخرين.

ولا تخضع بعض الرحلات اليومية لرعاية الجامعات المحلية فحسب، وإنما أيضاً لرعاية غرف التجارة والصناعة. وهو الأمر الذى لا يعد تبادلاً بحثياً، فعادة ما يغيب عنه أى نوع من الدراسة الأكاديمية أو التبادل الحق. وهناك تمويل متاح لباحثى الولايات المتحدة تحت رعاية برنامج فولبرايت، ولكن مسحاً لتسعة وثلاثين من متلقى هذا الدعم فى الفترة من ١٩٩٠/ ١٩٩٧ (٢٨ رجلاً و٨ نساء وهناك إثنان يصعب تحديد جنسهما من مجرد الاسم) قد كشف عن نماذج مثيرة للإهتمام فيما يتعلق بالهدف من الدراسة والتحيز الصارم فيها ونوع الجنس وحالات الدراسة. وتهدف هذه المواقف أساساً إلى تقديم محاضرات وليس إلى القيام ببحوث أكاديمية. أما عن الميادين المطروحة، فتضم: الرياضيات، وعلوم المكتبات، والفيزياء، والفلك، وعلوم الكمبيوتر، والأحياء، وتدريس الإنجليزية كلغة أجنبية، واللغة، والجيولوجيا، والعلوم البيئية، وإدارة الأعمال. ويبدو بوضوح شديد تحيز المنح المعطاة، ضد العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. وهو الأمر الذى لا يثير الدهشة، مع معرفة مدى الحساسية الكامنة بهذه الموضوعات. وفى الواقع، فإن العربية السعودية، منذ عام ١٩٩٣، تعمل بوضوح على «تثبيط همة الباحثين فى العلوم السياسية فى مجال التطبيق». وفيما يتعلق بالخليج والعربية السعودية، فإن الباحث الأمريكى الوحيد، من باحثى فولبرايت، الذى درس قضايا محلية، كان باحثاً فى العلوم السياسية، يدرس تدفق المعلومات والأمن الإقليمى فى الكويت. ولكن اليمن طلب علماء إقتصاد وباحثين فى مجال العلوم السياسية، ووفد إليه باحثون عن طريق فولبرايت يدرسون قضايا التحول الليبرالى، والنصوص المحلية، فضلاً عن قضايا الجنسين. ومن الناحية الأخرى، فإن السبعة وخمسين باحثاً الذين وفدوا من شبه الجزيرة العربية إلى الولايات المتحدة عن طريق فولبرايت (٥١ رجلاً و٦ نساء) قد حصلوا على مكافآت لإدارة بحوث وليس لتقديم محاضرات. لم يقدم سوى خمسة مشروعات فقط تتعلق بالتنمية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وقد ركزت جميعها على وطن كل باحث. الباحث الوحيد فى مجال العلوم السياسية كان يمنياً. وقد أرسلت العربية السعودية حتى الآن أكبر عدد من الباحثين (٢٤باحثاً)، كما وفد إليها أيضاً أقل عدد من الباحثين الأمريكيين (باحثين اثنين).

تحطيم سلاسل التبعية:

فى اجتماعات رابطة دراسات الشرق الأوسط - MESA - Middle East Studies Association فى عام ١٩٩٦، بمدينة بروفيدنس فى رود أيلاند، برز فى الحلقة النقاشية بشأن الاقتصاد السياسى لشبه الجزيرة العربية رجلان لهما توجهات نحو قضايا الأمن، كما قدمت ثلاث نساء أوراقاً بحثية حول القوى الاجتماعية. وقد كانت هذه الحلقة النقاشية مؤشراً لأربعة تغيرات ذات دلالة، وربما تتداخل فيما بينها. يتمثل المؤشر الأول فى دخول الباحثات، بل والإصرار على وجودهن، إلى ميدان الحوار الدائر حول الدراسات الخاصة بشبه الجزيرة. أما المؤشر الثانى، فيكمن فيما مثلته الحلقة النقاشية من علامة بارزة على انتقال أُطر التحليل من قضايا أمن الدولة إلى القضايا الخاصة بالتنمية الهادفة والقوى السياسية المحلية. ثالثاً، كانت الحلقة التى نظمتها رابطة دراسات الشرق الأوسط تمثل ذلك التوسع، الذى تأخر طويلاً، فى دراسات الخليج، والذى شمل اليمن وليس دول مجلس التعاون الخليجى فحسب، وهو الأمر الذى يسهم فى تفهم أوضاع الجزيرة العربية فى مجموعها. وقد شارك فى الحلقة النقاشية أعضاء من جمعية دراسات الخليج العربى، وأعضاء من المعهد الأمريكى للدراسات اليمنية. رابعاً، كشفت الحلقة النقاشية عن مصادر بديلة للمعلومات تتجاوز الاحتكارات المعلوماتية التقليدية - أى مصادر مثل: المعارضة فى المنفى، واستخدام شبكة الانترنت، وأجهزة الفاكس.

وخلال إحدى النقاشات، تداخلت بعض القضايا مثل: قضايا الجنسين والنوع، وقضية مواضيع البحوث، فضلاً عن وحدة التحليل. ولم يكن ذلك محض صدفة. فقد أدى الوجود النسائى إلى إثراء البرنامج البحثى بشكل عام في مجال الدراسات المتعلقة بشبه الجزيرة، فالدليل كان واضحاً على أن المرأة قادرة على تناول الموضوع بصورة مختلفة عن الرجل. وبصرف النظر عن الأسباب أيد عدد من الرجال، يزيد عن عدد النساء، الخطاب السائد حول قضايا الأمن. ومن بين كافة الأوراق البحثية المقدمة إلى رابطة دراسات الشرق الأوسط فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ حول الجزيرة العربية، نجد أن ١٩٪ فقط من الدراسات المقدمة من النساء كانت تركز على القضايا المتعلقة بالأمن بوضوح والتحالفات وتوزانات القوى. أما عن الأوراق البحثية المقدمة من جانب الرجال، فكان ٤٠٪ منها يدور حول تلك الموضوعات[٩]. إن خطاباً جديداً حول الجزيرة العربية يتضمن اختلاف الجنسين (ولا أعنى خطاباً حول قضايا التمييز بين الجنسين) يمكن أن يمثل ترياقاً مضاداً لهيمنة الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن.

إن إدخال اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجى، وتعاظم التعاون بين أعضاء جمعية دراسات الخليج العربى والمعهد الأمريكى للدراسات اليمنية، يمكن أن يستحث الدقة البحثية ويثير أفكاراً جديدة فى الدراسات المتعلقة بشبه الجزيرة، وذلك أن اليمن قد أتاح للنساء وللباحثين فى العلوم السياسية وللأكاديميين المحليين فرصاً لمجالات بحثية واسعة الامتداد أكثر مما قدمته الدول المجاورة له من فرص. رغم اشتراك اليمن مع هذه البلدان فى روابط تاريخية واجتماعية ولغوية واقتصادية. إن منطقة شبه الجزيرة العربية يجب أن تتحرك من هذا الجيتو الفكرى (وإن اتسم بالثراء) إلى خميرة تضم نقاشاً بحثياً أكاديمياً. لقد أصبح التركيز التقليدى على قضايا النفط والسلاح يثير الضجر، ومنذ مدة آن أوان مسألة إعادة بناء الخطاب حول الجزيرة وكذلك يجدر على بلدان شبه الجزيرة الاندماج فى نقاشات أوسع حول: الإسلام السياسى، وقضايا التمييز بين الجنسين، وموضوعات المواطنة، والتنمية، تاريخ السلالات، والثقافة الشعبية، والطبقات. وينبغى، فى القرن الواحد والعشرين، أن يتواجد البحث العلمى النقدى والتعاون، وأسلوب المقارنة والتبادل، فى قلب الخطاب المطروح حول شبه الجزيرة العربية.

* المقصود على شواطىء أو جانبى الولايات المتحدة الشرقى والغربى

الهوامش:

١ ـ كافة الأجانب فى العربية السعودية يجب كفالتهم محلياً. الكفيل مسئول قانونياً واجتماعياً ومالياً عن سلوك الأجنبى. ولا تُمنح الكفالة بسهولة، ما عدا فى حالات الوظائف البسيطة. وعلاوة على ذلك، لايمكن للأجنبى أن يسافر أبعد من مسافة معينة عن مكان إقامته دون رسالة مؤرخة موقعه من الكفيل المسئول عنه والمنوط به إعطاء مثل هذا الإذن.

٢ ـ المنظمات التى تركز بشكل أساسى على شبه الجزيرة تضم: مجلس سياسة الشرق الأوسط، والمجلس القومى للعلاقات العربية الأمريكية، وغرفة التجارة العربية الأمريكية، ومجلس التعاون المشترك بين مجلسى التعاون الخليجى والولايات المتحدة، ومجلس الأعمال التجارية بين العربية السعودية والولايات المتحدة. ومن ناحيتى، فإننى أستحسن جهود المجلس القومى للعلاقات العربية الأمريكية فى مجال توسيع العمل مع متخصصى الشرق الأوسط. ولذكر شبكة أوسع: الصندوق التعليمى الأمريكى، والمجلس المعنى بالعلاقات الخارجية، ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ومعهد الشرق الأوسط، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

٣ ـ ولكن هيئة جديدة تعنى بالدراسات المتضمنة لقضايا الجنسين قد بدأت مؤخراً فى معارضة تعريف الأمن القومى لشبه الجزيرة العربية. وهناك العديد من الكتابات مثل: شيلا كارابيكو، وكيرين عزيز شاودرى، وجيل كريستال، وإليانور دوماتو، وموتوكو كاتاكورا، وهاى سيكالى، وميرى آن تيترو.

٤ ـ لاحظ جيم بيل، فى مقاله فى ، هذه المسالة، راجع:
Jim Bill, "The Study of Middle East Politics, 1946-1996: A Stock-taking", Middle East Journal (Autumn 1996), PP.501 - 512.
أما رشيد خالدى، فيعترف أيضا بمشكلات صعوبة وسائل البحث فى الشرق الأوسط ويدعو إلى زيادة الاهتمام بجهود التواصل الميدانى ـ بين الباحثين والمؤسسات ـ راجع:
Rashid Khalidi, "Is There a Future for Middle East Studies?" MESA 1994, Presidential Address, MESA Bulletin (July 1995).
ولا يبدو واضحا ما إذا كان رشيد خالدى يقدر ان هذا التواصل الميدانى ـ بين الباحثين والمؤسسات ـ فى شبه الجزيرة. قد يعيق البحث الأكاديمى.

٥ ـ لاحظ سليم تمارى نفس الشئ فى فلسطين، راجع كتابه:
Salim Tamari, "Tourists With Agendas", Middle East Report (September- October), 1995, p. 24

٦ ـ وسواء بالقبول أو بالتورط، فإننى الآن نائب الرئيس.

٧ ـ وفى صنعاء، فى المقابل، يقوم مركز اليمن للبحوث والدراسات بتقديم التصاريح بشكل روتينى لعلماء الآثار والمؤرخين والباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية المنتسبين إلى المعهد الأمريكى للدراسات اليمنية، وقد قام هذا المعهد، منذ أواخر السبعينيات، بتأسيس فندق ومكتبة للباحثين، كما يقدم زمالة للباحثين الأمريكيين واليمنيين، أو من خلال المعاهد البحثية الأوروبية، بما فى ذلك المراكز الفرنسية النشطة الجيدة التمويل.

٨ ـ كما هو الوضع فى حالتى، لقد اشتكى وفد زائر من الكونجرس الأمريكى من شدة القيود فى العربية السعودية، فى حين أنكر ممثلو العربية السعودية الاتهام قائلين: «كلا، هذا غير صحيح. نحن مجتمع مفتوح! انظروا، لدينا جوين!» كما بذل نفس هؤلاء الأفراد جهوداً كبيرة لسد الطريق أمام تدفق المعلومات التى احتجت إليها، ولإعاقة ما كنت أقوم به من بحوث فى هذا البلد.

٩ ـ قدمت النساء ٧ أوراق بحثية تتعلق بقضايا الأمن (من بينهن إمرأة واحدة قدمت ثلاثاً من هذه الأوراق)، و٢٩ ورقة بحثية حول موضوعات اجتماعية/ تنموية/ تاريخية/ ولا تمس قضايا الدولة، فى حين كانت هناك خمس أوراق بحثية غير واضحة. أما من جانب الرجال، فقد ارتبطت ٢١ ورقة بحثية بقضايا الأمن بوضوح، فى حين ارتبطت ٣٢ ورقة بحثية بموضوعات أخرى.

قائمة إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

١ . ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني (بالعربية والإنجليزية) : منال لطفي ، خضر شقيرات، راجى الصورانى ، فاتح عـزام ، محمـد السيد سعيد.

٢ . الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر ، أحمد صدقي الدجانى ، عبد القادر ياسين ، عزمى بشـارة ، محمـود شقيرات .

٣. ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمـد، عبد القادر ياسين.

٥ . الإصلاح الليبرالي المتعثر في مصر وتونس. جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.

تحت الطبع :

٤ . حقوق الإنسان في ظل النظم الشمولية – حالة السودان ١٩٨٩ – ١٩٩٤. علاء قاعود

ثانيا : كراسات مبادرات فكرية :

١ . الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر.

٢ . الضحية والجلاد : هيثم مناع.

٣ . ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية : فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

٤ . حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية : هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

٥ . حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د. أحمد عبدالله.

٦ . حقوق الإنسان – الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى.

٧ . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان: تقديم وتحرير : هبي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).

٨. نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ

١٠. المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي : د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).

ثالثا : كراسات ابن رشد :

١ . حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم : محمد السيد سعيد – تحرير : هبي الدين حسن.

٢ . تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان : التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم : محمد سيد أحمد – تحرير : عصـام محمـد حسن. (بالعربية والإنجليزية).

٣ . التسوية السياسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم : عبد المنعم سعيد – تحرير : جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).

رابعا : تعليم حقوق الإنسان :

١ . كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون – تحت إشراف المركـز – في الـدورة التدريبيـة الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٢ . أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون – تحت إشراف المركـز – في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٣. مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان. محمد السيد سعيد

خامسا: مبادرات نسائية:

١. موقف الأطباء من ختان الإناث. أمال عبد الهادي

٢. لا تراجع: كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث . أمال عبد الهادي

مطبوعات أخرى :

١ . " سواسية " : نشرة دورية باللغتين العربية والإنجليزية.

٢ . رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP .

٣ . رواق عربي : دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

إصدارات مشتركة :

أ– بالتعاون مع المجلس القومي للمنظمات غير الحكومية :

١ – التشويه الجنسي للإناث (الختان) : أوهام وحقائق / د. سهام عبد السلام

٢– التشويه الجنسي للإناث / أمال عبد الهادي

ب – بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية (مواطن)

١ – إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي / تحرير د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة

ج – بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

١ – من اجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاص

تغيرات

هذا العدد

التغيرات التى تشهدها صناعة النفط والغاز على المستوى الدولى لا تدل على حدوث تحولات راديكالية فى السلطة السياسية بدول الخليج العربي، ولكن نقلاً تدريجياً للسلطة الاقتصادية من الدولة إلى قطاعها الخاص، سيعنى فى نهاية المطاف توسيع النظام السياسي.

فريد محمدى

النفط.. الغاز الطبيعى.. ومستقبل بلدان الخليج العربى

وعلى الرغم من أن الكويت استطاعت إعادة بناء غالبية ودائعها وممتلكاتها التى دمرها الغزو العراقى عام ١٩٩٠، فإن لدى الإمارة فواتير ضخمة ماتزال تستحق السداد

يحيى صادوسكى

سياسات التكيف الاقتصادى

ويبدو أن الملك وخليفتيه عبد الله وسلطان، وكلاهما تجاوز سن السبعين، غير قادرين على الاستجابة للتحديات الفعلية القائمة، إنه جيل يحكم بدون اللجوء لعملية المشاركة فى السلطة منذ وفاة الملك سعود عام ١٩٥٣

آلان جريش

الديكتاتورية الأقل لفتا للأنظار

لقد انتهى عصر الامبراطورية بالنسبة للولايات المتحدة فى منطقة الخليج. فقد أغلقت تخوم الموارد النفطية العربية عبر البحار، إذ قامت الدولة بتأمين سبل السيطرة الشاملة داخل هذه المنطقة

روبرت فيتاليس

إغلاق التخوم المتقدمة للنفط العربى

العبء الاقتصادى السنوى الفعلى من جراء تعاقدات بيع السلاح أقل بكثير مما قد يتصوره البعض من قيمة هذه التعاقدات، ولكنها تخنق الدول بالتزامات مالية لسنوات

جريجورى جاوس الثالث

واردات السلاح والإنفاق العسكرى فى منطقة الخليج

بالإضافة إلى كافة الآثار الناجمة عن أزمة الناصرية بعد ١٩٦٧، كان يتأتى على أزمة القومية العربية أن تجد تعبيرا فى التشعب الثنائى للمشاعر الراديكالية

فردهاليداى

قراءة جديدة فى كتاب «الجزيرة العربية بدون سلاطين»

هناك كثير من الباحثين الذين يقومون بتكييف بحوثهم ودراساتهم الفكرية بشكل يتلاءم مع عالم النخبة المتاح أمامهم الوصول إليه، وذلك عن طريق معالجتهم لأمور السياسة بدلاً من النقاش العلمى

جوين أكرليك

إحضار شبه الجزيرة العربية من الهامش المعرفى